

Distr.: General
10 October 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية

التقارير الأولية للدول الأطراف المقرر تقديمها في ٢٠١١

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*

[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة. وليس في التسميات المستخدمة ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو منطقة، ولا بشأن السلطات القائمة هناك.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٤٣-١		أولاً - مقدمة
١٣	٥٢-٤٤		ثانياً - الأحكام العامة للاتفاقية
١٣	٥٢-٤٤		المواد من ١ إلى ٤
١٥	٣٦٤-٥٣		ثالثاً - حقوق محددة
١٥	٦٨-٥٣		المادة ٥ - المساواة وعدم التمييز
١٨	٦٩		المادة ٦ - النساء ذوات الإعاقة
١٩	٧٧-٧٠		المادة ٧ - الأطفال ذوو الإعاقة
٢١	٨٧-٧٨		المادة ٨ - إذكاء الوعي
٢٣	٩٩-٨٨		المادة ٩ - إمكانية الوصول
٢٦	١٠٠		المادة ١٠ - الحق في الحياة
٢٧	١٠٣-١٠١		المادة ١١ - حالات الخطر والطوارئ الإنسانية
			المادة ١٢ - الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين
٢٨	١١٧-١٠٤		أمام القانون
٣٠	١٣١-١١٨		المادة ١٣ - إمكانية اللجوء إلى القضاء
٣٤	١٤٥-١٣٢		المادة ١٤ - حرية الشخص وأمنه
			المادة ١٥ - عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
٣٨	١٥٠-١٤٦		أو المهينة
٣٩	١٦٢-١٥١		المادة ١٦ - عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء
٤٢	١٦٨-١٦٣		المادة ١٧ - حماية السلامة الشخصية
٤٤	١٧٢-١٦٩		المادة ١٨ - حرية التنقل والجنسية
٤٤	١٩٢-١٧٣		المادة ١٩ - العيش المستقل والإدماج في المجتمع
٤٩	٢٠١-١٩٣		المادة ٢٠ - التنقل الشخصي
٥١	٢١١-٢٠٢		المادة ٢١ - حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات
٥٤	٢١٥-٢١٢		المادة ٢٢ - احترام الخصوصية
٥٥	٢٢٩-٢١٦		المادة ٢٣ - احترام البيت والأسرة
٥٨	٢٥١-٢٣٠		المادة ٢٤ - التعليم
٦٤	٢٧٨-٢٥٢		المادة ٢٥ - الصحة
٧٠	٢٩٠-٢٧٩		المادة ٢٦ - التأهيل وإعادة التأهيل
٧٣	٣٠٧-٢٩١		المادة ٢٧ - العمل والعمالة
٧٨	٣١٧-٣٠٨		المادة ٢٨ - مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية
٨٠	٣٢٦-٣١٨		المادة ٢٩ - المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة
٨٣	٣٤٠-٣٢٧		المادة ٣٠ - المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة

٨٦	٣٤٤-٣٤١	 جمع الإحصاءات والبيانات	المادة ٣١ -
٨٧	٣٤٧-٣٤٥	 التعاون الدولي	المادة ٣٢ -
٨٨	٣٦٤-٣٤٨	 التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني	المادة ٣٣ -

المرفقات**

٩٣		مقاطعات التاج وأقاليم أعالي البحار	الأول -
٩٤		موجز المسائل التي أثارها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها في أثناء إعداد التقرير	الثاني -
١٠٥		اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: الفريق العامل	الثالث -

** يمكن الرجوع إلى المرفقين الرابع والخامس في ملفات الأمانة.

أولاً - مقدمة

١ - يصف هذا التقرير الكيفية التي يجري بها تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ('الاتفاقية') في المملكة المتحدة. وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع الوثيقة الأساسية المشتركة للمملكة المتحدة (HRI/CORE/GBR/2011)، التي تقدم نظرة عامة لهيكل حكومة المملكة المتحدة، بما في ذلك تفويض السلطة والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتكون المملكة المتحدة من إنكلترا، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا، وويلز. وترد في هذا التقرير معلومات عن كل منها. والإشارة إلى بريطانيا العظمى تعني إنكلترا واسكتلندا، وويلز. وقد استُشِيرت أقاليم أعالي البحار والأقاليم التابعة للتاج (المدرجة في المرفق الأول) بشأن توسيع نطاق الاتفاقية، وهي تنظر حالياً في المواقف التي ستتخذها.

١ - نظرة عامة على المملكة المتحدة

٢ - النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة هو البناء على قاعدة تشريعية قوية قائمة وإطار للسياسات للوفاء بالتزام الحكومة بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين. وتطمح الحكومة إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل توفير فرص للأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة بطاقتهم وليكونوا أفراداً منتجين بصورة كاملة في المجتمع. ويتجلى هذا في دعم الحكومة للاتفاقية في الداخل وفي الخارج حيث تدعو المملكة المتحدة الدول التي لم توقع وتصدق على الاتفاقية بعد إلى أن تفعل ذلك بأسرع ما تستطيع.

٣ - وتعتقد المملكة المتحدة أن الاتفاقية بيان مهم وضروري لحقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يجب أن يكونوا قادرين على التمتع بها. وقد أيدت المملكة المتحدة وضع الاتفاقية وكانت من أوائل البلدان التي وقعت عليها في ٢٠٠٧. وتتوافق الاتفاقية مع النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة لمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة مع الآخرين والذي يركز على الإدماج والتعميم، مع توفير دعم إضافي عند الاقتضاء، وعلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

٤ - وفي المملكة المتحدة، تحقق الكثير. فقد اتخذت الخطوة الأولى لسن التشريعات المتعلقة بالحقوق المتصلة بالإعاقة في ١٩٧٨ عندما بدأ سريان قانون الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة. وكان هذا تشريعاً رائداً في اعترافه بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وحظي قانون التمييز ضد الإعاقة لعام ١٩٩٥، بصورته المعدلة، باعتراف دولي واسع النطاق كنموذج لتشريع جيد وفعال لمناهضة التمييز. ويبني قانون المساواة لعام ٢٠١٠ حالياً على هذا من خلال نهج محث ومبسط يجمع معاً كل خيوط التشريعات المناهضة للتمييز في كل متماسك يمكن النفاذ إليه.

٥ - وقد ركزت المملكة المتحدة بشدة على إحداث فروق عملية لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذكاء الوعي بالمسائل التي يواجهونها. ويحرز تقدم على جبهة عريضة (يجري

تناول بعضها أدناه بالنسبة لفرادى الأمم المكونة للمملكة المتحدة). ومنذ عام ٢٠٠٠، ارتفع معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجة كبيرة. إذ يعمل حالياً أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إضافي من ذوي الإعاقة مقارنة بالعام ٢٠٠٠^(١). ويساعد تطوير برامج دعم التوظيف، مثل برنامج الوصول إلى العمل، الذي قدمت من خلاله مساعدة لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص في ٢٠١٠/٢٠١١، ويمكن أعداداً أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة من الالتحاق بعمل والبقاء فيه. وتمكن النهج المتكررة، مثل نهج الميزانيات الشخصية، الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية أكثر ومن الاختيار والتحكم بقدر أكبر. وتبين الاستنتاجات المبكرة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للميزانيات الشخصية أن ثلثي من يتلقون ميزانية شخصية ومن يقدمون الرعاية للأسر ذكروا أن نوعية حياتهم قد تحسنت ويذكر أكثر من ثلثي المتلقين حدوث زيادة في سيطرتهم على ما يتلقونه من دعم.

٦- ووظفت استثمارات كبيرة في تحسين الوصول إلى وسائل المواصلات، فمثلاً، اعتمد مبلغ ٣٧٠ مليون جنيه إسترليني لبرنامج 'تيسير الوصول للجميع' من أجل تحسين الوصول إلى محطات السكك الحديدية. وزادت نسبة الحوافل التي يمكن لمستعملي الكراسي المتحركة استخدامها من ٢٦ في المائة في ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٦٢ في المائة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وانخفضت النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين أبلغوا عن مواجهة صعوبات في استعمال وسائل المواصلات من ٢٧ في المائة في ٢٠٠٥ إلى ٢٣ في المائة في ٢٠٠٩.

٧- وتحسنت المواقف السلوكية للمجتمعات - وزاد احتمال أن يفكر الناس في المملكة المتحدة في الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم كسائر الأشخاص الآخرين: إذ انخفض من خمسة وثمانين في المائة في ٢٠٠٩ إلى ٧٧ في المائة في ٢٠٠٥. وثمة وعي على نطاق واسع في مجتمع المملكة المتحدة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذا تبين أن ٧٢ في المائة من عامة السكان على علم بقانون التمييز ضد الإعاقة لعام ٢٠٠٩.

٨- ومع السير قدماً، يوفر قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أساساً أكثر رسوخاً لإزالة العوائق التي تعرقل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطبق، مثلاً، إجراءات تتطلب تحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات.

٩- والمملكة المتحدة مصممة على كفالة تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ أفضل القرارات الملائمة للظروف المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجيه موارد وخبرات المجتمعات

(١) في عام ٢٠٠٠، كان معدل التوظيف ٤٢,٢ في المائة؛ مقابل ٤٧,٥ في المائة في آخر نقطة بيانات قابلة للمقارنة في ٢٠٠٩. والتقديرات اللاحقة غير متاحة على أساس الاتساق، نتيجة تحسن طريقة إبلاغ الأشخاص عن الإعاقة في هذا المصدر للبيانات. وعلى الأساس الجديد بلغ المعدل ٤٨,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وجميع الأرقام مستقاة من الدراسة الاستقصائية لقوة العمل في الربع الثاني (الذكور ١٦-٦٤، الإناث ١٦-٥٩) متاح على الموقع التالي: <http://www.esds.ac.uk/government/lfs/> (آخر زيارة للموقع في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

الحلية نحو تحسين المساواة في الفرص. ولكل أمة من الأمم في المملكة المتحدة نهجها الخاص بها في هذا الصدد، ففي إنكلترا، مثلاً، قدمت أموال إضافية لمساعدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستعملون على التطور والنمو. ويتسق هذا مع تركيز الحكومة على بناء المجتمع الكبير وتبني النهج المحلية.

١٠- ويأتي هذا استكمالاً للعمل الجاري من أجل زيادة فرص الأفراد في الاختيار والتحكم. ويشمل هذا مواءمة خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مع المتطلبات الشخصية، بما في ذلك توجيه ميزانيات الصحة الشخصية. وفي ميدان التوظيف، يوفر برنامج التوظيف واختيار العمل دعماً إضافياً ومتوائماً مع المتطلبات الشخصية. ورحبت الحكومة بالموضوع المحوري لاستعراض سايس لعام ٢٠١٠ لدعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وبين هذا الاستعراض أن أفضل وسيلة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الوظائف هي أن يكون الدعم المقدم للتوظيف قائماً على الأفراد وليس على المؤسسات.

١١- كما تجري حكومة المملكة المتحدة إصلاحات أساسية لنظام الضمان الاجتماعي. وسيوجد هذا نظاماً جديداً للرعاية في القرن الحادي والعشرين. وسوف يحدث هذا تحولاً في فرص الأشخاص الذين هم بلا عمل نحو إيجاد عمل والإنفاق على أنفسهم وعلى أسرهم، ويكفل الحماية لأضعف الأشخاص في المجتمع. والأشخاص ذوو الإعاقة في صميم هذا المطمح، الذي يعترف بأن الدعم الذي يقدم للأشخاص ذوي الإعاقة يجب ألا يعنى حياة تعتمد على الرعاية، وإنما يجب أن يمكن كل فرد من الاضطلاع بدور متساو في المجتمع. وسوف توفر الإصلاحات نظاماً أبسط ويركز الدعم على أكثر الناس احتياجاً، ليضمن بذلك أن للعمل دائماً مردوداً إيجابياً ويعزز العدل قبل أي شيء آخر.

١٢- وحكومة المملكة المتحدة مصممة على مواصلة التصدي للتحديات الكثيرة الأخرى لإزالة العراقل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة في المجتمع. وقد أثار الاشتراك مع الأشخاص ذوي الإعاقة في إعداد هذا التقرير قضايا سوف تواصل الحكومة مناقشتها عند إعداد استراتيجيتها الجديدة بشأن الإعاقة، التي ستشعر في العام القادم. وسوف تركز الاستراتيجية على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق تطلعاتهم والوصول إلى طاقاتهم الكاملة (ترد تفاصيل أخرى في الفرع الخاص بإنكلترا أدناه).

١٣- ونحن نستهدف إيجاد أدلة راسخة مستندة إلى نهج لتطوير السياسات. وسيفيد هذا كثيراً من الخبرات المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة في الوقت الراهن، ومن الأدلة الجديدة والقوية المستقاة من الدراسات الاستقصائية، مثل الدراسة الاستقصائية الطولية الرائدة للفرص الحياتية التي تتطرق إلى آفاق جديدة.

٢- إنكلترا

١٤- يوجد في إنكلترا نحو ٩,٢ ملايين شخص من ذوي الإعاقة، نحو واحد من كل خمسة من السكان. والحكومة ملتزمة بتمكينهم من التمتع بنفس الفرص التي تتاح للأشخاص الآخرين في الحياة، وبأن يتاح لهم المزيد من الفرص ومن التحكم في حياتهم، والمشاركة على قدم المساواة في المجتمع. وتطمح الحكومة في تحقيق مجتمع يكون فيه مستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة خالياً من التمييز، وفرصهم متساوية مع الآخرين في الوصول إلى التعليم، والعمل والحياة المجتمعية، وحيث يستطيعون الإسهام في المجتمع على أساس المساواة مع غير ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٢، ستبين الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة للمشاهدين من العالم التزام الحكومة بكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب الأنشطة المجتمعية.

١٥- وتقوم الحكومة بوضع استراتيجية جديدة للإعاقة من أجل البناء على توقعات الاتفاقية والتركيز على المجالات الرئيسية للسير قدماً في مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين. وسوف تقوم الاستراتيجية على ثلاثة مبادئ جوهرية. (١) التحكم الفردي: لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاختيار لأنفسهم والحصول على الفرص السليمة للعيش المستقل؛ (٢) تحقيق الأمان: من خلال كفالة تقديم الدعم المناسب والتدخل لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتقالية الرئيسية في الحياة، وتحقيق توقعات الأشخاص ذوي الإعاقة وأمنهم في التعليم والعمل؛ (٣) تغيير المواقف والسلوك: تشجيع المواقف الإيجابية والسلوك الإيجابي نحو الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من المشاركة في الحياة المجتمعية والمجتمع الأوسع.

١٦- وستضمن هذه الاستراتيجية الجديدة عمل الحكومة ككل بحيث يكون هناك نهج مترابط ومتناسك. وستقدم رسالة واضحة لالتزام الحكومة، وسيوفر الوزير القيادة والتوجيه للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعد الاستراتيجية لإنكلترا أساساً، ولكن بعض السياسات ستكون قابلة للتطبيق على المملكة المتحدة ككل وفي الحالات التي ستعمل فيها الحكومة ككل بصورة مباشرة مع السلطات المفوضة، التي سيكون لها نهجها الاستراتيجية الخاصة بها.

١٧- وتلتزم الحكومة بالفعل بما التزمت به إزاء تحقيق المساواة في مجال الإعاقة، على جميع المستويات. وقد حل قانون المساواة الجديد لعام ٢٠١٠^(٢) محل الإطار الحالي للتشريع المتعلق بالإعاقة لتوفير إطار قانوني وحيد. والقانون الآن واضح ومنسق وسيكون أكثر فعالية في التصدي للحرمان والتمييز، بما في ذلك الحرمان والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٢) UK Government, October 2001, Equality Act 2010، متاح على الموقع:

<http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/15/contents/enacted> (آخر زيارة للموقع في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

١٨ - وستحدد الاستراتيجية نهجاً متماسكاً، يبين الروابط والعلاقة بين الالتزامات في مختلف المجالات المتعلقة بالسياسات. وينصب التركيز بالفعل على التعليم من خلال الكتاب الأخضر لعام ٢٠١١ 'الدعم والأمان': نهج جديد للتعليم الخاص والإعاقة' وهو يطرح اقتراحات واسعة النطاق للإصلاحات من أجل مساعدة الشباب في المدارس، وخارجها على تحقيق طموحاتهم. ووضع برنامج عمل في إدارات الحكومة كافة ومع الشركاء المحليين سيوفر للشباب ذوي الإعاقة والشباب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، دعماً شاملاً طوال الدراسة وفي العمل. ويرتبط هذا ارتباطاً مباشراً بأحد مجالات الأولوية الرئيسية للحكومة، وهي تحقيق الأمان المتعلقة بالتوظيف عن طريق تمكين الشباب ذوي الإعاقة من تحقيق أسس الإنجازات التعليمية التي يبنون عليها تطوّرهم الوظيفي. وسوف توضح الاستراتيجية تلك الرابطة.

١٩ - ويجري وضع الاستراتيجية في حوار مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بحيث يمكن للنهج المتبع أن يستفيد من آرائهم - بما في ذلك الآراء التي أعرب عنها بالفعل من خلال عملية الإبلاغ المتعلقة بالاتفاقية. وهذا دليل عملي آخر على التزام الحكومة بأحد المبادئ التوجيهية للاتفاقية: الاشتراك مع الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

٢٠ - وقد أوضح ذلك، مثلاً، من خلال استحداث الحق في التحكم؛ إصلاح بدل المعيشة المتعلق بالإعاقة؛ والتشاور بشأن استعراض ساييس واستعمال شبكة الشبكات. ويجري تقديم تمويل إضافي لمساعدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستفيدون على أن تتطور وتنمي دورها المتمثل في توفير صوت للأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات على الصعيدين المحلي والوطني.

٢١ - وهذا النهج جزء من طموح أكبر تدفعه الحكومة قدماً، من خلال مبادرات مثل مبادرة مشروع قانون المجتمع الكبير والمجتمعات المحلية، لتغيير العلاقة بين المواطن والدولة. وسوف يعطي هذا لجميع الأفراد، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الفرصة لإدارة حياتهم بأنفسهم على النحو الذي يفضلونه.

٢٢ - ونحن نرصد التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة في مجال الإعاقة باستخدام عدد من المؤشرات التي تغطي الكثير من المجالات الرئيسية عبر الحكومة، بما في ذلك، مثلاً، التوظيف، والتعليم، والصحة، والنقل. ونحن نعمل أيضاً مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لرصد التقدم المحرز. وسوف تدرج المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في التقارير التي تقدمها المملكة المتحدة في المستقبل بشأن الاتفاقية.

٣- أيرلندا الشمالية

٢٣- بين المسح الذي أجري بشأن حدود النشاط والإعاقة في أيرلندا الشمالية خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أن ١٨ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية خاصة ممن لديهم درجة ما من الإعاقة (٢١ في المائة للبالغين و٦ في المائة للأطفال). وكانت نسبة النساء البالغات اللاتي أبلغن عن أنهن من ذوات الإعاقة (٢٣ في المائة) أعلى منها في حالة الرجال (١٩ في المائة)، وأبلغ ١٩ في المائة من البالغين و٤ في المائة من الأطفال عن أن لديهم درجة ما من الإعاقة البدنية.

٢٤- والأشخاص ذوو الإعاقة في أيرلندا الشمالية أفراد لهم تقديرهم في أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية، وأماكن عملهم، ويشكلون إضافة مهمة للمجتمع. على أن الأجهزة التنفيذية الحكومية تدرك أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عقبات في المجتمع، وبخاصة في التعليم، والتوظيف، والإسكان، والرعاية الصحية، والانتقال. وكجزء من استراتيجيتها لمكافحة الفقر، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً للإعاقة معنياً بتعزيز الإدماج الاجتماعي شكل من مثليين عن مختلف منظمات الإعاقة، واللجان المعنية بالمساواة، والأطفال، وحقوق الإنسان، ومسؤولين حكوميين. وحدد الفريق العامل العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في حياتهم اليومية وقدم توصيات بشأن إزالة تلك العوائق. وتمثل التوصيات ذروة كم هائل من العمل أجري في أيرلندا الشمالية وتضمن مسحاً عن الأشخاص الذين لديهم إعاقة تحد من نشاطهم، وتضمن أيضاً مشاوراً مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشورة خبراء مولت من داخل فريق الخبراء نفسه. وترتبط التوصيات ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية للاتفاقية فيما يتعلق بالكرامة، والاستقلالية، وإمكانية الوصول. ويجري النظر حالياً في مباشرة تنفيذ هذه التوصيات.

٢٥- وتضع الحكومة حالياً استراتيجية جديدة لتعزيز الإدماج الاجتماعي في مجال الإعاقة على أساس تقرير الفريق العامل المعني بتعزيز الإدماج الاجتماعي والمبادئ الواردة في الاتفاقية. وستحدد إطاراً رفيع المستوى للسياسات لتوفير التماسك والتوجيه في مجالات السياسات العامة كافة، وتحسين الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة التعريف باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم في وضع السياسات وتنفيذها.

٢٦- والمقصود باستراتيجية تعزيز الإدماج الاجتماعي هو أن تكون وثيقة حية يجري تحديثها بصفة مستمرة خلال فترة وجودها التي تستمر لعشر سنوات، ومعياراً تقيم أيرلندا الشمالية على أساسه التقدم المحرز لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة. وستوفر تقارير رصد الاستراتيجية مصدراً للمعلومات للتقارير التي ستسهم بها المملكة المتحدة مستقبلاً بشأن الاتفاقية.

٤ - اسكتلندا

٢٧- يوجد في اسكتلندا نحو مليون شخص من ذوي الإعاقة: أي نحو ٢٠ في المائة من السكان. ويعتد بالأشخاص ذوي الإعاقة في اسكتلندا باعتبارهم أفراداً لهم تقديرهم ومتساوين مع غيرهم داخل أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية، وأماكن عملهم، ويقدمون مساهمات إيجابية في تنوع الحياة الثقافية والمجتمعية، وفي الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لاسكتلندا.

٢٨- وتسعى الحكومة الاسكتلندية لدعم التزام الاتفاقية بتحقيق المساواة ودعم حقوق الإنسان لذوي الإعاقة من خلال أهداف مشتركة في الغرض، والنتائج الوطنية، وإطار للأداء على الصعيد الوطني. والمساواة جزء لا يتجزأ من إطار الأداء، الذي يتضمن أهدافاً بشأن المشاركة، والتضامن والتماسك، ونتيجة محددة تتمثل في 'التصدي لحالات عدم المساواة الواضحة في المجتمع الاسكتلندي' (٣). وتمثل السلطات المحلية والقطاع العام على اتساعه شريكين رئيسيين في تحقيق هذه النتائج على الصعيد الوطني من خلال اتفاقات بشأن نتيجة وحيدة وشراكات للتخطيط على مستوى المجتمع المحلي.

٢٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نشرت الحكومة الاسكتلندية تقريراً منفصلاً عن مواد الاتفاقية، أسهم فيه الأشخاص ذوي الإعاقة في اسكتلندا من خلال شبكة الموظفين المعنيين بالسياسات والمشاركة التابعين للحكومة الاسكتلندية ومن خلال مجموعة من الأحداث نظمتها اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان، ولجنة المساواة وحقوق الإنسان في اسكتلندا. وترحب حكومة اسكتلندا بهذا الإسهام المباشر وتعترم مراعاة جميع وجهات النظر التي أعرب عنها الأشخاص ذوو الإعاقة بشأن تجربتهم المستمرة المتعلقة بعدم المساواة. وتدرك حكومة اسكتلندا أنه ما زال أمامها الكثير الذي يتعين عمله لتبرهن عملياً على نهج حقوق الإنسان الذي سيكفل التمتع التدريجي للأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم كافة.

٣٠- ويستند النهج الذي تتبعه اسكتلندا إلى نموذج للإنتاج المشترك، مع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أكثر اكتمالاً في تطوير السياسات والخدمات. وينظر البرنامج الشامل للحكومة الاسكتلندية بشأن العيش المستقل إلى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم شركاء إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بجمعية السلطات المحلية الاسكتلندية (CoSLA) والهيئة الوطنية للخدمات الصحية (NHS) في اسكتلندا، في العمل معاً لتوحيد المهارات والمعلومات والخبرات، لتحقيق الأهداف المشتركة. وأطلق جميع الشركاء بدعم من الوزارات

(٣) Scottish Government, 'Scotland Performs'، متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/About/scotPerforms> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، 'استراتيجية مشتركة للعيش المستقل' (٤) على النحو المشار إليه تحت الفرع الخاص بالمادة ١٩ من هذا التقرير.

٣١- وستواصل الحكومة الاسكتلندية العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تحسين جدوى الأهداف الوطنية والتحقق من أن التقدم المحرز في السياسات والتشريعات له تأثير حقيقي على الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيجري تطوير الإطار الاسكتلندي لتنفيذ ورصد جميع المسؤوليات المفوضة في إطار هذه الاتفاقية، كجزء من النهج العريض الذي تتبعه الحكومة الاسكتلندية بشأن حقوق الإنسان. وسوف يبلغها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال نهج راسخ قائم على المشاركة والشراكة، بالنسبة للبيانات الوطنية ومن خلال ما تسهم به الأحداث والتقارير من قبيل 'كونها جزءاً من خط الأحداث الاسكتلندية في إطار الاتفاقية' التي نشرتها اللجنة الاسكتلندية المعنية بحقوق الإنسان ولجنة المساواة وحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٢- ومن المزمع الإبقاء على النهج الاسكتلندي لتنفيذ ورصد الاتفاقية إلى جانب الالتزام القائم بالعيش المستقل، الذي حدد بالفعل كأولوية تسبق ما عداها بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في اسكتلندا، لما لها من تأثير على سائر مواد الاتفاقية.

٥- ويلز

٣٣- يوجد في ويلز ٦٠٠.٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة. ولتلبية احتياجاتهم، تلتزم حكومة ويلز بالوفاء بما تصبو إليه بإتاحة الفرصة لجميع مواطنيها، بمن فيهم ذوو الإعاقة، لكي ينجحوا وليعيشوا حياة راضية. ويتحقق هدف الوصول إلى مجتمع عادل تسوده المساواة من خلال مجموعة من المشاريع، والمبادرات، والتمويل، والتشريع. ويشمل هذا الطموح كامل الأعمال التي تضطلع بها حكومة ويلز.

٣٤- ويعزز الإجراء المتعلق بالتعليم (ويلز) في عام ٢٠٠٩ التشريعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فهو يوفر للأطفال الحق في التماس تلبية احتياجات تعليمية خاصة والادعاء بالتمييز ضد الإعاقة بشأن الاحتياجات التعليمية الخاصة أمام المحاكم في ويلز. وهو يكفل الاستماع إلى صوت الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن القرارات التي تؤثر على حياتهم وعلى تعليمهم.

٣٥- وحقق برنامج المساواة الوحيد التابع لحكومة ويلز تحسينات مستمرة. ومن أمثلة ذلك اتباع 'مسارات نحو الإسكان المهيأ'. وهذا البرنامج هو واحد من برامج كثيرة تديرها السلطات المحلية في ويلز، وهو سجل للإسكان الخاص بذوي الإعاقة يهدف إلى تحقيق

(٤) Scottish Government, April 2010, 'Shared Vision of Independent Living' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2010/03/29164308/1> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الملاءمة بين المساكن الخالية المتاحة المزودة بالمرافق المناسبة وبين الأشخاص ذوي الإعاقة. وتلقى المشروع منذ إنشائه في ٢٠٠٢، ٢٢٧ طلباً محوياً من أشخاص يرغبون في الحصول على مساكن يتيسر الوصول إليها، مع وجود ٦٠٨ عقارات يتيسر الوصول إليها في السجل. وفي ٢٠١٠/٢٠٠٩، قدمت حكومة ويلز تمويلاً لمشروع الإعاقة في ويلز لاستحداث "سجلات لتقديم مساكن يتيسر الوصول إليها" في ويلز.

٣٦- واستكمالاً للإنجازات التي حققها برنامج المساواة الوحيد التابع لحكومة ويلز ومؤسساته، جرت مواصلة هذا النهج في المشاركة والإدماج باستحداث رسوم نوعية من أجل المساواة في ويلز. والهدف من ذلك هو تعزيز تشريعات المساواة في ويلز وتزويد القطاع العام بما يحتاجه من أدوات لتلبية احتياجات مجتمعاتنا المتنوعة.

٣٧- وقد طبقت الرسوم النوعية من أجل المساواة في ويلز، وهي تشمل رسوماً إيجابية على المشاركة، من أجل تشجيع المراعاة الواجبة للحاجة إلى استشارة وإشراك الأشخاص الذين لهم حقوق مشتركة ذات خصائص محمية، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والرسوم المتعلقة بتقييم تأثير سياساتها وممارساتها.

٣٨- وسوف تساعد الرسوم الجديدة على تعزيز المساواة، والتصدي للتمييز والتعصب، وبناء مجتمع عادل ومتسامح في ويلز.

٦- إعداد هذا التقرير

٣٩- أعد مكتب شؤون الإعاقة (ODI) هذا التقرير لرفعه إلى الوزير المسؤول عن الأشخاص ذوي الإعاقة لتقديمه إلى حكومة المملكة المتحدة، التي تعمل في تعاون وثيق مع الوزارات المسؤولة عن السياسات والحكومات المفوضة في هذا الشأن. وأجريت مشاورات موسعة مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الشأن الآخرين، وترد تفاصيل أخرى في الفقرات من ٣٥١ إلى ٣٥٥، وفي المرفق الثاني. ونظراً للمتطلبات التي تراعيها اللجنة فيما يتعلق بحجم التقارير والمعلومات التي ينبغي أن توفرها، يركز هذا التقرير على التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والإحصاءات اللازمة لتناول الحقوق الواردة في الاتفاقية والمسائل التي تتناولها اللجنة.

٧- الإحصاءات

٤٠- ترد الإحصاءات الداعمة في المرفقين الرابع والخامس.

٨- تحفظات وإعلانات المملكة المتحدة بشأن الاتفاقية

٤١- أدرجت المملكة عند تصديقها على الاتفاقية تحفظاً بشأن المادة ١٢ لأن نظام استحقاقات الضمان الاجتماعي القائم بشأن الأشخاص المعينين يفتقر إلى الضمانات المناسبة في الترتيبات المتعلقة بإتاحة الفرصة لتعيين شخص لتحصيل الاستحقاقات والمطالبة بها نيابة

عن شخص آخر. وبعد وضع نظام متناسب للاستعراض والتوجيه لمعالجة هذه المسألة، بمشاركة من الأشخاص ذوي الإعاقة، طُبّق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ نظام للاستعراض ويجري توسيع دائرته لكي تشمل جميع المعينين. ونحن نعتقد أن هذا يلي متطلبات المادة ١٢,٤ ومن ثم تم سحب التحفظ الذي قدمناه بشأن هذه المادة.

٤٢- وترد تفاصيل التحفظات الأخرى والإعلان التفسيري المقدم من المملكة المتحدة في إطار المواد ذات الصلة (١٨ و ٢٤ و ٢٧).

٩- حالة البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية

٤٣- صدقت المملكة المتحدة على البروتوكول الاختياري في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وحتى الآن، لم تلق المملكة المتحدة أي مراسلات في إطار البروتوكول.

ثانياً - الأحكام العامة للاتفاقية

المواد من ١ إلى ٤

٤٤- تلتزم حكومة المملكة المتحدة بالمبادئ الواردة في الاتفاقية وبالنموذج الاجتماعي للإعاقة الذي هو جوهر تلك المبادئ. والاتفاقية ليست ملزمة قانوناً في القوانين المحلية في المملكة المتحدة، ولكنها تطبق من خلال النطاق الشامل للتشريعات والسياسات والبرامج القائمة والتي يجري وضعها، والتي توفر مجتمعة رؤية الحكومة للمساواة.

٤٥- وتصف الوثيقة الأساسية المشتركة^(٥) للمملكة المتحدة الإطار القانوني الراسخ الذي يتم من خلاله توفير الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة المتحدة وطرق العلاج في الحالات التي يدعى فيها انتهاك تلك الحقوق. ويغطي هذا التشريع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة بينهم وبين الأشخاص الآخرين. ويشمل الإطار التشريعي قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، الذي يتخذ أساساً لإعمال الحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٤٦- وتتضمن الاتفاقية نطاقاً من الحقوق أوسع من النطاق الذي يغطيه كل من قانون حقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق التي تغطي المسائل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مثل الحق في العمل. ويصف هذا التقرير أيضاً كيفية الوفاء بهذه الحقوق.

(٥) الوثيقة الأساسية المشتركة، المملكة المتحدة (HRI/CORE/GBR/2011): الفقرات من ١٥٤ إلى ١٧٧.

٤٧- وتأخذ حكومة المملكة المتحدة الالتزامات الدولية بجدية ولا تصدق على أي معاهدة دولية حتى تكون في موقف يضمن لها القدرة على تنفيذ أحكامها ومن ثم القدرة على الامتثال لما يترتب عليها من التزامات. وبعد التوقيع على الاتفاقية في ٢٠٠٧، استعرضت المملكة المتحدة تشريعاتها القائمة للتحقق من اتساقها مع الاتفاقية. ونتيجة للنهج الذي يتبع إزاء مساواة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين والذي طور على مدى سنوات كثيرة، وما أحرزه من تقدم فعلي، تمكنت المملكة المتحدة من التصديق بنجاح على الاتفاقية.

٤٨- وبعد إتمام التصديق، يجري النظر في التشريعات والسياسات الجديدة أو التي أُصلحت والتي قد تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك الأعمال التدرجي المشار إليه في المادة ٤(٢). وتعني متطلبات قانون المساواة لعام ٢٠١٠ (الموصوف بمزيد من التفصيل أدناه) فعلاً أنه يتعين على السلطات العامة أن تراعي تأثير السياسات الجديدة على الأشخاص ذوي الإعاقة. وتضيف الاتفاقية زخماً إضافياً إلى هذا.

٤٩- وتدعم المملكة المتحدة الالتزام المتعلق بالمادة ٤(٣) بضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية، وفي غيرها من عمليات اتخاذ القرارات المرتبطة بهم، بحيث تُراعى آراؤهم وخبراتهم وتوقعاتهم في وضع السياسات وتنفيذها. ويفيد هذا النهج بالفعل في تطوير سياسات المملكة المتحدة، ويشير التقرير إلى عدد من الأمثلة. ولا يمكن مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بغيرهم إلا بواسطة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وجميع أجزاء المجتمع التي تعمل في شراكة مع الحكومة.

١- أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة

٥٠- أظهرت الدراسة الاستقصائية لموارد الأسرة في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن هناك أكثر من ١٠ ملايين شخص من ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة^(٦). ويستند هذا التقدير إلى تعريف الإعاقة الوارد في قانون التمييز ضد الإعاقة (DDA) لعام ١٩٩٥^(٧).

٢- تعريف الإعاقة في المملكة المتحدة

٥١- يعرف قانون المساواة في بريطانيا العظمى لعام ٢٠١٠ أي شخص بأنه ذو إعاقة إذا كان يعاني قصوراً ذهنياً أو عقلياً تنتج عنه آثار سلبية كبيرة وطويلة الأجل على قدرته على تأدية الأنشطة اليومية العادية. ويعني تعبير 'طويلة الأجل' هنا أن أثر الإعاقة استمر أو يرجح أن يستمر ١٢ شهراً على الأقل. وينطبق هذا التعريف عند تحديد ما إذا كان شخص ما يعد من ذوي الإعاقة لأغراض هذا القانون. والإشارات إلى 'الإعاقة'، 'القصور البدني أو العقلي'

(٦) ODI، 'Disability Prevalence Factsheet' متاح على الموقع التالي: <http://odi.dwp.gov.uk/docs/res/factsheets/disability-prevalence.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٧) Disability Discrimination Act 1995 متاح على الموقع التالي: <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1995/50/contents> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

في سياق التشريعات الأخرى ليست مهمة في تحديد ما إذا كان شخص ما شخصاً ذا إعاقة في إطار قانون المساواة. ويعتبر القانون الأشخاص المصابين بالسرطان، أو فيروس نقص المناعة البشرية، أو التصلب المتعدد أشخاصاً ذوي إعاقة من وجهة النظر التشخيصية.

٥٢- وفي أيرلندا الشمالية، يعرف قانون التمييز ضد الإعاقة لعام ١٩٩٥، بصيغته المعدلة بقانون التمييز ضد الإعاقة لعام ٢٠٠٦ (أيرلندا الشمالية)، الإعاقة بطريقة مماثلة لتعريف قانون المساواة لعام ٢٠١٠.

ثالثاً- حقوق محددة

المادة ٥

المساواة وعدم التمييز

١- التشريعات المناهضة للتمييز

٥٣- يوجد لدى المملكة المتحدة إطار قانوني راسخ وشامل لحماية حقوق الإنسان. وهو موصوف تفصيلاً في الوثيقة الأساسية المشتركة للمملكة المتحدة.

٥٤- وتتميز تشريعات الإعاقة في المملكة المتحدة بنهج 'لا تناظري' أدخل من خلال قانون التمييز ضد الإعاقة ثم انتقل إلى قانون المساواة لعام ٢٠١٠. واتباع النهج اللاتناظري فيما يتعلق بقانون التمييز ضد الإعاقة في المملكة المتحدة هو اعتراف أساسي بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون فئة ضعيفة بصورة خاصة في المجتمع ويحتاجون إلى دعم إضافي في شكل تشريعات تمكنهم من العيش والعمل على قدم المساواة مع الآخرين. ويعني هذا أنه يمكن معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة معاملة تفضيلية مقارنة بالآخرين، غير أنه لا يمكن معاملة شخص ذي إعاقة معاملة تفضيلية مقارنة بشخص ذي إعاقة آخر.

٥٥- وفي بريطانيا العظمى، يعد قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أهم تشريع صدر في مجال المساواة على مدى سنوات كثيرة. فقد حقق توضيحاً وتماسكاً جديدين للتشريعات المتعلقة بمناهضة التمييز. ومن اليسير فهمه والعمل به، مع المحافظة في الوقت نفسه على ضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز. وهو عنصر جوهري في تنفيذ الاتفاقية.

٥٦- ودخل الجزء الأكبر من القانون حيز النفاذ في ٢٠١٠، وسوف تتخذ الحكومة قراراً بشأن بدء الأحكام المتبقية مع مرور الزمن. وإلى جانب وجود استثناءين، لا ينطبق القانون في أيرلندا الشمالية (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه). والمساواة في الفرص والتمييز 'مسألتان منقولتان' في إطار قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨.

٥٧- ويعرف قانون المساواة لعام ٢٠١٠ 'الإعاقة' بأنها واحدة من تسع من الخصائص التي توفر لها الحماية. وهي توفر الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز المباشر أو غير المباشر الناشئ عن التمييز أو الإيذاء أو الملاحقة. ويعني التمييز المباشر معاملة شخص ذي إعاقة معاملة أقل تفضيلاً من شخص آخر لأنه معاق، أو لارتباطه بشخص معاق آخر، أو لوجود تصور خاطئ بأنه ذو إعاقة. ويعني التمييز غير المباشر وضع الأشخاص الذين يعانون نفس نوع الإعاقة في درجة حرمان معينة، نتيجة سياسة تطبق بنفس الطريقة على كل إنسان، وذلك ما لم يمكن تبرير ذلك بأنه وسيلة مناسبة لتحقيق هدف مشروع. وتعني الملاحقة سلوكاً غير مرغوب مرتبط بالإعاقة يمس كرامة شخص ذي إعاقة أو يخلق له بيئة عدائية، أو مهينة، أو حاطة بالكرامة أو مؤذية.

٥٨- ويجرم قانون المساواة لعام ٢٠١٠ التمييز والملاحقة والإيذاء ضد الأشخاص ذوي الإعاقة من جانب من يمارسون وظائف عامة ومن يقدمون سلعاً أو تسهيلات أو خدمات لعامة الناس، والجهات التي توفر الإسكان، وأصحاب الأعمال، والجهات التي تقدم التعليم (المدارس، وكليات التعليم المستمر والتعليم العالي والجامعات)، والجمعيات ومقدمي النقل العام. وثمة واجب قانوني عام لتحقيق المساواة، مما يعني أنه يتعين على السلطات العامة عند أدائها لوظائفها أن تنظر في مسائل معينة تتعلق بالمساواة - بما في ذلك الإعاقة. ويتكون الواجب من ثلاثة أجزاء. فعند وضع أو تنفيذ سياسة ما، يجب على السلطات العامة و/أو من يؤدون وظائف عامة لها إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة: (١) إزالة الصور غير القانونية للتمييز والملاحقة والإيذاء؛ (٢) النهوض بالمساواة في الفرص بين الأشخاص الذي يشتركون في خاصية محمية والأشخاص الذين ليس لديهم تلك الخاصية؛ (٣) تشجيع العلاقات الطيبة بين الأشخاص الذين يشتركون في خاصية محمية والأشخاص الذين ليس لديهم تلك الخاصية. وهذا يعني، مثلاً، أن الواجب يشمل كيفية قيام السلطات العامة بتصميم وتنفيذ الخدمات، وكيفية شرائها للخدمات.

٥٩- ولإيلاء الاعتبار الواجب، تحتاج أي سلطة عامة إلى النظر في أثر سياساتها، وخدماتها وقراراتها على المساواة فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة وسوف تحتاج إلى أن تفعل ذلك في الوقت المناسب - قبل اتخاذ القرارات.

٦٠- ويمكن الطعن في قرارات أي سلطة عامة من خلال استعراض قضائي، يطلبه أي شخص ذي إعاقة أو تقدمه لجنة المساواة وحقوق الإنسان (EHRC) بشأن عدم الامتثال لمقتضيات الواجب. كما يمكن للجنة المساواة وحقوق الإنسان إصدار إشعارات تطالب فيها السلطات العامة التي لم تمتثل لأداء الواجب بالامتثال، ويمكن أن تتقدم للمحاكم لاستصدار أمر لها بالامتثال.

٦١- ويجول قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أيضاً للوزراء سلطات فرض واجبات محددة على سلطات عامة مدرجة لتمكينها من الامتثال بشكل أفضل لواجب تحقيق المساواة. وتفوض

هذه الواجبات النوعية (تتوفر للوزراء في ويلز والوزراء الاسكتلنديين سلطات فرض واجبات على السلطات العامة التابعة لكل منهما). وقد بدأ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سريان الواجبات المحددة التي ستطبق على السلطات العامة المدرجة في القائمة داخل إنكلترا والسلطات التي ستنفذ وظائف متحفظ عليها داخل اسكتلندا وويلز.

٦٢- وعرضت حكومة ويلز واجباتها النوعية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتنظر الحكومة الاسكتلندية في الوقت الراهن في مقترحاتها المتعلقة بالسلطات العامة الاسكتلندية.

٦٣- ووفاء بواجب المساواة في القطاع العام، لا تحتاج أي سلطة عامة إلى أن تنفذ وتنشر أي تقييم بشأن تأثير تقييم من التقييمات، وإنما يجب عليها أن تكون قادرة على أن توضح، عند الطعن في قراراتها، الكيفية التي نفذت بها "الاعتبار الواجب" عند اتخاذ قراراتها.

٦٤- وقد أعدت لجنة المساواة وحقوق الإنسان وأصدرت مدونات قانونية للممارسة^(٨)، تفسر أحكام التوظيف، والخدمات، والوظائف والجمعيات العامة في قانون المساواة. وقد تشاورت لجنة المساواة وحقوق الإنسان مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين في أثناء إعداد المدونات، التي بدأ سريانها في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢- المسكن المعقول/التعديلات المعقولة

٦٥- يفرض قانون المساواة لعام ٢٠١٠ واجبا على مقدمي الخدمات بإجراء تعديلات معقولة لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث لا يكونون في وضع يفرض عليهم حرماناً كبيراً بالنسبة للأشخاص الآخرين، وذلك ما لم يسفر إجراؤها عن عبء غير متناسب. ويمكن أن يشمل ذلك: (١) إجراء تعديل لما تم تقديمه، ولكيفية تقديمه، والأساس الذي استند إليه في تقديمه أو عدم تقديمه؛ (٢) إجراء تعديل لخاصية مادية؛ (٣) تقديم معونة إضافية. ويقر القانون بضرورة تحقيق توازن بين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومصالح مقدمي الخدمات.

٦٦- ولا يحدد القانون ماهية التعديل المعقول ولا العبء غير المتناسب. وسوف يعتمد ذلك على ظروف كل حالة. وأخيراً، سوف تحدد المحاكم التعديلات التي يمكن إجراؤها لشخص معين من ذوي الإعاقة. ويمكن لها أن تنظر في الأدلة المقدمة من أحد مقدمي الخدمات لكي تقرر كنه ما هو معقول. وتشمل مدونات اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان توجيهات بشأن ما يمكن اعتباره معقولاً أو غير معقول.

(٨) Equality and Human Rights Commission, April 2011, 'Codes of Practice' متاح على الموقع التالي:

<http://equalityhumanrights.com/legal-and-policy/equality-act/equality-act-codes-of-practice>

(آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٣- الإجراءات الإيجابية

٦٧- يسمح قانون المساواة لعام ٢٠١٠ باتخاذ إجراءات إيجابية لتحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ويمكن أن ينطبق هذا، مثلاً، عندما يرى أحد مقدمي الخدمات، على نحو معقول، أن الأشخاص المعاقين إعاقة معينة قد يعانون حرماناً أو تكون لهم احتياجات مختلفة عن احتياجات الأشخاص الذين لا يشتركون معهم في تلك الإعاقة، وفي هذه الحالة، يمكن لمقدم الخدمة اتخاذ إجراء متناسباً لتمكين أو تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة من التغلب على ذلك العيب أو تقليله إلى الحد الأدنى أو تلبية تلك الاحتياجات. ويتضمن القانون كذلك حكماً بشأن الإجراءات الإيجابية في التعيينات والترقيات. ويتيح هذا الحكم لصاحب العمل الذي يتعين عليه أن يختار بين مرشحين أو أكثر متساوون في المؤهلات للملء وظيفة شاغرة معينة، تفضيل المرشح المنتمي إلى فئة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بدرجة غير متناسبة أو محرومة بصورة أخرى داخل قوة العمل، إذا كان هذا متناسباً مع معالجة هذا التمثيل الناقص أو حالة الحرمان. كما يسمح هذا الحكم لصاحب العمل باختيار مرشح معاق على نحو معين مفضلاً إياه على مرشحين آخرين ليست لديهم تلك الإعاقة إذا كان الأشخاص العاملون على هذا النحو ممثلين تمثيلاً ناقصاً أو محرومين في مكان العمل. ولا يمثل العمل الإيجابي بالصورة المنصوص عليها في القانون 'تمييزاً إيجابياً' ولا 'إجراءً تأكيدياً'، غير مسموح بهما في إطار القانون في المملكة المتحدة.

٦٨- وفي أيرلندا الشمالية، ينص قانون التمييز ضد الإعاقة لعام ١٩٩٥ بصورته المعدلة، على توفير حماية مماثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر هذا حماية من التمييز على أساس الإعاقة في التوظيف والتدريب المهني، والسلع، والتسهيلات، والخدمات، والتعليم، والمباني، والنقل. كما ينص قانون التمييز ضد الإعاقة، بصورته المعدلة، على أن تولي السلطات العامة العناية الواجبة بضرورة تشجيع المواقف الإيجابية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، وضرورة تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الحياة العامة. وإضافة إلى ذلك، يفرض الفرع ٧٥ من قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، التزاماً قانونياً على السلطات العامة بإيلاء الاعتبار الواجب، عند الاضطرار بوظائفها المختلفة المتعلقة بأيرلندا الشمالية، لضرورة تعزيز المساواة في الفرص بين تسع فئات محددة، بينها المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

المادة ٦

النساء ذوات الإعاقة

٦٩- يزيد انتشار الإعاقة قليلاً بين النساء في المملكة المتحدة عنه بين الرجال، مع وجود تغيرات بحسب التوزيع العمري^(٩). وتعتقد حكومة المملكة المتحدة أن جميع الأشخاص،

(٩) DWP, May 2010, 'Family Resource Survey' (٩) <http://research.dwp.gov.uk/asd/frs/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

رجالاً كانوا أو نساء، معاقين أو غير معاقين، لهم نفس الحقوق وينبغي أن يكونوا قادرين على التمتع بتلك الحقوق على قدم المساواة. غير أن قدرة النساء ذوات الإعاقة على التمتع بحقوقهن قد تتأثر بأشكال عديدة من التمييز. وفي بريطانيا العظمى، يوفر قانون المساواة الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس والإعاقة.

المادة ٧

الأطفال ذوو الإعاقة

٧٠- في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كان هناك ٨٠٠ ٠٠٠ طفل من ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة - أي نحو ٥ في المائة من مجموع السكان. والمملكة المتحدة ملتزمة بحقوق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وتواصل المملكة المتحدة العمل لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل لجعل تلك الاتفاقية واقعاً ملموساً. وقد أدمجت في القوانين المحلية في المملكة المتحدة، من خلال قانون حقوق الإنسان، حقوق جميع الأطفال في الخصوصية، وحرية التجمع، وحرية التعبير، وحرية الفكر، والضمير والعقيدة، وهي الحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR).

٧١- ويوجد في المملكة المتحدة عدد من البرامج التي تساعد في التمتع بتلك الحقوق. ففي إنكلترا، تم في أعقاب نشر التقريرين الدوريين الثالث والرابع في إطار اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/GBR/4)^(١٠)، إدراج معايير في الإطار الوطني لتقديم الخدمات للأطفال الذين لهم احتياجات معينة - بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وتقدم الحكومة منحاً لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض التي يوجد بها أطفال ذوو إعاقة شديدة. وهي تقدم ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني لتمويل حصول الوالدين الذين لديهما أطفال ذوو إعاقة على إجازات قصيرة خلال السنوات الأربع القادمة.

٧٢- ويمثل الأطفال والشباب، بمن فيهم الأطفال والشباب ذوو الإعاقة، أولوية في الورقة البيضاء لإنكلترا المتعلقة بالصحة العامة، 'حياة صحية تعني أشخاصاً أصحاء'^(١١). وتعالج الورقة العوامل العريضة التي تؤثر على الأشخاص في المراحل المختلفة من حياتهم، بدلاً من معالجة فرادى عوامل الخطر بمعزل عن بعضها. وهي تشمل توظيف استثمارات لزيادة أعداد الزائرين الصحيين، من أجل مضاعفة عدد الأسر التي يتم الوصول إليها من خلال برنامج

(١٠) DfE, July 2007, consolidated third and fourth periodic report to the Committee on the Rights of the Child متاح على الموقع التالي: <http://www.education.gov.uk/childrenandyoungpeople/> healthandwellbeing/b0074766/uncrc/ (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(١١) DH, November 2010, 'Healthy lives, healthy people White Paper: Our Strategy for Public Health in England' متاح على الموقع التالي: <https://www.gov.uk/government/publications/healthy-lives-> healthy-people-our-strategy-for-public-health-in-england (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

الشراكة مع ممرض الأسرة بحلول العام ٢٠١٥، وإعادة تركيز برنامج البداية الواثقة لمراكز الأطفال على أكثر الأطفال احتياجاً لها. وهي تقر بأن جودة الصحة البدنية والعاطفية سوف تساعد الأطفال - بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة - على التعلم والوصول إلى طاقاتهم الكاملة.

٧٣- وبالنسبة لإنكلترا يرد النهج الذي تتبعه الحكومة إزاء تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة أو الأطفال ذوي الإعاقة في الكتاب الأخضر المعنون "الدعم والتطلعات: نهج جديد للاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة"^(١٢). ويحدد هذا النهج نطاقاً من التدابير الرامية إلى تحسين النتائج وزيادة الدعم المقدم للأطفال ذوي الإعاقة وأسرتهم. كما يتضمن النهج التزاماً بالتطوير، من خلال برنامج لتحديد المسار، وهو تقييم جديد وحيد منسق لخطط التعليم، والصحة، والرعاية، والخيار المتعلق بميزانية شخصية للعام ٢٠١٤.

٧٤- وفي أيرلندا الشمالية، ترمي خطة السنوات العشر (٢٠٠٦-٢٠١٦) للأطفال والشباب وخطة العمل المرتبطة بها إلى تحسين حياة الأطفال كافة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وتلزم الخطة حكومة أيرلندا الشمالية بالعمل مع جميع الإدارات الحكومية لضمان اتباع نهج شراكة منسق إزاء تطوير السياسات والتقديم المتناسك للخدمات للأطفال والشباب من أجل تسحين النتائج. ويجري حالياً إعداد تقرير مرحلي عن الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الأخيرة.

٧٥- ويستند النهج الذي تتبعه اسكتلندا إزاء الأطفال ذوي الإعاقة إلى 'القيام بما هو صواب لكل طفل' (GIRFEC). وإلى جانب الواجبات المبينة في قانون الرعاية والصحة المجتمعية لعام ٢٠٠٢ (اسكتلندا)، يضع هذا النهج احتياجات الأطفال في مركز النظم وصنع القرارات، ويعمل من أجل تقديم الخدمات التي تلي تلك الاحتياجات. وأجرت الحكومة الاسكتلندية، من خلال شراكة مع جمعية السلطات المحلية الاسكتلندية (CoSLA)، وتحالف القيام بما هو صواب بالنسبة لكل طفل اسكتلندي ذي إعاقة، استعراضاً وطنياً للخدمات التي تقدم للأطفال ذوي الإعاقة، والتي أبلغ عنها في شباط/فبراير ٢٠١١. وتشمل الإجراءات التي انبثقت عن الاستعراض تقديم إحاطة عن ممارسة القيام بما هو صواب بالنسبة لكل طفل لبيان كيفية تطبيق هذا النهج على الأطفال ذوي الإعاقة، واستثمار مبلغ ٢ مليون جنيه إسترليني إضافية لتغطية نفقات إجازات قصيرة للأسر التي لديها أطفال من ذوي الإعاقة. ويدعم هذا النشاط مجموعة الأنشطة الرامية إلى تحسين الدعم المقدم للأطفال ذوي الإعاقة المبين في

(١٢) DfE, March 2011, 'Support and aspiration: A new approach to special educational needs and disability - A consultation' متاح على الموقع التالي: <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130401151715/https://www.education.gov.uk/publications/eOrderingDownload/Green-Paper-SEN.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

الاستجابة المعنونة 'أفعلوا ما هو صواب' - استجابة الوزراء الاسكتلنديين للملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الطفل في عام ٢٠٠٨.

٧٦- وفي ويلز، تهدف الحملة المعنونة 'الأطفال ذوو الإعاقة مهمون في ويلز' إلى تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التعبير عن آرائهم بصورة مباشرة إلى الوزراء في ويلز. وقد أثرت الحملة بصورة مباشرة على القرار الذي اتخذته حكومة ويلز بمنح مبلغ ١ مليون جنيه إسترليني لإعداد مواد للدعم المبكر، بما في ذلك إعداد كتيبات معلومات، دعماً للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم. ويهدف برنامج الدعم المبكر إلى كفالة أن تكون الخدمات التي يستخدمها الأطفال ذوي الإعاقة الصغار وأسرهم أفضل تنسيقاً وتزودهم بما يحتاجونه من معلومات في الوقت الذي يحتاجونها فيه.

٧٧- وقد أدمجت ويلز اتفاقية حقوق الطفل في قوانينها المحلية كجزء من 'التدابير المتعلقة بحقوق الأطفال والشباب' لعام ٢٠١١ (ويلز). ويجري حالياً إعداد برنامج الأطفال من خلال شراكة مع المنظمات غير الحكومية، ومفوضية الأطفال والأطفال والشباب. وسوف يشارك الأطفال ذوو الإعاقة في المشاورة المتعلقة بمحتوى البرنامج وبإعداداته.

المادة ٨

إذكاء الوعي

٧٨- تؤيد حكومة المملكة المتحدة إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ككل باعتباره خطوة أساسية نحو تحقيق المساواة. وثمة علامات إيجابية على إحراز تقدم: في عام ٢٠٠٩ كان ٧٢ في المائة من عامة السكان على علم بقانون التمييز ضد الإعاقة (DDA)^(١٣). وفي المملكة المتحدة، تعزز الاتفاقية مجموعة عريضة من الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالإعاقة؛ وتشجيع الصور الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واستخدام أساليب مناسبة؛ ومكافحة الصور النمطية.

٧٩- وعلى سبيل المثال، تستخدم الحكومة المنصة الفريدة التي تتيحها الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢ لدعم عدد من المبادرات الرامية إلى تغيير النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؛ وتعزيز فرص مشاركتهم في الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية؛ وتشجيع المشاركة المجتمعية من خلال الألعاب الرياضية.

٨٠- وسوف تؤدي الخطوات الجديدة لتحسين الإبلاغ عن جرائم الكراهية المتعلقة بالإعاقة (يرجى الرجوع إلى الفقرات ١٥٢-١٥٦ أدناه) إلى زيادة الوعي بهذه المسألة المهمة، وضرورة استجابة المجتمع ككل لذلك.

(١٣) ONS, Opinions (Omnibus) Survey متاح على الموقع التالي: <http://www.ons.gov.uk/ons/about-> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٨١- وسوف يؤدي الوصول إلى الاستراتيجية المتعلقة بالمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب (الفقرة ٣٢٣ أدناه) إلى زيادة الوعي بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، ووضع خطوات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ذلك.

٨٢- وفي إنكلترا، أعدت الحكومة مجموعة من المنشورات والموارد من أجل إذكاء الوعي بالمسائل المتصلة بالإعاقة. وتتضمن هذه المجموعة معرضاً شاملاً للاتصالات يقام في الطرق العامة بهدف مساعدة مسؤولي الاتصالات العاملين في الحكومة على الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وعرض صورة موجبة لهم وإشراكهم من البداية في وضع السياسات. ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية الوطنية الحكومية بشأن الصحة العقلية 'الصحة العقلية هي الأساس الذي لا غنى عنه للصحة البدنية' في فهم الجمهور للصحة العقلية، والحد من المواقف السلبية وأوجه السلوك السلبية نحو الأشخاص الذين يعانون مشاكل تتعلق بالصحة العقلية.

٨٣- وفي إنكلترا، أقرت الحكومة بأهمية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستفيدون منها (DPULOs) في الاضطلاع بدور محوري في إيصال المعلومات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير صوت للأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرارات على الصعيدين المحلي والوطني. وقد استثمرت الحكومة ٣ ملايين جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات بين تموز/يوليه ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٥ لمساعدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستفيدون منها (DPULOs) على التطور والنمو، ولتكون في وضع أفضل لمساعدة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٤- وفي أيرلندا الشمالية، عملت الحكومة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم من أجل زيادة الوعي بالاتفاقية. وستعمل الحكومة على مواصلة تعزيز الاتفاقية من خلال الاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة التي تقوم حالياً بإعدادها. وثمة استراتيجية جديدة تعمل تحديداً من أجل النهوض بالصحة العقلية والسلامة العاطفية سوف تشمل برامج وحملات للتوعية من أجل التصدي لوصمة العار المرتبطة بأمراض الصحة العقلية.

٨٥- وفي اسكتلندا، عملت الحكومة مع اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (EHRC)، ولجنة المساواة وحقوق الإنسان (SHRC) ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل رفع الوعي بين الأفراد ذوي الإعاقة ومنظمات القواعد الشعبية في أنحاء اسكتلندا كافة. واستهدف أحد لقاءات المسؤولين عن السياسات الحكومية إبراز الالتزامات والفرص المرتبطة بالاتفاقية وأهميتها عبر الحكومة. كما تشجع الحكومة الاسكتلندية المواقف الإيجابية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل على استخدام صور إيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة في الحملات الإعلامية وحملات التسويق، وعن طريق تمويل الحملة الوطنية 'انظر إلي' للتصدي للصور النمطية السلبية وللتمييز ضد أمراض الصحة العقلية، وتغيير المواقف العامة والسلوك العام، وبصفة خاصة مواقف أصحاب الأعمال. ويتجلى الدليل على التأثير الإيجابي للحملة

من خلال تشجيع نتائج المسوح التي تجري تحت عنوان 'حسناً؟ ما رأيك؟' ^(١٤) التي تبين تزايد المواقف الإيجابية نحو الصحة العقلية.

٨٦- وفي ويلز، مولت حكومة ويلز 'المساواة تعمل في مجال الإعاقة' وهو مشروع مدته ثلاث سنوات للمساعدة في زيادة الوعي بالاتفاقية وتشجيع النموذج الاجتماعي للإعاقة داخل الحكومة من أجل تحسين صنع القرار.

٨٧- وعقدت حكومة المملكة المتحدة أو مولت عدداً من اللقاءات لزيادة الوعي بالاتفاقية، بما في ذلك تمويل عدد من اللقاءات عقدتها لجان المساواة وحقوق الإنسان. وفي إنكلترا، دعمت الحكومة عدداً من الأحداث الرامية إلى رفع الوعي والتدريب نظمها مجلس الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة، وهو منظمة غير حكومية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما استخدمت الحكومة شبكة الشبكات في إنكلترا - وهي شبكة تخيلية لنشر المعلومات تضم اثني عشرة منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعملت الحكومة أيضاً مع منظمة Whizz Kidz، وهي منظمة وطنية للأطفال ذوي الإعاقة لإعداد قرص مدمج لزيادة الوعي بالاتفاقية بين الأطفال والشباب ذوي الإعاقة.

المادة ٩

إمكانية الوصول

٨٨- تسلم حكومة المملكة المتحدة بأهمية ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات والخدمات والمباني بحيث تكون لهم منصة قوية يمكن أن يصلوا منها إلى حقوقهم ويمارسونها. وما زال يجري إحراز تقدم جيد في هذا الصدد. ففي عام ٢٠٠٩، مثلاً، أبلغ أن ٣٢ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات تتعلق بأشكال مختلفة لإعاقاتهم فيما يخص الوصول إلى السلع والخدمات، وهي نسبة تقل كثيراً عن عام ٢٠٠٥ عندما كان ٣٧ في المائة من الأشخاص يواجهون هذه الصعوبات ^(١٥).

٨٩- ويتجلى التزام الحكومة في هذا المجال في النهج المتبع في لندن نحو الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة في ٢٠١٢. وتهدف الحكومة لكفالة أن تكون هذه الألعاب هي أكثر الدورات التي عقدت من حيث إمكانية الوصول.

(١٤) Scottish Government, September 2009, 'Well? What Do You Think? (2008): The Fourth National Scottish Survey of Public Attitudes to Mental Wellbeing and Mental Health Problems' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2009/09/15120147/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(١٥) ONS, Opinions (Omnibus) Survey متاح على الموقع التالي: <http://www.ons.gov.uk/ons/about-> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

١- الخدمات اليومية

٩٠- في بريطانيا العظمى، يعطي قانون المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الوصول إلى الخدمات اليومية، سواء كان ذلك مقابل مبلغ يدفع أو دون مقابل، مثل الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية، والمستشفيات، والمصارف، والخوانيت.

٢- إمكانية الوصول الإلكتروني

٩١- أنشأت حكومة المملكة المتحدة منتدى لإمكانية الوصول الإلكتروني يضم خبراء من الحكومة، والصناعة، والمنظمات التطوعية، بهدف منه هو كفالة إيجاد المزيد من الخدمات الشاملة لمصلحة المستهلكين والأعمال التجارية. والمنتدى مسؤول عن تنفيذ 'خطة التنفيذ الإلكتروني'. وتشمل الخطة تنفيذ الإطار المنقح للاتحاد الأوروبي بشأن شبكات الاتصالات الإلكترونية وخدماتها. ويحمل الإطار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسؤولية تشجيع توفر المعدات المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وفرص الاختيار على قدم المساواة مع الآخرين لضمان تحسن الفرص المتاحة لهم على الإنترنت وإمكانية وصولهم للمعدات والبرمجيات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- إمكانية الوصول إلى وسائل النقل

٩٢- تسلم الحكومة بأهمية النقل العام والنقل الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى الوظائف، والخدمات، والمرافق، والأسرة والأصدقاء وهي تعمل على إزالة الكثير من العوائق التي قد تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في تنقلاتهم، وذلك من خلال استثمار موارد وتحسين التشريعات.

٩٣- وفي بريطانيا العظمى، تغطي متطلبات قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أو التشريعات الأوروبية المماثلة في الوقت الراهن مقدمي خدمات النقل العام. وقد أحرز الكثير من التقدم في تحسين الوصول إلى شبكة النقل. وفي شبكة السكك الحديدية، تم بناء أكثر من ٦٦٠٠ من القطارات الجديدة المستوفية للمعايير الحديثة للوصول، والتي طبقت لأول مرة في عام ١٩٩٨. وتتطلب التشريعات تيسير الوصول إلى جميع عربات القطارات بحلول العام ٢٠٢٠. ويوفر برنامج الحكومة الذي يتكلف ٣٧٠ مليون جنيه إسترليني 'تيسير الوصول لكل فرد'، والذي يغطي بريطانيا العظمى، طرقات يمكن الوصول إليها باستخدام مصاعد وجسور في ١٤٨ محطة، كما تلقت أكثر من ١٠٠٠ محطة تمويلاً لعمل تحسينات محدودة النطاق لتيسير الوصول. واعتمد تمويل إضافي بمبلغ ١٧ مليون جنيه إسترليني أعلن عنه في ٢٠١١ للمشاركة التي تحتاج إلى دعم حكومي يتراوح بين ٢٥٠.٠٠٠ جنيه إسترليني و١٠ مليون جنيه إسترليني. وسوف تترك التحسينات التي سيجري إدخالها لتيسير الوصول إلى الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة ٢٠١٢، مثل المعلومات الواردة في المطبوعات بشأن تخطيط تنقل المتفرجين، تراثاً دائماً.

٩٤ - وتوجد قواعد لتنظيم الوصول للخدمات العامة قائمة منذ عام ٢٠٠٠ تشترط تحسين الوصول إلى الحافلات وسيارات الركوب الجماعي. ويجب على جميع الحافلات ذات الطابق الواحد والحافلات ذات الطابقين وسيارات الركوب الجماعي العاملة في خدمات النقل المنتظمة الامتثال لهذه القواعد بحلول ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، على التوالي

٩٥ - ويجب على مطارات المملكة المتحدة، كغيرها من المطارات في الاتحاد الأوروبي، الامتثال لقواعد التنظيم ٢٠٠٦/١١٠٧ في الاتحاد الأوروبي، التي تتطلب منها تقديم خدمات لضمان إمكانية تنقل الركاب من ذوي الإعاقة في المطارات، والركوب والتزول والانتقال من رحلة جوية إلى أخرى. وقد اشتركت هيئة الطيران المدني، التي تقوم بتعزيز وإنفاذ الامتثال لقواعد تنظيم الطيران في المملكة المتحدة، مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير أفضل الممارسات. ونشرت الحكومة مدونة شاملة للممارسات - إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة^(١٦) - التي تحدد المتطلبات القانونية والتوصيات.

٩٦ - وللمساعدة في تكاليف السفر، في بريطانيا العظمى، يحق للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن المستوفين للمتطلبات، السفر بالجمان في غير فترات الذروة على الحافلات المحلية، كما يحق للأشخاص ذوي الإعاقة المستوفين للشروط شراء بطاقة سكك حديدية للأشخاص ذوي الإعاقة، بتكلفة مخفضة لمعظم أجور السكك الحديدية بمقدار الثلث لهم ولمرافق. وفي أيرلندا الشمالية، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المستوفين للشروط الحصول على امتياز السفر بنصف الأجرة على وسائل النقل العامة. ويسافر العميان والأشخاص الذين يحصلون على المعاش التقاعدي لمعوقى الحرب بالجمان.

٩٧ - وثمة مبادرات عامة أخرى لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على السفر. وقد طورت هيئة سلامة الطرق في اسكتلندا والحكومة الاسكتلندية مجموعة تعليمية تفاعلية متعددة الوسائط^(١٧) لتعريف الشباب من ذوي الاحتياجات التعليمية الطفيفة إلى المتوسطة بالسلامة على الطرق. وفي ويلز، يركز أحد عناصر استراتيجية حكومة ويلز في مجال النقل 'العنصر الأول، ويلز: ربط الأمة'^(١٨) على إزالة العوائق من أجل تمكين الأشخاص ذوي

(١٦) DFT, July 2008, 'Access to Air Travel for Disabled Persons and Persons with Reduced Mobility – Code of Practice' متاح على الموقع التالي: <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.dft.gov.uk/transportforyou/access/aviationshipping/accesstoairtravelfordisabled.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(١٧) Road Safety Scotland and Scottish Government, Road Safety Scotland 'a2b safely' متاح على الموقع التالي: <http://www.a2bsafely.com/index.php> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(١٨) Welsh Government, April 2008, 'One Wales: Connecting the Nation – The WalesTransport Strategy' متاح على الموقع التالي: <http://new.wales.gov.uk/deet/publications/transport/wts/wtstrategy/wtspdfloen.pdf?lang=en> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الإعاقة من الوصول إلى شبكة النقل في ويلز بالاستثمار في المزيد من محطات القطارات التي ييسر الوصول إليها، وتشجيع الوسائل المبتكرة لتقديم خدمات الحافلات المحلية، مثل الخدمة بنظام Bwcabus الذي يستجيب للطلبات وإصلاح نظام الشارة الزرقاء بحيث يحدد أولويات تقديم المساعدة لأشد الجماعات احتياجاً إليها. وفي أيرلندا الشمالية، تساعد استراتيجية النقل الميسر الوصول إليه الأشخاص ذوي الإعاقة على السفر عن طريق زيادة عدد الحافلات والخدمات التي ييسر الوصول إليها، وتقديم أجور ميسرة، وتحسين توفير المعلومات المتعلقة بالسفر والتدريب على التكنولوجيا السمعية/البصرية وتعميم استعمالها على معظم القطارات لتقديم أحدث المعلومات بشأن السفر.

٩٨- وتوفر الهيئات الاستشارية في اسكتلندا (لجنة الحركة وتيسر الوصول - MACS)، وويلز (اللجنة المعنية بالمستفيدين من نقل المسافرين)، وأيرلندا الشمالية (اللجنة الاستشارية للنقل المعنية بالحركة الشاملة - IMTAC)، وإنكلترا (اللجنة الاستشارية لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة - DPTAC) المعلومات والمشورة للحكومة وغيرها بشأن المسائل المتعلقة بالنقل التي تؤثر على حركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- المباني

٩٩- يمكن للعوائق التي تنشأ عن المباني التي لا ييسر الوصول إليها أن تحول دون تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاضطلاع بالأنشطة اليومية. وتحدد نظم المباني في المملكة المتحدة معايير الوصول بحيث تضمن تمكن أكبر عدد ممكن من الناس من الوصول إلى المباني ومرافقها واستخدامها.

المادة ١٠

الحق في الحياة

١٠٠- في المملكة المتحدة، يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة منذ ولادتهم بنفس الحق في الحياة الذي يتمتع به الآخرون، ولا يخضعون لأي حرمان تعسفي من الحق في الحياة. والقتل الرحيم والمساعدة على الانتحار كلاهما غير قانوني. وينبغي ألا تعد الإعاقة بمفردها عاملاً في الآراء الإكلينيكية المتعلقة بمسائل من قبيل سحب وسائل التغذية والإماهة اللذين يتمان بمساعدة إكلينيكية، واستخدام تعليمات "لا تحاول رد الحياة برجف القلب". وتشير التوجيهات المهنية للعاملين في المجال الطبي بشأن العلاج والرعاية قرب انتهاء الحياة (المجلس الطبي

العام، ٢٠١٠)^(١٩)، بوضوح إلى أنه يجب ألا تتخذ قرارات العلاج المحتمل إطالته للعمر بدافع جلب الموت للمريض، بل يجب أن تنطلق من افتراض إطالة العمر.

المادة ١١

حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

١٠١- يلزم قانون العمليات الاحترازية المدنية لعام ٢٠٠٤ الحكومة، والسلطات المحلية، ودوائر خدمات الطوارئ بأن تكون لديها خطط للتأهب للطوارئ، والاستجابة لها، والانتعاش منها. ويتطلب واجب المساواة المتعلق بالقطاع العام من هذه الجهات مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتوفر لهم نفس المستوى من الحماية والدعم. وتضطلع الحكومة بأعمال أخرى لكفالة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على معلومات يمكن الوصول إليها عما يتعين عليهم عمله في حالات الطوارئ.

١٠٢- وعلى الصعيد الدولي، تدعم المملكة المتحدة الأعمال الإنسانية التي لا تميز بدون وجه حق بين فئات السكان التي تتأثر به أو داخل تلك الفئات. ويجب أن تبين المشاريع المدعومة الكيفية التي تلي بها احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعم المملكة المتحدة النهج المنسقة التي تساعد على جعل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من الاحتياجات العامة. وقد شاركت المملكة المتحدة في العديد من المناقشات بشأن الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في حالات الكوارث (SPHERE)، التي أصبحت الآن أكثر شمولاً للمسائل المتصلة بالإعاقة. وتعمل المملكة المتحدة، والدانمرك وكندا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حماية ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٣- وقدمت المملكة المتحدة منذ ٢٠٠١ قرابة ٢,٩ مليون جنيه إسترليني للمنظمة الدولية للمعوقين (Handicap International)، منها ١,٥ مليون جنيه إسترليني لتدابير مواجهة الحالات الإنسانية. وخلال الفترة الأخيرة، تلقت هذه المنظمة منحة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني لتدابير مواجهة الزلزال الذي ضرب هايتي، بما في ذلك مستلزمات دعم أساسي للملاجئ المؤقتة، والرعاية الصحية، والأصناف غير الغذائية، والمصابين بإصابات شديدة، وغيرهم من الأشخاص الضعفاء المتضررين من الكارثة.

(١٩) General Medical Council, May 2010, 'Treatment and care towards the end of life' متاح على الموقع التالي: http://www.gmc-uk.org/End_of_life.pdf_32486688.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

المادة ١٢

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

١٠٤ - تؤيد حكومة المملكة المتحدة بقوة الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم أمام القانون، وبحقهم في ممارسة صفتهم القانونية. وقد تكون هناك ظروف يحتاج فيها الشخص ذو الإعاقة إلى دعم لممارسة تلك الصفة، أو يفتقر فيها إلى القدرة العقلية على اتخاذ القرارات الخاصة به، وقد يلزم عندئذ اتخاذ قرارات نيابة عنهم. وفي تلك الظروف، توجد ضمانات قائمة لحماية الشخص فيما يتعلق بالطريقة التي تتخذ بها تلك القرارات. وتشمل هذه الضمانات واجب إشراك محام مستقل في حالات معينة.

١٠٥ - وفي إنكلترا وويلز، يحدد قانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥، الإطار القانوني لتمكين وحماية الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يفتقرون إلى القدرة العقلية لاتخاذ القرارات الخاصة بهم. ويستند القانون إلى خمسة مبادئ، تشمل افتراض أن البالغين لديهم القدرة، ولهم الحق في تلقي دعم لاتخاذ أكبر عدد ممكن من القرارات الخاصة بهم وأن تكون القرارات التي تتخذ نيابة عنهم هي القرارات الفضلى لمصلحتهم. كما يسمح القانون للأشخاص بالتخطيط المسبق إذا كانوا يعتقدون أنهم قد يفتقرون إلى القدرة العقلية في المستقبل، وبوسعهم في هذه الحالة عمل توكيل رسمي دائم لاختيار أحد الأشخاص لاتخاذ القرارات نيابة عنهم. ولا يمكن عمل توكيل رسمي بمجرد فقدان شخص لقدرته العقلية. وبدلاً من ذلك، يجب تقديم طلب إلى محكمة الحماية التي يمكن لها عندئذ تعيين نائب للتصرف نيابة عن الشخص.

١٠٦ - ومحكمة الحماية محكمة متخصصة تنشأ بموجب قانون القدرة العقلية للاضطلاع بجميع المسائل المتعلقة بالأشخاص الذين يفتقرون إلى القوة العقلية لاتخاذ قرارات معينة. وهي تتخذ القرارات وتعين النواب لاتخاذ قرارات تراعي المصلحة الفضلى لمن يفتقرون إلى القوة العقلية على اتخاذ تلك القرارات. وتعمل المحكمة كضمان للمسائل المتعلقة بالصحة، والرعاية الاجتماعية والمسائل المالية. وينوب المحامي العام في التصرف نيابة عن الأشخاص الذين يكونون، بسبب افتقارهم إلى القدرة العقلية وإلى القدرة على إدارة شؤونهم الخاصة إدارة سليمة، غير قادرين على تمثيل أنفسهم أمام المحكمة، ولا يوجد شخص آخر قادر على أن يفعل ذلك وراغب في أن يفعله.

١٠٧ - وفي اسكتلندا، ينظم قانون البالغين عديمي الأهلية لعام ٢٠٠٠ (اسكتلندا) التدخل في شؤون البالغين الذين لديهم إعاقة عقلية أو قد تكون لديهم إعاقة عقلية في ظروف معينة. ويجب أن تظل التدخلات عند الحد الأدنى وأن تصمم لتلبية احتياجات الأشخاص باستخدام ما يلزم من مساعدات، ودعم للاتصالات، أو دفاع قد يحتاجه الفرد.

١٠٨ - ويسمح قانون القدرة العقلية وقانون البالغين عديمي الأهلية (اسكتلندا) للأفراد باختيار شخص لاتخاذ القرارات المتعلقة بملكاتهم وشؤونهم المالية، أو صحتهم وسلامتهم، أو كليهما. وهناك مدونات ممارسة تقدم توجيهات ومعلومات في إطار كل قانون من هذين القانونين. ويتعين على جميع من يتصرفون في إطار صلاحيات هذين القانونين - مثل المحامين، والممارسين العاميين، والأطباء، والأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية المأجورين - مراعاة المدونة ذات الصلة.

١٠٩ - كما يقدم مكتب الوصي العام ضمانات فيما يتعلق بتطبيق قانون القدرة العقلية. وفي إنكلترا وويلز، يشرف المكتب على النواب الذين تعينهم المحكمة، ويحتفظ بسجل للنيابات والتوكيلات الرسمية الدائمة، ويحقق في أي ادعاءات بالاعتداء أو سوء السلوك من جانب أي نائب أو وكيل. ويقدم مكتب الوصي العام المساعدة للأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة العقلية بطريقة تمنحهم أكبر قدر ممكن من الحرية في اتخاذ القرارات التي تخصهم، ويضمن أن يتصرف النواب والوكلاء وفقاً لقانون القدرة العقلية. وفي اسكتلندا، ينظم المكتب عمل الأشخاص المخولين بموجب توكيلات رسمية، وأوامر الوصاية والتدخل ويدعمهم في اتخاذ القرارات نيابة عن الأشخاص عديمي الأهلية. كما تقوم اللجنة المستقلة للسلامة العقلية في اسكتلندا بدور مهم في حماية مصالح البالغين عديمي الأهلية نتيجة لحالة صحية عقلية، برصد قانون الصحة العقلية لعام ٢٠٠٣ (الرعاية والعلاج) (اسكتلندا) والأجزاء المتعلقة بقانون رعاية البالغين عديمي الأهلية (اسكتلندا). وتجري اللجنة تحقيقاً إذا رأت أن هناك شخصاً يعامل معاملة غير مناسبة.

١١٠ - وتوجد أيضاً ضمانات في الرعاية الصحية التي تقدم لمساعدة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأهلية لاتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالعلاج الطبي الخطير أو بتحديد أماكن معيشتهم. وهناك دعم متاح أيضاً للمناصرة في إطار قانون الصحة العقلية. ويتطلب القانون ضرورة تعيين محامي دفاع مستقل في مجال الصحة العقلية، في ظروف معينة، لمساعدة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأهلية لاتخاذ القرارات ولضمان عدم تحدث أي شخص آخر باسمهم، وذلك أساساً في الحالات التي توجد فيها خطط لتزويد الشخص بإقامة طويلة الأجل في مستشفى أو دار رعاية، أو في الحالات التي قد تستلزم علاجاً طبياً خطيراً.

١١١ - وفي أيرلندا الشمالية، يوفر قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٦ (أيرلندا الشمالية) في الوقت الراهن إطاراً للمحاكم لتنظيم وإدارة الشؤون المالية والعقارات وشؤون ذوي الإعاقة البالغين الذين يفتقرون للأهلية.

١١٢ - وفي اسكتلندا، هناك إقرار بأهمية الدفاع بعدة طرق. فقد أدخل قانون الصحة العقلية لعام ٢٠٠٣ (الرعاية والعلاج) (اسكتلندا) عدداً من الحقوق الجديدة المتعلقة بتمثيل المرضى. ويوفر القانون لكل إنسان مصاب باضطراب عقلي في اسكتلندا - ولا يقتصر ذلك على الأشخاص الخاضعين لتدابير إلزامية - حق الوصول إلى محام مستقل. ولتوفير دعم قانوني لهذا

الحق، فرض لأول مرة واجب قانوني على السلطات المحلية والهيئة الوطنية للخدمات الصحية بأن تكفلاً توفير خدمات محام مستقل للأشخاص الذين يحتاجونها.

١١٣- وتُقدّم خدمات الدفاع، أو يُكفل تقديمها على مستوى محلي، من خلال تعاقد معظم السلطات المحلية على توفير الخدمة بالاستعانة بمصادر خارجية. وكما ذكر في التقرير الذي أصدرته مؤخراً لجنة تكافؤ الفرص التابعة للبرلمان الاسكتلندي، قدمت موارد كبيرة للحكومات المحلية والمجالس الصحية كجزء من تنفيذ القانون، فقد قدم منذ عام ٢٠٠٤ مبلغ ١٨ مليون جنيه إسترليني لتنفيذ القانون، الذي يمثل الدفاع جزءاً مهماً فيه.

١١٤- وقانون حقوق المرضى لعام ٢٠١١ (اسكتلندا)، يعزز ويقوي التزام الحكومة الاسكتلندية بوضع المرضى في محور اهتمام الهيئة الوطنية للخدمات الصحية في اسكتلندا. ويشمل ذلك حق الأشخاص في المشاركة على أكمل وجه ممكن في القرارات المتعلقة بصحتهم وسلامتهم، ويلزم السلطات بمراعاة أهمية توفير المعلومات والدعم اللازمين عند الاقتضاء. ويجري حالياً الترتيب لإنشاء دائرة جديدة لتقديم خدمات المشورة والدعم للمرضى لتوجيه الأشخاص إلى المصادر الأخرى لتلقي المشورة والدعم، أو إلى الأشخاص الذين يقدمون خدمات تمثيلهم أو الدفاع عنهم، عند الاقتضاء.

١١٥- ويجري تقديم دعم إضافي بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً بدءاً من العام ٢٠١٠/٢٠١١ لتغطية الزيادة المحتملة في خدمات الإحالة ولسد الفجوات في توفير هذه الخدمة. وقد قدم هذا الدعم خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لضمان قيام المجالس الصحية في الهيئة الوطنية للخدمات الصحية بإجراء تقييم للاحتياجات وأن يكون لديها خطط دفاع حديثة قائمة.

١١٦- ويعمل التحالف الاسكتلندي المستقل للمناصرة، الذي تموله المديريات الصحية التابعة للحكومة الاسكتلندية مع المجالس الصحية لوضع خطط للدفاع.

١١٧- ويعتبر برنامج العمل الاسكتلندي الشامل للقطاعات الحكومية المعني بالعيش المستقل توفير الدفاع واحداً من أولويات العمل الداعمة للعيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة كافة. ويجري حالياً مواصلة استكشاف إمكانية العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والشركاء في جمعية السلطات المحلية الاسكتلندية والهيئة الوطنية للخدمات الصحية في اسكتلندا.

المادة ١٣

إمكانية اللجوء إلى القضاء

١١٨- حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بضمان إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين، وهي تعمل على دمج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة في جميع وجوه الإصلاح لنظام العدالة الجنائية. وهناك عدد من التدابير القائمة لضمان حصول

الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي يحتاجونه من أجل اللجوء الفعال إلى القضاء في جميع مراحل العملية القانونية، ولتمكينهم من ممارسة حقوقهم القانونية كمدعى عليهم، وضحايا، كما أن بوسعهم الاضطلاع بمسؤولياتهم كشهود ومخلفين. والأشخاص ذوو الإعاقة لهم حق الحصول على المساعدة القانونية على قدم المساواة مع الآخرين. ويتكلف نظام تقديم المساعدة القانونية الحالي قرابة ٢,١ بليون جنيه إسترليني سنوياً. وتخطط الحكومة من خلال الإصلاحات لتوفير مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني بحلول نهاية ٢٠١٤/٢٠١٥.

١١٩- وفي المملكة المتحدة، توجد نظم قضائية منفصلة لكل من إنكلترا، وويلز، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا. ويرد وصف هذه النظم في الوثيقة الأساسية المشتركة للمملكة المتحدة.

١- الشرطة

١٢٠- وتدرك الحكومة مدى أهمية أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على الحصول على مساعدات فعالة في المراحل الأولى من أي عملية قضائية حتى تكون لديهم ثقة في النظام، ولكي يعمل النظام بطريقة توفر لهم الحماية. والشرطة في بريطانيا العظمى، شأنها شأن العناصر الأخرى للسلطة في نظام العدالة الجنائية مشمولة بمتطلبات قانون المساواة. وفي أيرلندا الشمالية، يطبق قانون التمييز ضد الإعاقة لعام ١٩٩٥، بصيغته المعدلة. وتتلقى قوات الشرطة على تدريبات متنوعة من أجل زيادة الوعي بالإعاقة. فمثلاً، نشرت جمعية كبار ضباط الشرطة توجيهات في ٢٠١٠، أعدتها الوكالة الوطنية للنهوض بالشرطة، لمساعدة الشرطة على الاستجابة بفعالية أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة المصابين بأمراض عقلية والذين يواجهون مشاكل في التعلم. ويتم توفير هذه التوجيهات للضباط الذين هم في خط المواجهة في إنكلترا وأيرلندا الشمالية وويلز من خلال التدريب القائم على تصورات افتراضية. ونشرت جمعية كبار ضباط الشرطة توجيهات مكافئة في اسكتلندا لدعم استراتيجيتهم بشأن المساواة والتنوع.

١٢١- وأنشأت حكومة المملكة المتحدة دوائر مناسبة لتيسير الاتصالات بين الشرطة وذوي الإعاقة من البالغين الذين يواجهون مشاكل في التعلم أو يعانون أمراضاً صحية عقلية في أثناء التحقيقات والمقابلات التي تجريها الشرطة. وفي إنكلترا، وأيرلندا الشمالية وويلز تقوم هذه الدوائر على أسس قانونية. وتنظر اسكتلندا في التوصيات المنبثقة عن استعراض أجري بشأن الدوائر التابعة لها.

٢- خدمات المحاكم والهيئات القضائية

١٢٢- اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١١، جمعت المحاكم والهيئات القضائية التابعة لصاحبة الجلالة معاً في وكالة واحدة مسؤولة عن إدارة المحاكم والهيئات القضائية الجنائية والمدنية والمتعلقة بالأسرة في إنكلترا وويلز والهيئات القضائية غير المفوضة في أيرلندا الشمالية

واسكتلندا. ويتلقى موظفو المحاكم^(٢٠) والجهات القضائية التابعة لصاحبة الجلالة تدريباً في مجال المساواة، بما في ذلك إذكاء الوعي بالإعاقة. وتقدم دائرة المحاكم الاسكتلندية تدريباً مشابهاً. وتواصل اللجنة الاستشارية للمساواة في المعاملة التابعة للكلية القضائية (مجلس الدراسات القضائية سابقاً) إتاحة دليل المعاملة المتساوية لدعم جميع شاغلي المناصب القضائية في المملكة المتحدة من أجل ضمان المساواة في المعاملة في جميع مراحل النظام القضائي. ويتضمن الدليل توجيهات بشأن مسائل المعاملة العادلة والمساواة، بما في ذلك مسائل الإعاقة. وتدمج المسائل المتصلة بالإعاقة أيضاً في التدريب القضائي.

١٢٣- ونشرت المحاكم والهيئات القضائية توجيهات بشأن التعديلات المعقولة لمصلحة الموظفين العاملين مع الجمهور وغيرهم من المستفيدين بالخدمات. وتشدد التوجيهات على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات من أجل المساعدة على تلبية احتياجاتهم وتحقيق توقعاتهم. كما تتناول التوجيهات أنواع التسهيلات وتدابير 'التعديلات المعقولة' اللازمة لكفالة المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في نظام العدالة. وتتناول التوجيهات أيضاً أماكن وقوف السيارات الخاصة بذوي الإعاقة بالقرب من المحاكم، ودوائر تشغيل أجهزة المساعدة السمعية، وتوفير المعلومات في أشكال متعددة، وتوفير مترجمي لغة الإشارة البريطانية لأنواع معينة من الحالات. وتحتاج التوجيهات إلى مراجعة أسبوعية لشبكات التشغيل، وعدد كاف من الموظفين المدربين على تشغيلها^(٢١).

١٢٤- وثمة برنامج أشغال رئيسي اضطلع به نظام محاكم صاحبة الجلالة، تكلف أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترليني لدور المحاكم لتحسين المرافق وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٥- وفي إنكلترا وويلز، يقدم للشهود من ذوي الإعاقة، في ظروف معينة، دعم بموجب قانون عدالة الشباب والأدلة الجنائية لعام ١٩٩٩، مثلاً، عن طريق إتاحة إمكانية استخدام الأدلة المسجلة بالفيديو، ووسائل المساعدة في مجال الاتصالات أو وسيط مسجل لمساعدتهم على تقديم أفضل أدلة ممكنة في المحكمة.

١٢٦- ترد معلومات أخرى عن تدابير لمساعدة مستخدمي المحاكم من الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، عند الاقتضاء، المشار إليهم في مدونة الممارسات المتعلقة بضحايا

(٢٠) MoJ, April 2011, 'About her Majesty's Courts and Tribunals Service' متاح على الموقع التالي: <http://www.justice.gov.uk/about/hmcts/index.htm> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٢١) MoJ, March 2011, 'Achieving Best Evidence in Criminal Proceedings: Guidance on interviewing victims and witnesses, and guidance on using special measures', <http://www.justice.gov.uk/downloads/victims-and-witnesses/vulnerable-witnesses/achieving-best-evidence-criminal-proceedings.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٠٦/٢٠١٣).

الجرائم، وفي التوجيهات والتدابير الخاصة المتعلقة بالشهود الضعفاء والذين يتعرضون للتخويف^(٢٢).

١٢٧- وعقب مشروع تجريبي اضطلع به في عام ٢٠٠٩، حدد خيارات التدخل لمصلحة المدعي عليهم أو الملاحقين قضائياً من ذوي الأمراض العقلية، ودوائر الاتصال والتحويل الرامية إلى تحويل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية إلى دوائر دعم أخرى ليكونوا محتجزين لدى الشرطة في أماكن تخصصها للاحتجاز وفي المحاكم بحلول ٢٠١٤. وسيكفل ذلك تحديد الأشخاص المصابين بأمراض عقلية في مرحلة مبكرة.

١٢٨- وسيؤدي قانون العدالة في أيرلندا الشمالية لعام ٢٠١١ إلى تحسين أحكام الترتيبات الخاصة في قانون الأدلة الجنائية لعام ١٩٩٩ (أيرلندا الشمالية)، الذي يساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على تقديم أفضل الأدلة الجنائية الممكنة في المحاكمات الجنائية. وتشمل الإجراءات توفير ما يلزم لشخص يقدم المساعدة، يتمثل دوره في الحد من قلق الشهود والضغط الواقع عليهم عند قيامهم بتقديم الأدلة، وإتاحة الفرصة لمثل الإدعاء لتوجيه بعض الأسئلة 'التمهيدية' إلى الشهود لطمأننتهم قبل توجيه الأسئلة الأخرى. وسوف تنشر في عام ٢٠١١ التوجيهات المنقحة المتعلقة بالممارسين، بمن فيهم موظفو الشرطة، والممثلون القانونيون والاختصاصيون الاجتماعيون، عند إجرائهم مقابلات مع شهود ضعفاء، وسوف يقرن ذلك بتدريب.

١٢٩- وسيتيح قانون الشهود الضعفاء لعام ٢٠٠٤ (اسكتلندا) تقديم طلبات نيابة عن الشهود الضعفاء للاستفادة بمجموعة من التدابير الخاصة لمساعدتهم على تقديم أفضل الأدلة. وتعتبر ضعفاء في هذا السياق قد يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم إصدار مجموعة من التوجيهات^(٢٣) للمساعدة على توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بها. وخلال الفترة الأخيرة، اضطلع باستعراض لأوجه دعم الشهود في نظام العدالة وسيتم اتخاذ إجراء لإزالة بعض العوائق والخبرات السلبية التي تواجه الشهود ذوي الإعاقة وغيرهم.

٣- السجون ودوائر المراقبة

١٣٠- في إنكلترا وويلز، يقدم موظفو الخدمات القانونية المشورة للسجناء بشأن كيفية الحصول على الخدمات القانونية. ويمكن أن يتوقع السجناء ذوو الإعاقة الحصول على نفس المساعدات التي يحصل عليها السجناء الآخرون، مع إجراء التعديلات المناسبة. فمثلاً، يمكن

(٢٢) Office for Criminal Justice Reform, October 2005, 'Code of Practice for Victims of Crime' متاح على الموقع التالي: http://www.cps.gov.uk/victims_witnesses/victims_code.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٢٣) Scottish Government 'Witnesses in Scotland' متاح على الموقع التالي: http://www.witnessesinscotland.com/wis/CCC_FirstPage.jsp (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

للسجناء المصابين بعسر القراءة الذين يمثلون أنفسهم الحصول على حاسوب حجري مزود بتكنولوجيا تكييفية مثل برمجيات التعرف على الصوت.

١٣١- وفي المملكة المتحدة، يتلقى الموظفون العاملون في السجون ودوائر المراقبة تدريباً في مجال المسائل المتعلقة بالإعاقة. وتضطلع بهذا التدريب اللجان الوطنية لخدمات إدارة المجرمين في إنكلترا وويلز. وفي اسكتلندا، تعاونت كل من الدائرة الاسكتلندية للسجون ودائرة القدرات (اسكتلندا) في مجموعة عريضة من التدريب الذي يرمي لإذكاء الوعي لدى موظفي السجون، وفي أيرلندا الشمالية يتلقى الموظفون أيضاً ذلك التدريب.

المادة ١٤

حرية الشخص وأمنه

١٣٢- أي شخص في المملكة المتحدة لأي سبب، بمن في ذلك أي شخص ذو إعاقة، يتمتع بحقوق الإنسان الأساسية التي يتعين على الحكومة والسلطات العامة قانوناً احترامها. ويوفر قانون حقوق الإنسان بعداً قانونياً آخر في المملكة المتحدة للحقوق الأساسية الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الحقوق الحق في حرية الشخص وأمنه.

١٣٣- ولا يمكن حرمان أي شخص في المملكة المتحدة من حقه في الحرية لكونه شخصاً ذا إعاقة. وإذا نشأت أوضاع تستدعي احتجاز شخص مصاب بمرض عقلي، فإن هناك ضمانات صارمة قائمة بالفعل لكفالة مراعاة احتياجات ذلك الشخص واحترامها.

١- الصحة العقلية

١٣٤- في إنكلترا وويلز، يوفر قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٣ ('قانون ١٩٨٣') وقانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥ الإطار القانوني الذي يحدد متى يمكن احتجاز الأشخاص والكيفية التي تتم بها حمايتهم. ففي إطار قانون ١٩٨٣، يجوز احتجاز شخص وعلاجه (أو إخضاعه لقيود معينة أخرى) دون موافقته في الحالات التي يكون فيها ذلك مُبرراً بما يشكله الاضطراب الفعلي من خطر عليه أو على الأشخاص الآخرين. وتكفل الضمانات ألا يكون أي حرمان من الحرية من هذا النوع تعسفياً وأن يكون ممثلاً للقوانين (بما في ذلك المادة ٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). ويتعين على أولئك الذين يتخذون القرارات بموجب قانون ١٩٨٣ مراعاة مدونة قواعد الممارسة التي تحدد المبادئ التوجيهية. وتشمل المبادئ ضرورة الإقرار بتنوع احتياجات المرضى وقيمهم وظروفهم واحترامها، بما في ذلك المرضى ذوو الإعاقة. وللأفراد الحق في أن تستعرض حالاتهم أمام جهة قضائية مستقلة ومحيدة معنية بالصحة العقلية. كما أن لهم الحق في تلقي دعم من محامين قانونيين مستقلين في مجال الصحة العقلية.

١٣٥- وباستثناء الاحتجاز لفترات قصيرة، لا يجوز احتجاز الأشخاص المحرومين من الحرية بموجب قانون ١٩٨٣ إلا في مستشفى يتوفر فيه العلاج الطبي المناسب للمريض. وتخضع هذه المستشفيات، كجميع المستشفيات الأخرى، للمراقبة أو التفتيش من جانب اللجنة المعنية بنوعية الرعاية الصحية في إنكلترا، ومفتشية الرعاية الصحية في ويلز. وينبغي بحث البدائل التي تتيح تجنب استخدام القوة الجبرية قبل تقديم الطلب أو الدخول إلى المستشفى. وينبغي النظر في أقل الخيارات تقييداً. ويجب أن يتم التقييم والرعاية والعلاج بطريقة تتجنب التمييز غير القانوني وتمثل لجميع المتطلبات القانونية المطبقة. وفي ويلز، توفر مفتشية الرعاية الصحية في ويلز خدمة طبية للحصول على رأي ثانٍ من أحد الأطباء المعيّنين كضمان إضافي لحماية حقوق المرضى خلال الأوقات التي يجرمون فيها من حرياتهم. كما تضطلع المفتشية ببرنامج للتفتيش على المستشفيات التي يحتجز فيها المرضى بموجب قانون ١٩٨٣ (مما في ذلك المؤسسات المخصصة للمرضى الذين يواجهون صعوبات في التعلم) يتيح للمرضى المحتجزين فرصاً للتحدث للمفتشين العاملين في المفتشية. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠^(٢٤)، نشرت المفتشية أول تقرير سنوي لها عن الكيفية التي طبق بها قانون ١٩٨٣ في ويلز.

١٣٦- ويجب على المستشفيات أن تعمل قدر الإمكان على إشراك المرضى المحتجزين في تخطيط واستعراض الرعاية الشخصية التي يتلقونها. وتشرك كل من المفتشية واللجنة المعنية بنوعية الرعاية المستفيدين من الخدمات ومقدمي الرعاية في الأنشطة التي تضطلع بها، وتتيح فرصاً للمرضى المحتجزين للتحدث إليهم.

١٣٧- وثمة واجب قانوني إضافي آخر على المستشفيات التي تقدم رعاية صحية عقلية داخلياً للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة هو ضمان ملاءمة بيئة المرضى في المستشفى لسن المريض ولاحتياجاته الفردية. ويساعد هذا الواجب على كفالة عدم احتجاز الأطفال على نحو غير مناسب في أقسام البالغين.

١٣٨- ويحمي قانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥ بشأن الضمانات المتعلقة بالحرمان من الحرية الأشخاص الذين لا يستطيعون اتخاذ القرارات المتعلقة بالرعاية والعلاج بأنفسهم لأنهم يفتقرون إلى 'القدرة العقلية' لاتخاذ تلك القرارات، ويتعين حرمانهم من حريتهم تحقيقاً لمصلحتهم الفضلى. وتوفر الضمانات حماية إضافية لكفالة إعطاء هؤلاء الأشخاص ما يحتاجونه من رعاية بأقل نظم العلاج تقييداً، ومنع اتخاذ قرارات تعسفية، ومنحهم الحق في الطعن في القرارات غير القانونية، وتجنب البيروقراطية غير اللازمة.

١٣٩- وفي أيرلندا الشمالية، توفر محكمة استعراض الصحة العقلية، وهي هيئة قضائية مستقلة، ضمانات للمرضى المحتجزين ضد الاحتجاز غير المبرر باستعراض احتجازهم من

(٢٤) - Health Inspectorate Wales, March 2011, 'Monitoring the use of the Mental Health Act in 2009 - 2010' متاح على الموقع التالي: <http://www.hiw.org.uk/news.cfm?orgid=477&contentid=18761> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

وجهات النظر الطبية والقانونية والمتعلقة بالتعطيل. كما تستعرض المحكمة أوامر الوصاية (التي توفر ما يلزم لرعاية الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية ممن يحتاجون إلى إشراف رسمي ولكنهم لا يحتاجون إلى أن يودعوا في مستشفى). وتُحكم الهيئة القضائية على أساس قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٦ (أيرلندا الشمالية). وتقدم لجنة الخدمات القانونية في أيرلندا الشمالية، وهي الهيئة المسؤولة عن الخدمات القانونية الممولة من الميزانية العامة في أيرلندا الشمالية، المشورة والمساعدة والتمثيل القانوني إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون في غير ذلك من الأحوال تحمل تكلفة المساعدة القانونية.

١٤٠- وفي اسكتلندا، يحدد قانون الصحة العقلية (الرعاية والعلاج) لعام ٢٠٠٣ (اسكتلندا)، متى يتعين إعطاء الرعاية والعلاج الإلزاميين، والحقوق والضمانات الفردية اللازمة لحماية تلك الحقوق. وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، تخضع التدابير الإلزامية في إطار القانون لمعايير صارمة، بما في ذلك تقديم أدلة على أن صحة الشخص أو أمنه أو سلامته أو سلامة الآخرين، ستتعرض لخطر كبير إذا لم يتم احتجازه. وللمرضى الحق في الطعن أمام محكمة الصحة العقلية في اسكتلندا. ويوجد عدد من التدابير لوضع الشخص المريض في محور الإجراءات، بما في ذلك إمكانية الحصول على الدفاع والتمثيل القانوني بدون مقابل والقدرة على تعيين قيم لتمثيل مصلحته، عندما يكون غير قادر على إصدار تعليمات بشأن التمثيل القانوني. ويقع على الأطباء النفسيين واجب قانوني بإجراء استعراضات دورية لكفالة الالتزام بالمعايير. والقانون ملزم لكل من يعمل في إطار سلطته. وهو يتطلب معاملة المرضى باحترام، وبممكنهم المشاركة في القرارات المتعلقة باستعمال النهج الأقل تقييداً، وضمان تحقيق الفائدة القصوى.

١٤١- وفي ويلز، سيفرض الإجراء القانوني المتعلق بالصحة العقلية (ويلز)، عند تطبيقه، واجبات قانونية على المجالس الصحية والسلطات المحلية بإنشاء وتقديم خدمات الدعم في مجال الرعاية الصحية الأولية في مجال الصحة العقلية على الصعيد المحلي. ويجب على مقدمي خدمات الصحة العقلية كفالة أن يكون لجميع الأشخاص المشمولين بخدمات الرعاية الصحية الثانوية في مجال الصحة العقلية منسق للرعاية وخطة للرعاية والعلاج. ويجب أن توفر دوائر خدمات الرعاية الثانوية في مجال الصحة العقلية إمكانية الوصول إلى التقييم لمستعملي الخدمة السابقين. وسوف يجري توسيع نطاق البرنامج المستقل للدعوة في مجال الصحة العقلية بحيث يكفل لجميع المرضى في الأقسام الداخلية بالمستشفيات في ويلز إمكانية الوصول إلى هذا الشكل من أشكال الدعم.

٢- العدالة الجنائية

١٤٢- المساواة داخل النظام القانوني تعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يرتكبون مخالفات جنائية لهم نفس الحق في الحماية الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون. بل إن قانون

المساواة وقانون التمييز ضد الإعاقة، بصيغته المعدلة، يوفران مزيداً من وسائل الحماية من التمييز.

١٤٣- وتعطى الأولوية للسياسات والبرامج التي تساعد على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي إنكلترا وويلز، مثلاً، تفرض التعليمات المتعلقة بخدمات السجون الامتثال لتشريعات المساواة، بما في ذلك إلزام موظفي السجون بأن يبادروا إلى التعرف على السجناء ذوي الإعاقة، وتسجيل المعلومات المتعلقة بماهية الإعاقة، وضمان إجراء التعديلات المعقولة اللازمة لهم. وبعض مرافق السجون القديمة غير مناسبة للإقامة بالنسبة لجميع السجناء ذوي الإعاقة، غير أن جميع أعمال التجديد ومرافق الإقامة الجديدة تمثل للتشريعات ذات الصلة. ويتوفر دليل على نطاق النظام للمرافق والخدمات المتاحة للسجناء ذوي الإعاقة لضمان الإلحاق المناسب للسجناء ذوي الإعاقة. وفي داخل السجون، يجري التشاور مع السجناء ذوي الإعاقة وإشراكهم في المسائل المهمة من خلال ترتيبات الإدارة الرامية لتحقيق المساواة، بما في ذلك تأثير المساواة على عملية التقييم. وتعمل الدائرة الوطنية لإدارة المجرمين مع فئات ذوي الإعاقة ذات الصلة لوضع سياسة وطنية.

١٤٤- وفي أيرلندا الشمالية، تمثل جميع خدمات ومرافق السجون لمتطلبات قانون التمييز ضد الإعاقة لعام ١٩٩٥. ويوجد في جميع السجون مرافق يتيسر وصول السجناء والزوار ذوي الإعاقة إليها. وسوف تتضمن أي أعمال تجديد تجري لمرافق السجون توفير مرافق محسنة يتيسر الوصول إليها.

١٤٥- وفي اسكتلندا، يستفيد السجناء ذوو الإعاقة من نفس الضمانات الإجرائية التي يستفيد منها جميع السجناء الآخرون، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان الوصول التام إلى المواد التمهيديّة. وتعمل مفتشيات السجون والشرطة المحلية والإدعاء بصورة مستقلة وتكون موجودة لرصد وتحسين الخدمات في اسكتلندا. وتقوم هيئة خدمات السجون الاسكتلندية في الوقت الراهن بإعادة تطوير مرافق السجون من أجل تلبية احتياجات السجناء والزوار ذوي الإعاقة بصورة أفضل. ويشمل هذا زيادة عدد الخلايا المزودة بإمكانية الوصول وبأدشاش للاغتسال ومعدات لتيسير الوصول. وتضطلع هيئة خدمات السجون الاسكتلندية بالمسؤولية عن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية في السجون. وهي تسعى إلى إتاحة وصول منصف لخدمات الرعاية والمعاملة لجميع السجناء، على أساس الاحتياجات المقدرة لكل فرد، وتوفير خدمات تتناسب مع الخدمات المتاحة للمجتمع بصفة عامة. وهناك خطط قائمة لنقل هذه المسؤولية إلى الدائرة الوطنية للخدمات الصحية في أواخر ٢٠١١.

المادة ١٥

عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٤٦- الأشخاص ذوو الإعاقة، ككل إنسان آخر في المملكة المتحدة، تتوفر لهم الحماية بقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ الذي ينص على عدم تعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحمل القانون حكومة المملكة المتحدة مسؤولية كفالة احترام التشريع.

١٤٧- وفي إنكلترا وويلز، لا يجوز إجراء بحوث طبية على الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأهلية لإعطاء الموافقة، إلا إذا رئي أنه من المحتمل أن تعود بالفائدة على الفرد، والعلم، والمجتمع، وفي إطار نظام شديد الصرامة. ويتضمن قانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥ ضمانات على النحو المبين في المادة ١٢. وأحكام القانون مصممة لضمان حماية مصالح وسلامة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأهلية واحترام الرغبات والمشاعر الحالية والسابقة التي أعربوا عنها.

١٤٨- وبموجب القانون، يجب استعراض جميع البحوث الاقتحامية بواسطة لجنة معتمدة في مجال أخلاقيات البحوث (REC) في نطاق الدائرة الوطنية لقواعد السلوك البحثي. ويجب أن يكون البحث مرتبطاً بحالة مرضية تضر بالشخص المعني، كما يجب الامتثال لمتطلبات المشاورة المبينة في الفرع ٣٢. وهناك التزامات تفصيلية أخرى يتعين الامتثال لها، مثل شرط سحب الشخص المعني إذا أظهر أي بادرة اعتراض. ولجان قواعد السلوك البحثي هي لجان محايدة ومستقلة تماماً عن الجهات الراعية، والمحققين، ومتحررة من أي تأثير مؤسسي أو سياسي. وينظم تدريب لأعضاء اللجنة من أجل فهم قواعد السلوك البحثية والتعامل مع التطبيقات المتعلقة بقانون القدرة العقلية والأدوية المخصصة للاستخدام البشري في إطار لائحة ٢٠٠٤ (التجارب الإكلينيكية).

١٤٩- ويتم تنظيم التجارب الإكلينيكية للأدوية بلائحة منفصلة وضعت من أجل تنفيذ التوجيهات الأوروبية. وتوفر لائحة ٢٠٠٤ بشأن الأدوية المخصصة للاستخدام البشري، بصيغتها المعدلة، (التجارب الإكلينيكية) ضمانات لإجراء البحوث التي تجري على البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة العقلية. ويجب أن تخضع هذه اللائحة التي تحتوي على مبادئ مماثلة لإشراك الممثل القانوني عند تطبيقها على شخص بالغ يفتقر إلى القدرة في تجارب وبحوث إكلينيكية لاستعراض تجريه لجنة معترف بها لقواعد السلوك.

١٥٠- وفي اسكتلندا، ينشئ كل من قانون البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة العقلية لعام ٢٠٠٠ (اسكتلندا)، وقانون دعم البالغين وحمايتهم لعام ٢٠٠٧ (اسكتلندا)، والتوجيهات الوطنية لحماية الطفل لعام ٢٠١٠ جميعاً ضمانات لكفالة سلامة البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة بسبب اضطراب عقلي أو بسبب عدم القدرة على التواصل. وهي تضمن

أن يكون الغرض من البحث والتدخل هو حماية البالغين من ذوي الإعاقة والأطفال من الاعتداء. ولا يمكن السماح بتنفيذ أي علاج طبي إلا لضمان أو تحسين الصحة البدنية أو العقلية للشخص البالغ وبعد الحصول على إذن بتنفيذه بهذه الطريقة، وعلى أن يحظر استخدام القوة أو الاحتجاز. كما يحد قانون البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة من الظروف التي يمكن فيها إجراء بحوث طبية على البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة. ويفرض قانون دعم قدرة البالغين وحمايتهم على أي هيئة عامة تؤدي وظائف في إطار القانون مراعاة الرغبات والمشاعر المحقة (السابقة والحالية) للبالغين وقدراتهم، وخلفياتهم، وظروفهم. ويجب أن يكون الشخص البالغ قادراً على المشاركة بصورة كاملة بقدر المستطاع في أداء الوظائف.

المادة ١٦

عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء

١٥١- لكل شخص في المملكة المتحدة حق قانوني في الحماية من الاستغلال والعنف والاعتداء. وتبنى سياسات المملكة المتحدة المتعلقة بجريمة الكراهية والرعاية الاجتماعية على هذا بكفالة وجود ضمانات إضافية قائمة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

١- جرائم الكراهية

١٥٢- المملكة المتحدة ملتزمة بالتصدي لجرائم الكراهية، بما في ذلك كراهية الأشخاص ذوي الإعاقة. والقوانين التي تعالج جرائم الكراهية هي قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣ في إنكلترا وويلز، وقانون العدالة الجنائية (رقم ٢) لعام ٢٠٠٤ (أيرلندا الشمالية)، وقانون الجرائم (المتفاقمة بالتعصب لعام ٢٠٠٩) (اسكتلندا). وهي تمكن المحاكم من تغليظ عقوبة الجريمة التي يتبين أنها أشد خطورة بسبب التعصب أو مدفوعة بالتعصب أو العداء للضحايا ذوي الإعاقة أو الذين يعتقد أنهم ذوو إعاقة. ويعزز هذا التشريع مجموعة من التدابير المصممة للتصدي لجرائم الكراهية وتوفير المزيد من الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥٣- ونشرت جمعية كبار ضباط الشرطة في ٢٠٠٩، لأول مرة، أعداد الجرائم التي كان التعصب هو الدافع وراءها (جرائم الكراهية). ومن بين ٥٢ ٠٢٨ من الجرائم المسجلة من هذا النوع، كان هناك ١ ٤٠٢ جريمة كان الضحايا فيها من ذوي الإعاقة^(٢٥). وخلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت هناك ٢ ١٤٨ من جرائم الكراهية بينها ٤١ جريمة كان الضحايا فيها من ذوي الإعاقة. وتقوم الحكومة حالياً بوضع برنامج عمل جديد للتصدي لجرائم الكراهية. وسوف يعمل هذا البرنامج الجديد على أخذ الاستنتاجات التي خلص إليها الاستبيان الذي أجرته اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان بشأن الملاحقة المرتبطة بالإعاقة

(٢٥) Association of Chief Police Officers 'Hate Crime Data' متاح على الموقع التالي: http://www.report-it.org.uk/hate_crime_data1 (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

يعين الاعتبار. وسيتضمن البرنامج تدابير من أجل زيادة الإبلاغ عن جرائم الكراهية بهدف تحسين فهم نطاق وطبيعة المشكلة وكيفية التصدي لها.

١٥٤ - والإبلاغ عن جرائم الكراهية مسألة مهمة تلتزم الحكومة بالتصدي لها. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١١، تقوم قوات الشرطة رسمياً بجمع معلومات عن عدد الجرائم التي ترتكب بدافع العداء ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وإبلاغها مركزياً. وسوف تتيح هذه البيانات للحكومة والمناطق المحلية تصميم استجاباتها بصورة أفضل لضحايا جرائم الكراهية ضد الإعاقة وكفالة تلبية احتياجاتهم على النحو السليم. ويورد موقع 'True Vision' على الإنترنت^(٢٦) الذي أطلق في شباط/فبراير ٢٠١١، بدعم من جميع قوات الشرطة في إنكلترا وأيرلندا الشمالية وويلز، الطرائق التي يمكن بها الإبلاغ عن جرائم الكراهية، بما فيها استخدام نموذج إبلاغ جديد مؤمن على الإنترنت. ويوفر النموذج للأشخاص الذين يتعرضون لجرائم الكراهية، أو الشهود على جرائم كراهية، ولكنهم غير واثقين من أن بوسعهم الإبلاغ عنها للشرطة بصورة مباشرة، آلية يمكنهم تقديم تقرير من خلالها.

١٥٥ - وفي ويلز، تعمل الشراكات من أجل سلامة المجتمع المحلي، المكونة من المنظمات المحلية، معاً من أجل التصدي للمسائل المهمة بالنسبة لمجتمعاتها، مثل جرائم الكراهية، والعنف المتزلي، والسلوك المناهض للعلاقات بين الناس. ويقع على هذه الشراكات واجب وطني لصياغة وتنفيذ خطط متجددة مدة كل منها ثلاث سنوات وإجراء تقييمات استراتيجية سنوية من أجل تحسين سلامة المجتمع المحلي ومكافحة إساءة استخدام المواد في مناطقهم المحلية.

١٥٦ - وفي اسكتلندا، يدرج الأشخاص ذوو الإعاقة المتضررون من جرائم الكراهية أو العنف الجنسي أو العنف المتزلي في فئة الضحايا ويزود الشهود بمعلومات مكرسة لهذا الغرض وتتاح لهم إمكانية الوصول إلى الدعم من خلال خدمات المدعي العام للمنطقة المحلية لتوفير المعلومات وإسداء المشورة للضحايا.

٢ - الرعاية الاجتماعية

١٥٧ - يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يحتاجون إلى دعم في مجال الرعاية الصحية أو الاجتماعية إلى ضمانات بأن هذا الدعم يخضع لتنظيم فعال، وأن حقوقهم ستحترم. وتلتزم الحكومة بضمان وجود ضمانات قائمة بالفعل تجعل الأشخاص ذوي الإعاقة في النظام يثقون في النظام من خلال تطبيق قواعد تنظيمية فعالة.

١٥٨ - وفي إنكلترا، تمثل اللجنة المعنية بنوعية الرعاية (CQC) الجهة المستقلة التي تضطلع بتنظيم الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية للبالغين كافة، بما في ذلك رعاية الأشخاص ذوي

(٢٦) <http://www.report-it.org.uk/home> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الإعاقة. وتنظم اللجنة المعنية بنوعية الرعاية العلاج في المستشفيات، وخدمات الصحة العقلية، والرعاية في دور الإقامة، في المجتمع المحلي وفي المنازل الخاصة للأشخاص. واللجنة المعنية بنوعية الرعاية لها سلطة إجراء استعراضات في أي وقت للتحقق مما إذا كان مقدمو الخدمات يلتزمون بالمعايير الأساسية ويحق لها الاضطلاع باستعراضات تستجيب فيها للطلبات في الحالات التي تنشأ فيها شواغل بشأن نوعية الخدمة. ولديها عدد من سلطات الإنفاذ في الحالات التي تقل فيها نوعية الخدمات عن هذه المعايير الأساسية. ويمكن لها أن تأمر بإغلاق خدمة من الخدمات عندما تتعرض حقوق الأشخاص أو سلامتهم للخطر. وتسعى اللجنة المعنية بنوعية الخدمة للحصول على آراء المستفيدين الخدمة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وإشراكهم في العمل.

١٥٩ - وفي أيرلندا الشمالية، تتولى السلطة المعنية بتحسين النظم والجودة مسؤولية تسجيل التحسينات والتفتيش عليها وتشجيعها في مجموعة من خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية التي يضطلع بها مقدمو خدمات قانونيون ومستقلون.

١٦٠ - وفي أيرلندا الشمالية، تقوم الحكومة حالياً بوضع سياسة لتوفير ضمانات للبالغين المعرضين لخطر الإصابة بالضرر. وسوف تغطي هذه السياسة البالغين المعوقين الذين قد لا يكونون قادرين على حماية سلامتهم، أو ممتلكاتهم، أو حقوقهم أو مصالحهم. وسوف ترمي السياسة إلى منع حدوث أي اعتداء أو استغلال أو إهمال، وكفالة وجود آليات جاهزة للتعامل مع أي ضرر عند حدوثه أو عند وجود احتمال لحدوثه. وسوف تبني على مبادئ الاحترام، والكرامة، وقدرة الشخص على إعطاء موافقة. سوف تعزز السياسة بتشريعات، عند الاقتضاء. وسوف تنشأ هيئات تشاركية لتوفير الضمانات لدعم السياسة. وستمكن هذه الآليات البالغين المعرضين للخطر من المساعدة في وضع استراتيجية وسياسة للحماية يكون لها أثر عليهم. وستحول التشريعات الجديدة للحماية دون عمل الأشخاص غير المناسبين مع الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة.

١٦١ - وفي اسكتلندا، تضطلع المجالس الاسكتلندية في إطار دعم البالغين وتقييم القدرة على العمل، بإجراء تحقيقات وتقديم الدعم فيما يتعلق بسلامة أي شخص، وممتلكاته أو شؤونه المالية عندما يصل إلى علمها أو تعتقد أن الشخص معرض لخطر الإصابة بضرر. وتمنح سلطات مماثلة في إطار قانون رعاية وعلاج الصحة العقلية لعام ٢٠٠٣ (اسكتلندا) لحماية ومساندة الأشخاص المصابين باضطراب عقلي. واللجنة الاسكتلندية لتنظيم الرعاية هي الجهة المنظمة لجميع خدمات الرعاية على الصعيد الوطني. وهي قائمة لضمان استيفاء مقدمي الرعاية للمعايير الحكومية للرعاية الوطنية التي تغطي الخدمات التي تقدم للبالغين والأطفال والشباب. وتعالج اللجنة الشكاوى وتضطلع بأنشطة التفتيش والإنفاذ للمساعدة في كفالة قيام دوائر الرعاية المسجلة، بما فيها الخدمات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة بتقديم رعاية جيدة النوعية. وهذا مجال بالغ الأهمية للأشخاص ذوي الإعاقة والضعفاء وعندما تدعو الحاجة

إلى إجراءات مستمرة لوضع نهج لتحسين معايير الرعاية ودعم حقوق الإنسان ومبادئ العيش المستقل: الكرامة، والحرية، والاختيار والتحكم.

١٦٢- وفي ويلز، تقوم مفتشية الرعاية الصحية في ويلز بعمليات تنظيم الهيئة الوطنية للخدمات الصحية والتفتيش عليها ودوائر الرعاية الصحية المستقلة على أساس مجموعة من المعايير، والسياسات، والتوجيهات والقواعد التنظيمية. وتحدد المفتشية المجالات التي تحتاج إلى تحسينات لضمان سلامة الرعاية والعلاج وجودة نوعيتهما وتقديمهما بطريقة تقرر بالاحتياجات الفردية لمستعملي الرعاية وتحترمها. وينبغي أن تقدم الرعاية الصحية دائماً في بيئة لا يتعرض فيها الشخص للاعتداء، ويركز عدد من برامج عمل المفتشية على رصد الحالات التي رئي أنها تنطوي على خطر متزايد للاعتداء على المرضى. وتشمل نماذج العمل في الوقت الراهن القيام ببرنامج متجدد للقيام بزيارات غير معلنة لتقييم ما إذا كان يتم المحافظة على كرامة واحترام الأفراد في بيئة الرعاية الصحية، والعمل مع مفتشية الرعاية والخدمات الاجتماعية في ويلز للقيام بزيارات غير معلنة لمن يقدمون الخدمات للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم. كما تحمي المفتشية مصالح الأشخاص الذين تكون حقوقهم خاضعة لقيود بموجب قانون الصحة العقلية.

المادة ١٧

حماية السلامة الشخصية

١٦٣- تدعم حكومة المملكة المتحدة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في احترام سلامتهم البدنية والعقلية كأى إنسان آخر، وفي عدم إخضاعهم لأى علاج طبي أو غير طبي من دون الحصول على موافقتهم بحرية. وللأشخاص ذوي الإعاقة نفس الحق كأى شخص آخر في رفض العلاج حتى إذا رئي أن هذا العلاج يحقق مصلحتهم الفضلى. وفي الحالات التي يفتقر فيها شخص ما إلى القدرة على اتخاذ هذه القرارات بنفسه، فإنه يتعين أن يأتي القرار الذي يتخذ محققاً لأفضل مصالح ذلك الشخص. وفي هذه الظروف، يجب أن تكون هناك ضمانات صارمة لحماية مصالح الفرد.

١٦٤- وتقر المملكة المتحدة بأنه من الضروري في بعض الظروف إعطاء العلاج بطريقة مختلفة لشخص ذي إعاقة. ويحدد قانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥ الكيفية التي ينبغي أن تتخذ بها القرارات التي تحقق 'المصالح الفضلى' للشخص، وضرورة أن يتشاور من يتخذ القرار مع مجموعة من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم الأشخاص الذين يشاركون في رعاية الشخص أو يهتمون بسلامته. كما يتطلب القانون إشراك محام مستقل في الحالات التي لا يوجد فيها للشخص أقارب من عائلته أو أصدقاء. وتصدر الحكومة تقريراً سنوياً عن استخدام الضمانات التي يشارك في وضعها محامون مستقلون، والتي زاد نطاق استخدامها خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويضيف القانون لأول مرة جريمتين جديدتين: إساءة المعاملة

والإهمال المتعمد لشخص يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات ذات الصلة. وقد نشر المجلس الطبي العام، وهي الهيئة القانونية في المملكة المتحدة المسؤولة عن تنظيم المهنة الطبية، توجيهات شاملة عن اتخاذ القرارات عندما يفتقر المريض إلى القدرة على اتخاذها بنفسه.

١٦٥- وتسلم المملكة المتحدة بأنه يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المحافظة على خصوصيتهم على قدم المساواة مع الآخرين. وفي حالات بالغة الندرة واستثنائية يجوز أن يقرر الطبيب، بموافقة محكمة، تعقيم شخص يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة به. ويتعين أن يكون الطبيب قد أجرى تقييماً لما إذا كان التعقيم يحقق أفضل مصالح الشخص، بعد التشاور مع أفراد الأسرة ومحامين مستقلين، حسب الاقتضاء، وغالباً ما يكون ذلك بعد الحصول على إذن من المحكمة المختصة. ويجب عرض أي تعقيم غير علاجي مقترح (كأن يكون لأغراض منع الحمل) على محكمة لكي تقرر ما إذا كان ذلك يحقق أفضل مصالح المريض.

١٦٦- وفي إنكلترا، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية الداعمة للكتاب الأخضر: 'الدعم والتطلعات: نهج جديد للاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة' في أن يكون كل طفل وكل شاب له احتياجات إضافية مستقلاً وقادراً على تحقيق تطلعاته وآماله. ومن الأمور الأساسية لذلك توفر القدرة على أن تكون له اختياراته. وقد يشمل هذا الشباب الذين يتخذون قرارات بشأن خصوصيتهم وما إذا كانوا يرغبون أو لا يرغبون في إنجاب أطفال.

١٦٧- وفي اسكتلندا، لا يتم اللجوء إلى اتخاذ قرارات بديلة إلا كآخر إجراء يتم اللجوء إليه. وكما أوضح في الفقرة ١٥٠ أعلاه، فإن قانون البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة لعام ٢٠٠٠ (اسكتلندا) وقانون دعم البالغين وقانون دعم البالغين تقييم القدرة على العمل يوفران الإطار والضمانات اللازمة لسلامة البالغين الذين يفتقرون إلى القدرة بسبب ظروف صحية عقلية، بما في ذلك الموافقة على العلاج الطبي. وهناك مبدأ قانوني مستقر في إطار قانون دعم البالغين وتقييم القدرة على العمل بأنه ينبغي عدم التدخل إلا إذا كان سيحقق منفعة لا يمكن توفيرها بصورة معقولة دون تدخل في شؤون الشخص البالغ، وإذا كان أقل الخيارات تقييداً.

١٦٨- ويرمي قانون الصحة العقلية (الرعاية والعلاج) لعام ٢٠٠٣ (اسكتلندا) أيضاً إلى حماية سلامة الأشخاص المصابين بأمراض صحية عقلية. ويجب أن تمتثل التدخلات التي تتم في إطار القانون إلى مبادئ ذلك القانون، التي تتضمن مشاركة المريض وتوفير رعاية غير رسمية حيثما يكون ذلك ممكناً وتحقيق أقصى منفعة للمريض.

المادة ١٨

حرية التنقل والجنسية

١٦٩- يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة بنفس الحق في الجنسية البريطانية الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون. ويتم إصدار جوازات سفر بريطانية للأشخاص الذين يعتبرون مواطنين بريطانيين بموجب مختلف القوانين المتعلقة بالجنسية البريطانية (صدر القانونان الرئيسيان في ١٩٤٨ و ١٩٨١).

١٧٠- ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التقدم بطلب للحصول على الحق في دخول المملكة المتحدة أو البقاء فيها بنفس الوسائل التي يسمح بها للأشخاص غير ذوي الإعاقة.

١- تحفظ

١٧١- عند التصديق على الاتفاقية، أضافت المملكة المتحدة تحفظاً لكي توضح أن الاتفاقية لا تنشئ حقوقاً جديدة أو إضافية فيما يتعلق بدخول المملكة المتحدة أو البقاء فيها. وقد خلصت المملكة المتحدة إلى أن هذا التحفظ كان ضرورياً للمحافظة على حق تطبيق قواعد الهجرة، والإبقاء على إمكانية تطبيق قواعد فحص صحي أوسع نطاقاً على الطلبات المتعلقة بالدخول إلى المملكة المتحدة أو البقاء فيها. ووافقت المملكة المتحدة على إعادة النظر في التحفظ بعد ١٢ شهراً من التصديق، لتقييم ما إذا كانت الحاجة إلى استمراره لا تزال قائمة. وقد تشاورت المملكة المتحدة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المهتمة بهذه المسائل كجزء من إعادة النظر. وتنظر المملكة المتحدة في تقييم نتائج المشاورة وسينظر فيها عند اتخاذ قرار بشأن إبقاء التحفظ أو عدم إبقائه.

٢- التسجيل عند الولادة

١٧٢- بموجب القانون، يجب قيد جميع المواليد في المملكة المتحدة - بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة - كما يجب إعطاء اسم لكل مولود بمن فيهم المواليد ذوو الإعاقة.

المادة ١٩

العيش المستقل والإدماج في المجتمع

١٧٣- يتجاوز النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة إزاء العيش المستقل المنصوص عليه في المادة ١٩ بدرجة كبيرة ويشمل زيادة الاختيار، والتحكم، وإزالة العوائق والإدماج في المجتمع. ويدعم هذا النهج الحقوق المبينة في مواد كثيرة أخرى من الاتفاقية. ويشكل النهج الخلفية التي يستند إليها عدد من السياسات القائمة أو التي يجري وضعها. وترد تفاصيل النهج المتبعة في إنكلترا، واسكتلندا، وويلز في المعلومات المقدمة في اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان

استجابة للنداء الذي وجهته اللجنة لتوفير أدلة عن 'حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل'،^(٢٧).

١ - الاختيار والتحكم

١٧٤ - يعني تعبير العيش المستقل امتلاك حق الاختيار والتحكم في المساعدة و/أو المعدات اللازمة لممارسة الحياة اليومية، وإمكانية الوصول على قدم المساواة مع الآخرين إلى المساكن، ووسائل النقل والحركة، والصحة، والتوظيف، والتعليم والتدريب. وكجزء من استراتيجية الحكومة بشأن العيش المستقل في إنكلترا، ركزت الحكومة على جعل الخدمات ملائمة للأفراد من ذوي الإعاقة كأولوية لإعطائهم نطاقاً أكبر من الخيارات في ما يحتاجونه من دعم وفي الموارد المتاحة لهم.

١٧٥ - وتحدد استراتيجية العيش المستقل الإجراءات الرامية إلى تحسين فرص الاختيار للأشخاص ذوي الإعاقة وسيطرتهم على الخدمات التي يحتاجونها لكي يمارسوا حياتهم اليومية كجزء من المجتمع.

١٧٦ - الميزانيات الشخصية - عندما يسيطر الأفراد على الحصة النقدية المقدمة من السلطات المحلية التي يتبعونها - فإن ذلك يدعم الاختيار والتحكم. وتظهر النتائج الأولية التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية التي أجريت عن الميزانيات الشخصية على الصعيد الوطني أن ثلثي من يتلقون ميزانيات شخصية ومقدمي الرعاية لهم من أفراد الأسرة ذكروا أن نوعية حياتهم قد تحسنت وأشار أكثر من ثلثي المتلقين للميزانيات إلى تحسن تحكمهم في الدعم الذي يتلقونه^(٢٨).

١٧٧ - ويرتقي الحق في التحكم بهذا بإعطاء الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في اختيار الكيفية التي يستعملون بها النقود المتاحة لهم من ستة مصادر تمويل مستقلة تغطي المسكن، والوظيفة، والرعاية الشخصية. وقد نفذ الحق في التحكم في سبعة مناطق تجريبية في إنكلترا لفترة أولية مدتها سنتان. وتمثل هذه المشاريع التجريبية شراكات بين السلطات المحلية، ومراكز التوظيف المتقدمة (Jobcentre Plus) ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٢٧) JCHR, February 2011, 'Inquiry into the implementation of the right of disabled people to independent living' <http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/joint-select/human-rights-committee/inquiries/protecting-the-right-of-disabled-people-to-independent-living/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٢٨) Centre for Disability Research, Lancaster University, In Control, June 2011 'The National Personal Budget Survey' متاح على الموقع التالي: <http://www.in-control.org.uk/media/92851/national%20personal%20budget%20survey%20report.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

١٧٨- وتتيح ميزانيات الصحة الشخصية - التي سيجري تشغيلها بصورة تجريبية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ - للأشخاص ذوي الإعاقة مزيداً من الاختيار والتحكم في الأموال التي تنفق على رعايتهم صحياً.

١٧٩- وتعمل الحكومة بنشاط لدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستعملون (DPULOs) في إنكلترا من أجل بناء القدرة والطاقة على تقديم الدعم العملي الذي قد يحتاجه الأشخاص ذوو الإعاقة لممارسة الاختيار والتحكم في العيش المستقل. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أعلن الوزير المسؤول عن الأشخاص ذوي الإعاقة عن مجموعة من التدابير تبلغ تكلفتها نحو ٣ ملايين جنيه إسترليني على مدى السنوات الأربع المقبلة، ستضمن تقديم المساعدة إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستعملون من أجل اكتساب المهارات والخبرات التي تفتقر إليها - مثل تلك المتعلقة بالموارد البشرية أو الإدارة المالية.

٢- إزالة العوائق

١٨٠- تلتزم الحكومة بإزالة العوائق التفاعلية التي كانت تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة في الماضي مثل، التعليم والتوظيف والإسكان والرعاية الصحية والاجتماعية، ويتجلى هذا في سياسات مثل سياسة برنامج العمل (انظر الفقرة ٢٩٥) والكتاب الأخضر عن التعليم 'الدعم والتطلعات: نهج جديد بشأن الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة'. وسوف يكفل مشروع قانون إصلاح الرعاية تحسين توجيه الرعاية نحو الأشخاص الذين يواجهون أكبر العوائق فيما يتعلق بالعيش المستقل مع كفالة ألا يكون النظام مرتفع التكلفة على دافعي الضرائب. ويهدف برنامج الائتمان الشامل إلى الحد من العوائق المالية الكبيرة التي يمكن أن تواجه ذوي الإعاقة في العمل. وسوف يؤدي اقتراح برنامج الائتمان الشامل، وبرنامج العمل إلى مساعدة أعداد أكبر بكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بعمل.

١٨١- وكجزء لا يتجزأ من العيش المستقل، تساعد الحكومة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يختارون العيش في منازلهم الخاصة. ولا يزال عدد من برامج التمويل يقدم المساعدة إلى هذه البرامج. فخدمات المساعدة المتعلقة بالمسكن - والتي تعرف باسم مساعدة الناس - تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يمرون بظروف صعبة من العيش بصورة مستقلة في منازلهم. وتعمل هذه الخدمات مع الأفراد لمساعدتهم على اكتساب المهارات التي يحتاجونها للعيش بصورة أكثر استقلالية. وقد تم تخصيص استثمارات بمبلغ ٦,٥ بلايين جنيه إسترليني لفترة السنوات الأربع من الاستعراض الحالي للإنفاز ٢٠١٤/٢٠١٥، وبإدراج هذا المبلغ في الصيغة الرئيسية للمنح، التي يتم التمويل من خلالها، تكون السلطات المحلية قد أعطيت أقصى قدر من المرونة لتلبية الاحتياجات المحلية بأفضل طريقة ممكنة. ومنح المرافق المخصصة لذوي الإعاقة (DFG) هي منح إلزامية تساعد في تمويل توفير عمليات التكيف التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يعيشوا متمتعين بأكبر قدر ممكن من الراحة والاستقلالية، وهي بالغة الأهمية لتحقيق ما ترمي إليه الحكومة من دعم للعيش المستقل. وقد تم توفير الحماية لمنح

المرافق المخصصة لذوي الإعاقة (DFG) في أثناء فترة إجراء الاستعراض وسوف ترتفع قيمتها خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٨٥ جنيهاً إسترلينياً.

١٨٢- ويمكن تقديم الدعم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل العيش في منازلهم كملاك أو مستأجرين. ويتعين أن تكون ملكية المنزل وعملية استئجاره المضمونة متوافقة ومتناسقة مع حزمة الرعاية المخصصة لدعم الأفراد في العيش في المنازل التي يختارونها.

١٨٣- وقد يختار الأشخاص ذوو الإعاقة العيش في دور سكنية. وتوفر الدور السكنية للرعاية الإقامة مع الرعاية الشخصية، ويملكها ويديرها القطاع العام أو الخاص أو هيئات خيرية. وهناك دور سكنية أصغر حجماً توفر ما يلزم لإقامة أربعة إلى ثمانية أشخاص، كما أن هناك دور سكنية أكبر حجماً. وقد تخصصت بعض الدور السكنية في توفير أشكال معينة من الرعاية، كالدور التي تخصص مثلاً للأشخاص المتدينين إلى فئة التوحد أو الأشخاص ذوي الإعاقة في الحواس المقترنة بإعاقة في التعلم. وتسجل دور الرعاية في اللجنة المعنية بنوعية الرعاية بموجب قانون معايير الرعاية لعام ٢٠٠٠.

٣- الإدماج في مجتمعاتنا المحلية

١٨٤- إعطاء السلطة للأشخاص - بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة - هو جوهر رؤية الحكومة للمجتمع الكبير الذي يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من زيادة سيطرتها عن طريق تشجيع الإجراءات الاجتماعية وتحقيق الانفتاح في الخدمات العامة. وتطبيق قانون المحلية، لإنكلترا أساساً، يطبق هذا مقروناً بمجموعة من التدابير الرامية إلى إعادة المزيد من السلطات للأفراد والمجتمعات والمجالس المحلية. وتقر الحكومة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة قد يحتاجون إلى مزيد من الدعم للمشاركة الكاملة في صنع القرارات المحلية. وتشجع الأطر القانونية العليا مثل واجب المساواة في القطاع العام المنظمات العامة على إيجاد سياسات وخدمات تعكس المشورة المتأتية من الأشخاص ذوي الإعاقة. والحكومة ملتزمة بالعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. فمثلاً، تم وضع عملية سياسة التحكم وتنفيذها بعد ذلك كعملية أنتجت بصورة مشتركة بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨٥- وفي أيرلندا الشمالية، يوفر برنامج تقديم الدعم للناس مجموعة من الخدمات، تشمل إسداء المشورة والتوجيه، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، بما يلزمهم من دعم للعيش المستقل، بالقدر المستطاع. فهو يساعد على تقديم استراتيجيات ٢٠١٠/٢٠٠٥ و ٢٠١٥/٢٠١٠ لدعم الناس في أيرلندا الشمالية، واستراتيجية النهوض بالإدماج الاجتماعي في مجال التشرد، واستعراض بامفورد المتعلق بالصحة العقلية والإعاقة في مجال التعلم، والشيخوخة من أجل مجتمع شامل للجميع. وتبنى الاستراتيجية الجديدة للإعاقة البدنية والحسية للفترة ٢٠١١/٢٠١٥، التي وضعت وفقاً للاتفاقية، على هذه الأعمال بقصد إقامة

مجتمع يشجع الأشخاص ذوي الإعاقة ويمكنهم من التغلب على ما يعترضهم في حياتهم من عوائق.

١٨٦- وفي أيرلندا الشمالية، نشرت في عام ٢٠٠٩، خطة عمل استراتيجية (للفترة ٢٠٠٩/٢٠١١)، وأنشئ فريق معني بشبكة طيف الاضطرابات المتعلقة بالتوحد. ومن خلال هذا الفريق، يسمح للأفراد والآباء ومقدمي الرعاية، لأول مرة، بأن تكون لهم كلمة في تصميم وتخطيط الخدمات. وأدى إنشاء فريق الشبكة إلى تحسن كبير في فترات الانتظار وحدد مساراً لرعاية الأطفال والشباب من أجل تحقيق الاتساق في تقييم التوحد في كامل الإقليم. كما بدأ في إيجاد خدمة تشخيصية لطيف الاضطرابات المتعلقة بالتوحد لدى البالغين.

١٨٧- ويرد التزام اسكتلندا بالعيش المستقل بصورة تفصيلية في الرؤية والنهج المشتركين اللذين اعتمدتهما الشراكة بين الحكومة الاسكتلندية والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، واتفاقية السلطات المحلية الاسكتلندية والهيئات الوطنية للخدمات الصحية في اسكتلندا. وهناك فريق مرجعي أساسي يوفر القيادة لأغراض التنسيق المشترك في كامل الحكومة والقطاع العام على اتساعها. وتستند الرؤية والبرنامج إلى نموذج للإنتاج المشترك. ويساعد هذا في ضمان إشراك ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعالة في وضع السياسات وتقديم الخدمات التي تدعم مبادئ العيش المستقل. وتدعم الحكومة الاسكتلندية البرنامج بالتمويل (١٤٠.٠٠٠ جنيه إسترليني في ٢٠١١/٢٠١٢).

١٨٨- وثمة أنشطة أخرى لدعم العيش المستقل في اسكتلندا. فمثلاً، يحمل قانون العمل الاجتماعي في اسكتلندا لعام ١٩٦٨ (اسكتلندا) وقانون الطفل لعام ١٩٩٥ (اسكتلندا) السلطات المحلية مسؤولية تقديم خدمات لدعم الإدماج في المجتمع، ومنع العزلة والانفصال وإتاحة فرص مساوية لفرص الآخرين في الحياة اليومية. ويحمل قانون الرعاية المجتمعية والصحة المجتمعية لعام ٢٠٠٢ (اسكتلندا) السلطات المحلية مسؤولية تقديم مدفوعات نقدية مباشرة للأشخاص المستحقين لها لتمكينهم من ترتيب أوضاعهم وشراء احتياجاتهم من الرعاية المجتمعية والشخصية. وتسعى استراتيجية دعم ذاتية التوجيه^(٢٩) إلى زيادة الحصول على الدعم الذاتي التوجيه من خلال مدفوعات مباشرة توفر المرونة والاختيار والتحكم لأعداد أكبر من الأفراد.

١٨٩- وهناك مبادرتان تساعدان في تشكيل التكامل بين الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في اسكتلندا، ونقل توازن الرعاية من الرعاية المؤسسية إلى بيئات الرعاية الأولية والمجتمعية من أجل تمكين أعداد أكبر من الناس من العيش المستقل والبقاء في منازلهم لفترات

(٢٩) Scottish Government, November 2010, 'Self Directed Support: A National Strategy for Scotland' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2010/11/05120810/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

أطول. ونشرت الوثيقة المعنونة 'إعادة تشكيل الرعاية لكبار السن: برنامج للتغيير: ٢٠١١/٢٠٢١'،^(٣٠) في آذار/مارس ٢٠١١. وتدعم الحكومة الاسكتلندية هذا البرنامج بمبلغ ٧٠ مليون جنيه إسترليني خلال العام ٢٠١١/٢٠١٢، تستمر عند هذا المستوى خلال العام ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٩٠- ونشر التقرير المتعلق بتقديم الخدمات العامة في المستقبل في حزيران/يونيه ٢٠١١^(٣١).

١٩١- ويسهم الأشخاص ذوو الإعاقة في اسكتلندا في توجيه السياسات المتعلقة بتعديل المساكن وخدمات الدعم الوقائي، مثل قيام مركز غلاسغو للعيش المندمج في المجتمع والخيارات المتعلقة بالملكية، بإنشاء سجل وطني للمساكن المجهزة بإمكانات الوصول. وسوف يتضمن السجل قائمة بالمساكن الاجتماعية المعدلة في أنحاء اسكتلندا كافة. وسوف يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الفرصة لمعرفة ما إذا كانت هناك مساكن مناسبة لهم في جزء آخر من البلد، وهو أمر غير متاح لهم في الوقت الراهن.

١٩٢- وفي ويلز، يرد بيان النهج الذي تتبعه حكومة ويلز إزاء العيش المستقل في الأدلة التي قدمت استجابة لدعوة اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان بشأن الأدلة المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل (يمكن الاطلاع على هذه الأدلة عن طريق زيارة الموقع الخاص بحكومة ويلز على الإنترنت)^(٣٢).

المادة ٢٠

التنقل الشخصي

١٩٣- تتركز الأعمال الواسعة النطاق التي اضطلع بها في المملكة المتحدة لتحسين التنقل الشخصي على ضمان إمكانية الوصول المادي إلى وسائل المواصلات العامة والبيئات المبنية (انظر المادة ٩). وفي بريطانيا العظمى تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تصميم بيئات عبور المشاة مثل مسارات المشاة والأماكن العامة، ويلزم قانون المساواة لعام ٢٠١٠ هذه السلطات

(٣٠) Scottish Government, Joint Improvement Team, 'Reshaping Care for Older People: A Programme for Change 2011-2021' متاح على الموقع التالي: <http://www.jitscotland.org.uk/action-areas/reshaping-care-for-older-people/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٣١) Scottish Government, June 2011, 'Report on the Future Delivery of Public Services' الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2011/06/27154527/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٣٢) Welsh Government JCHR evidence <http://wales.gov.uk/topics/equality/feedback/?jsessionid=dpYQT7lTdLBmk4nwpwHfDD0NYTmLZkZLfs1jQ5Z8QTvtwqLmNtBh!-728126835?lang=en> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

عندما تفعل ذلك أن تنظر في الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ووضعت توجيهات حكومية^(٣٣) للسلطات المحلية والمهندسين المعماريين وغيرهم بشأن تصميم شامل لبيئة عبور المشاة الذي يراعي أن تساعد بيئة المشاة الأشخاص ذوي الإعاقة على التنقل. ومراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة موجودة بصورة راسخة في جميع التوجيهات التي تنشرها الحكومة بشأن تصميم الشوارع والأماكن العامة، بما في ذلك المذكرة المتعلقة بالنقل المحلي في الأماكن المشتركة^(٣٤). وفي اسكتلندا، يتطلب البيان الخاص بسياسات تصميم الشوارع لعام ٢٠١٠^(٣٥) أن تصمم الشوارع بحيث يتمكن جميع الأشخاص من استعمالها.

١٩٤ - وقد ترتبط إمكانية التنقل بالثقة. وتدعم الحكومة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير مهاراتهم أو ثقتهم في استعمال وسائل النقل العامة بمفردهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشرت الحكومة في ٢٠١١ توجيهات بشأن وضع برامج تدريبية بشأن السفر.

١٩٥ - الوصول إلى العمل - يمكن أن يدعم البرنامج المتخصص المعني بالإعاقة الذي يساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بعمل مأجور والاحتفاظ به التكاليف التي تتجاوز ما هو معقول والتي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أو أصحاب العمل الذي يلتحقون به، بما في ذلك دفع التكاليف الإضافية التي قد يتكبدها أي شخص ذي إعاقة في الذهاب إلى العمل. وقد تلقى ما يزيد عن ٣٥ ٠٠٠ شخص مساعدات من البرنامج خلال العام المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

١٩٦ - وهناك أيضاً مجموعة من التدابير المحلية القائمة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على مساعدات وأجهزة يمكن أن تعزز قدراتهم على التنقل الشخصي. فمثلاً، تسدى المراكز المعنية بالتنقل في المملكة المتحدة المشورة إلى مستخدمي الكراسي المتحركة، والكراسي المتحركة المزودة بمحركات والسيارات المعدلة. وتقدم الحكومة أموالاً لعدد ١٢ مركزاً في إنكلترا.

١٩٧ - وتستعرض الحكومة التشريعات المتعلقة باستعمال الكراسي المتحركة المزودة بمحركات وسيارات الحركة الصغيرة على الطرق السريعة، كما تنظر الحكومة في إمكانية زيادة نقلهم بواسطة وسائل النقل العام.

(٣٣) DfT, December 2005, 'Pedestrian environment and transport infrastructure' متاح على الموقع التالي: <http://www.dft.gov.uk/transportforyou/access/peti/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٣٤) DfT, October 211 'Local Transport Note on Shared Space' متاح على الموقع التالي: <https://www.gov.uk/government/publications/shared-space> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١٣).

(٣٥) Scottish Government, March 2010, 'Designing Streets: A policy statement for Scotland' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2010/03/22120652/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

١٩٨- ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة أيضاً من الدعم الذي يمكن أن يقدم باستخدام تكنولوجيات المساعدة. وقد أجرت الحكومة تجربة عشوائية محكومة في مجال العلاج الصحي عن بعد والرعاية الصحية عن بعد- البرنامج الإيضاحي للنظام الكامل - وسينشر تقييم النتائج في أواخر هذا العام.

١٩٩- وفي إنكلترا واسكتلندا، وبعد إجراء تقييم إكلينيكي، توفر الهيئة الوطنية للخدمات الصحية كراسي متحركة دون مقابل للأفراد غير القادرين على المشي، أو الأفراد الذين تكون قدرتهم على المشي محدودة بدرجة كبيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يتلقون القيم الأعلى لمكون التنقل لمساعدات الإعاقة DLA يمكن الأفراد ذوي الإعاقة من استئجار أو شراء سيارة، أو كرسي متحرك مزود بمحرك، أو سيارة صغيرة من خلال برنامج القدرة على الحركة مقابل جزء من استحقاقهم أو كامل استحقاقهم.

٢٠٠- وفي أيرلندا الشمالية، يعمل فريق التنفيذ الإقليمي لخدمات الكراسي المتحركة على إصلاح خدمات الكراسي المتحركة في أيرلندا الشمالية وتحسين توفير الخدمة. ويشترك مستعملو الكراسي المتحركة بنشاط في تحسين الخدمة من خلال هذا الفريق.

٢٠١- وفي ويلز، وبدءاً من نيسان/أبريل ٢٠١١، تستثمر الحكومة أموالاً تزيد قيمتها عن ٢ مليون جنيه إسترليني سنوياً في تقليص فترة الانتظار للحصول على خدمات الكراسي المتحركة، وبخاصة للأطفال والشباب. وسوف يستخدم هذا المبلغ أساساً لمضاعفة عدد الموظفين الإكلينكيين الذين يضطلعون بتقييم حالة الأفراد لتمكينهم من الحصول على أفضل الكراسي المتحركة التي تناسب احتياجاتهم. وسوف يدعم ذلك المبلغ أيضاً تحسين إدارة قوائم الانتظار لتحسين تقديم الخدمة للبالغين والأطفال المحتاجين لكراسي متحركة، ودعم زيادة تدريب الفنيين الصحيين، والمرضى، والعاملين الذين يقدمون لهم الدعم.

المادة ٢١

حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات

٢٠٢- المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة أن يكون للأشخاص ذوو الإعاقة فرصة مساوية للآخرين في التعبير عن آرائهم والحصول على ما يحتاجونه من معلومات للاضطلاع بدور كامل ونشط في المجتمع. وفي بريطانيا العظمى، يتضمن قانون المساواة حكماً محدداً يتطلب اتخاذ خطوات معقولة لكفالة توفير المعلومات في صورة يمكن الوصول إليها، عندما تقتضي المسؤولية ذلك.

١- الإدماج الرقمي والوصول إلى الإنترنت

٢٠٣- تبين الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٠ أن ٥٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في أسر تتوفر لها إمكانية الوصول إلى الإنترنت^(٣٦). والمملكة المتحدة ملتزمة بضمان توفر إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيات الرقمية والإنترنت. والسباق على الإنترنت ٢٠١٢^(٣٧)، مشروع مستقل تموله حكومة المملكة المتحدة، وهدفه هو تمكين الملايين من الأشخاص في المملكة المتحدة - بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة - من الوصول إلى الإنترنت.

٢٠٤- ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة مواجهة ما يعترضهم من عوائق عند محاولة الوصول إلى المعلومات والخدمات على الإنترنت، مثل عدم توفر إمكانية الوصول المادي للحواسيب، وعدم وجود مكونات مادية يمكن الوصول إليها ومواقع الإنترنت التي لا يمكن الوصول إليها.

٢٠٥- وتسلم الحكومة بأهمية توفر إمكانية الوصول وتلزم جميع مواقع الإنترنت التابعة للقطاع العام باستيفاء معيار معين لإمكانية الوصول^(٣٨). وتقدم الحكومة توجيهات وأدوات لمساعدة منظمات القطاع العام على تيسير إدماج المعلومات والخدمات الرقمية أكثر قدرة على الإدماج. فمثلاً، توفر الحكومة في إنكلترا توجيهات بشأن إنتاج وسائل اتصالات شاملة على الإنترنت تتسم بقدر أكبر من الإدماجية، ووسائل لتشغيل الوسائط تحظى باهتمام كبير، ويمكن الوصول إليها بدون مقابل ومكتبة للصور توفر للإدارات الحكومية صوراً إيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠٦- وإمكانية الوصول إلى العمل يمكن أن تدعم التكاليف التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أو أصحاب الأعمال المنتهقين بها في توفير معدات أو برمجيات يمكن أن تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتحاق بالعمل أو البقاء فيه.

٢٠٧- وتعد وسائل الاتصالات الإدماجية واحدة من أولويات العمل للحكومة الاسكتلندية في مجال العيش المستقل. ويعمل الأشخاص ذوو الإعاقة مع الحكومة لوضع بيان وطني جديد بشأن المبادئ والمؤشرات الإدماجية لقياس التقدم المحرز. ويجري تصميم هذا البيان كأداة للمعلومات والتقييم الذاتي للهيئات العامة وسوف توفر نهجاً عملياً لتقديم اتصالات إدماجية. وقدم تمويل لإذكاء الوعي في أنحاء القطاع العام كافة.

(٣٦) National Centre for Social Research, December 2010, 'British Social Attitudes 27th Report' متاح على الموقع التالي: <http://www.natcen.ac.uk/study/british-social-attitudes-27th-report/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٣٧) HM Government, 'Race online 2012' متاح على الموقع التالي: <http://raceonline2012.org/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٣٨) A minimum of AA conformance to the W3C Web Content Accessibility Guidelines, versions 1 or 2 by March 2011

٢- لغة الإشارة

٢٠٨- اعترفت حكومة المملكة المتحدة بلغة الإشارة البريطانية كلغة قائمة بذاتها في عام ٢٠٠٣. وهي اللغة الأولى لنحو ٥٠.٠٠٠ إلى ٨٠.٠٠٠ من الصم في المملكة المتحدة. ويمكن تعلم لغة الإشارة البريطانية في الكليات والجامعات في المملكة المتحدة، وهناك ثلاثة نظم امتحانات لها. ففي اسكتلندا، تم وضع خارطة الطريق للغة الإشارة البريطانية وإمكانية الوصول للغويات الخاصة بها ونشرها بدعم حكومي في اسكتلندا^(٣٩) في ٢٠٠٩، باعتبارها مورداً للحكومة وللقطاع العام بصورته الأعم. ومنذ ذلك الحين، يساعد التمويل الحكومي في تطوير بنية أساسية لتدريب وتسجيل أعداد أكبر من المترجمين الشفويين للغة الإشارة البريطانية/الإنكليزية وسد النقص الخطير في أعدادهم في اسكتلندا. وهناك ٣٠.٠٠٠ حنيه إسترليني أخرى ستقدم في ٢٠١١ سوف تساعد في زيادة قدرات مستعملي لغة الإشارة البريطانية على العمل في شراكة مع الحكومة والإسهام في برنامج أوسع نطاقاً للعيش المستقل.

٢٠٩- وفي ويلز، مولت الجمعية الحكومية والصندوق الاجتماعي الأوروبي برنامجاً عن مستقبل لغة الإشارة البريطانية من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة لمستعملي لغة الإشارة البريطانية في أنحاء ويلز كافة وزيادة أعداد معلمي لغة الإشارة البريطانية. وقد أنشئ البرنامج من خلال شراكة مع جمعية RNID Cymru، وجمعية الصم في ويلز، وجمعية المترجمين الشفويين للغة الإشارة. وإضافة إلى ذلك، طورت حكومة ويلز مجموعة نصائح بشأن أفضل الممارسات للقطاع العام في ويلز لتقديم الخدمات بلغة الإشارة البريطانية، سوف تساعد في تحسين الاستفادة بخدمات المترجمين الشفويين في ويلز.

٣- الوصول إلى الاتصالات الإلكترونية

٢١٠- المملكة المتحدة ملتزمة بتوفير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الإذاعية وضمان تقديم هذه الخدمات بمعايير مرتفعة دائماً. ويحدد قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣ الأهداف الدنيا للكتابة والإشارات والأوصاف السمعية التي تظهر على القنوات التلفزيونية. وتوفر مدونة الوصول إلى الخدمات التلفزيونية التي تنتجها هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة توجيهات بشأن هذه الأهداف والكيفية التي ينبغي أن تعزز بها الخدمات التلفزيونية فهم الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية للتلفاز والتمتع به. ويتعين على هيئة تنظيم الاتصالات التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة عند استعراض المدونة وتنقيحها.

٢١١- وتلزم الهيئة الكثير من القنوات بتقديم ٣٠ دقيقة من البرامج التي تقدم بلغة الإشارة شهرياً أو اقتراح ترتيبات بديلة من أجل إتاحة المزيد من البرامج التي تقدم بلغة الإشارة للصم

(٣٩) Scottish Government, August 2009, 'Roadmap to British Sign Language & Linguistic Access in Scotland' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2009/07/01102537/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

أو لضعاف السمع الذين يستعملون لغة الإشارة. ونتيجة لذلك، تسهم أكثر من ستين قناة من القنوات الصغيرة معاً في تقديم أموال للصندوق الاستثماري للبث بلغة الإشارة البريطانية، وتقوم ببث برامج تقدم بلغة الإشارة لمنطقة لغة الإشارة البريطانية على قناة المجتمع، التي تبث على التلفزيونات الأرضية والكابلية والساتلية. وأشارت هيئة تنظيم الاتصالات في آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى أن جميع هيئات البث في المملكة المتحدة تتجاوز التزاماتها بشأن توفير خدمات الوصول المطلوبة بموجب المدونة.

المادة ٢٢

احترام الخصوصية

٢١٢- الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة يتمتعون بنفس الحق في احترام الخصوصية الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون، وتشملهم المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وقانون حماية البيانات لعام ١٩٩٨، وقانون السرية المتعلقة بالممارسة والمسؤولية التي يكفلها القانون العام بشأن السرية والتي ينطبق على ممارسي الرعاية الصحية. ويتعين على المنظمات التي تحتفظ بمعلومات شخصية أن تستخدمها استخداماً عادلاً، والاحتفاظ بها بصورة آمنة، والتأكد من دقتها وتحديثها بصفة مستمرة. ويمنح قانون حماية البيانات لجميع الأشخاص الحق في رؤية تلك المعلومات، عند الاقتضاء، وتعديل المعلومات الشخصية الخاصة بهم، بما في ذلك السجلات الصحية. وتضطلع مفوضية المعلومات بإنفاذ قانون حماية البيانات.

السجلات والمعلومات الطبية

٢١٣- يزود قانون حماية البيانات، وقانون السرية لممارسي الرعاية الصحية بتوجيهات عن كيفية حماية المعلومات الخاصة بالمرضى. وللمرضى - بمن فيهم المرضى ذوو الإعاقة - الحق قانوناً في الوصول إلى سجلاتهم. ويجب توخي الحذر لضمان توفير المعلومات للمرضى بطريقة تمكنهم من الاطلاع عليها. وينبغي لممارسي الرعاية الصحية التحقق من أن المرضى قد فهموا الخيارات المتاحة لهم والآثار التي تترتب على تشاطر معلومات الرعاية الصحية الخاصة بهم.

٢١٤- وثمة عدد من التغيرات المهمة قيد التنفيذ في الوقت الراهن لإعطاء الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، مزيداً من التحكم في سجلاتهم الطبية وإمكانية الوصول إليها. ففي إنكلترا، سيوفر نظام إلكتروني جديد لتسجيل المعلومات الطبية للمرضى قدرأ أكبر من التحكم في سجلاتهم الشخصية. وتساعد خدمات موقع 'HealthSpace' على الإنترنت على إتاحة الوصول للمعلومات الخاصة بالرعاية الصحية الشخصية لذوي الإعاقة بوسائل منها استخدام بطاقات دخول آمنة متاحة بنظام برايل، ومن خلال نصوص يمكن تعديل حجمها.

٢١٥- وفي ويلز، قدمت حكومة ويلز ١,٧ مليون جنيه إسترليني لبرنامج 'My Health Online' - وهو موقع إلكتروني جديد متاح بلغة ويلز واللغة الإنكليزية سيتيح للمرضى التحقق من سجلاتهم الطبية، وطلب نسخ متكررة من الوصفات الطبية الصادرة لهم وحجز مواعيد مع الممارسين العامين الذين يتعاملون معهم.

المادة ٢٣

احترام البيت والأسرة

٢١٦- المملكة المتحدة ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بنفس فرص الحياة الأسرية التي تناح للأشخاص الآخرين، وتقديم عدداً من صور الدعم للآباء والأطفال لمساعدتهم على ذلك.

١- الحق في الزواج أو الدخول في شراكة مدنية

٢١٧- يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون في الزواج أو الدخول في شراكة مدنية. ويلزم قانون الزواج لعام ١٩٤٩، وقانون الشراكة المدنية لعام ٢٠٠٤ كبير المسجلين بإجراء مقابلة مع الأشخاص الراغبين في الزواج أو في تكوين شراكة مدنية للتحقق من أنهم يتمتعون بحريتهم في أن يفعلوا ذلك أو في التعبير عن رضائهم بذلك.

٢- الوصول إلى برامج تنظيم الأسرة

٢١٨- الأشخاص ذوو الإعاقة محميون من التمييز غير القانوني في الحكم المتعلق بخدمات تنظيم الأسرة. بمقتضى قانون المساواة في بريطانيا العظمى، وقانون التمييز ضد الإعاقة في أيرلندا الشمالية. والإطار القانوني مدعوم باستراتيجيات تشمل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي اسكتلندا، مثلاً، تستهدف استراتيجية الصحة الجنسية لعام ٢٠٠٥ مساعدة جميع المواطنين على اكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة لصحة إنجابية جيدة والسلامة والحفاظ عليها. وتقوم الحكومة الاسكتلندية حالياً بوضع استراتيجية جديدة لمواصلة العمل على تحقيق هذه الأهداف. وفي ويلز، نشرت في ٢٠١٠ استراتيجية حكومة ويلز الخطة الخمسية لتحسين الصحة الجنسية التي تبرز أهمية الوقاية، والتثقيف، والمسؤولية الفردية وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وهي تبين كيف تعمل المجالس الصحية المحلية، والشراكات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والسلامة، والشراكات الخاصة بالأطفال والشباب معاً بالاشتراك مع الشباب وأسرهم.

٢١٩- وقد تكون للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم احتياجات خاصة ومحددة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل والصحة الجنسية، مثلاً، من حيث المعلومات التي يمكن

الوصول إليها. وقد أنتجت جمعية تنظيم الأسرة منشوراً بعنوان 'لنتحدث معاً بشأن وسائل منع الحمل' ^(٤٠) من أجل دعم الشباب ممن يواجهون صعوبات في التعلم الراغبين في الوصول إلى وسائل منع الحمل. وثمة كتاب سهل القراءة بعنوان 'حملتي، واختياري' يساعد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم على التوصل إلى خيارات بشأن الحمل والولادة ^(٤١).

٣- معالجة الخصوبة

٢٢٠- تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة نفس إمكانية الوصول إلى العلاج التي يحصل عليها الآخرون. ويحق لأي شخص ذي إعاقة توجيه شخص آخر للإعراب عن رضائه بتلقي علاج للخصوبة نيابة عنه إذا لم يكن بوسعه الإعراب عن رضائه ولكنه غير قادر بدنياً على التوقيع على النموذج الخاص بذلك. ويجب أن يشهد شاهد بأن الإعراب عن الرضاء جاء تمثيلاً صحيحاً لرغبات الشخص ذي الإعاقة.

٤- الكفالة والتبني

٢٢١- تنطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة نفس المعايير التي تنطبق على الأشخاص الآخرين الذين يرغبون في كفالة أو تبني طفل. والمسألة الجوهرية هي إلى أي مدى سيحسنون رعاية الطفل وتلبية احتياجاته. وعند النظر في مدى ملاءمة والد محتمل للكفالة أو التبني، تؤخذ صحة مقدم الطلب بعين الاعتبار وتأثيرها المحتمل على قدرته على رعاية الطفل. وعندما يكون للطفل المكفول أو الطفل المتبني احتياجات خاصة تقدم للوالدين الكافلين أو القائمين بالتبني معلومات كاملة عن احتياجات الطفل، وتدريباً ودعمًا من السلطة المحلية المسؤولة. وفي حالة مقدم الرعاية الكفيل، تدفع التكلفة الكاملة التي يتحملها لرعاية الطفل بواسطة السلطة المحلية المسؤولة من خلال بدل كفالة. وفي حالة التبني، قد توفر السلطة المحلية المسؤولة للوالدين المحتملين دعماً مالياً بحسب تقييم قدراتهم المالية في ظروف معينة.

٥- تقديم الدعم لآباء وأسر الشباب ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم

٢٢٢- تسلم المملكة المتحدة بأن الآباء والأسر ومقدمي الرعاية للشباب من ذوي الإعاقة يمكن أن يواجهوا ظروفًا صعبة وقد يحتاجون إلى دعم منسق وإضافي للمساعدة في ضمان سلامتهم وسلامة الشباب. ويقدم هذا الدعم بطرائق عديدة.

٢٢٣- وتوفر الحكومة في أنحاء المملكة المتحدة كافة ٢٠ مليون جنيه إسترليني لتقديم الرعاية الإضافية خلال فترات الراحة لمن يقدمون الرعاية إلى الأطفال ذوي الإعاقة الشديدة. وقد تم

(٤٠) Welsh Government, May 2010, 'Being a family: Parents with Learning Disabilities in Wales' متاح

على الموقع التالي: <http://wales.gov.uk/topics/childrenyoungpeople/publications/family/?lang=en>. (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٤١) Family Planning Association 'My pregnancy my choice'

توفير مبلغ وصل إلى ٣٠ مليون جنيه في ٢٠١١/٢٠١٠ لدعم مشاريع محلية لوضع خدمات رعاية للأطفال للتخفيف من الظروف.

٢٢٤- وفي إنكلترا وويلز، صمم برنامج 'الدعم المبكر' لتحسين جودة وتنسيق الخدمات التي تقدم لصغار الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم، مع الإبقاء على الوالدين كمصدر لأي قرارات تتخذ بشأن أطفالهم. وفي إنكلترا، يحدد برنامج 'المعترف بهم'، والمثمنون والمدعومون: الخطوة التالية لاستراتيجية مقدمي الرعاية' الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إطاراً لدعم مقدمي الرعاية لكل من البالغين والمرضى والأطفال ذوي الإعاقة. وقد تم توفير ٦ ملايين جنيه إسترليني من أجل تدريب ممارسين عامين على تحديد ومساندة مقدمين للرعاية. وسوف يقدم مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني إضافية لإعطاء إجازات لجميع مقدمي الرعاية، بمن فيهم مقدمو الرعاية للأطفال المرضى وذوي الإعاقة. وسيتم أيضاً تقديم ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني للسلطات المحلية على مدى السنوات الأربع القادمة لتمويل إجازات قصيرة للأسر التي لديها أطفال ذوو إعاقة.

٢٢٥- وفي اسكتلندا، مولت الحكومة الاتحاد الاسكتلندي المعني بالإعاقات في مجال التعلم من أجل وضع إرشادات للفنيين الذين يعملون مع الآباء الذين يواجهون صعوبات في التعلم. وتوصي الإرشادات باتباع نهج مشترك بين الخدمات التي تقدم للأطفال وخدمات الدعم التي تقدم للآباء.

٢٢٦- وفي ويلز، طلبت حكومة ويلز من 'هيئة ويلز المعنية بصعوبات التعلم' تعيين عدد الآباء الموجودين في مقاطعتين في ويلز الذين يواجهون صعوبات في التعلم، واستطلاع آرائهم بشأن كيفية تحسين الدعم. وترد النتائج في الوثيقة المعنونة 'أن نكون أسرة - الآباء الذين يواجهون صعوبات في التعلم في ويلز' (٤٢). بعد ذلك طلب من السلطات المحلية وشركائها النظر في البحوث وفي أفضل وسيلة يمكن بها دعم ما تقدمه من خدمات للآباء الذين يواجهون صعوبات في التعلم. ولزيادة هذه التحسينات، نشرت حكومة جمعية ويلز الوطنية إرشادات قانونية أخرى، مع نماذج للممارسات الجيدة الإيجابية والداعمة للعمل المتكامل في مجال الخدمات التي تقدم للأطفال والبالغين.

٢٢٧- وفي إنكلترا، تفسر الوثيقة المعنونة 'إجراءات وقائية للأطفال ذوي الإعاقة - إرشادات بشأن الممارسة' (٤٣) كيف يتوقع أن تقوم المجالس والوكالات المحلية

(٤٢) Welsh Government, May 2010, 'Being a family: Parents with Learning Disabilities in Wales' متاح على الموقع التالي: <http://wales.gov.uk/topics/childrenyoungpeople/publications/family/?lang=en> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٤٣) DfE, July 2009, 'Safeguarding disabled children: Practice Guidance' متاح على الموقع التالي: <https://www.education.gov.uk/publications/standard/publicationDetail/Page1/DCSF-00374-2009> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

لحماية الأطفال والفنيون الممارسون على المستوى المحلي بوضع طرائق تفصيلية للعمل معاً على حماية الأطفال ذوي الإعاقة والاتفاق على تلك الطرائق.

٦- حماية الأطفال المشمولين بالرعاية

٢٢٨- تعتقد المملكة المتحدة أن أفضل من يرعى الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة هو أسرهم، وذلك ما لم يكن هناك سبب معقول يحمل على الاعتقاد بأن الطفل يعاني أو يحتمل أن يعاني من ضرر بالغ.

٢٢٩- ويجب على السلطات المحلية أن تكفل وضع الطفل المشمول بالرعاية في أفضل بيئة تلي احتياجاته. وفي إنكلترا وويلز، يُلزم قانون الطفل لعام ١٩٨٩ السلطات المحلية بتلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال الذين ترعاهاهم، وأن تضع خطة شاملة تُستعرض بانتظام لرعاية كل طفل. وأدى نظام خطة تخطيط الرعاية والتسكين واستعراض الحالات لعام ٢٠١٠ (إنكلترا) المدعومة بقانون الطفل والشباب لعام ٢٠٠٨ إلى تبسيط وتعزيز التوجيه والمتطلبات. وفي ويلز، تجري حكومة ويلز مشاورات بشأن أحكام في إطار قانون الأطفال والشباب من أجل تعزيز ترتيبات التسكين لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، المشمولين بالرعاية. وفي اسكتلندا، يُلزم نظام الأطفال المشمولين بالرعاية لعام ٢٠٠٩ (اسكتلندا) السلطات المحلية بتقييم احتياجات الأطفال، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بصحتهم، ووضع خطط للرعاية تلي احتياجاتهم العاجلة واحتياجاتهم على الأجل الطويل.

المادة ٢٤

التعليم

٢٣٠- يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة بالحق في التعليم على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين. واتساقاً مع الإعلان التفسيري الذي قدمته المملكة المتحدة عند تصديقها على الاتفاقية، تلتزم الحكومة بتمكين الآباء من الاستمرار في الحصول على أماكن لأطفالهم في المدارس العادية والمدارس الخاصة.

٢٣١- وإضافة إلى ذلك، ترى المملكة المتحدة أنه قد تنشأ ظروف تصبح فيها أفضل وسيلة لتلبية الاحتياجات التعليمية للطفل ذي الإعاقة هي تليتها من خلال توفير متخصص من خارج مجتمعه المحلي. وتبقي المملكة المتحدة على التحفظ الذي قدمته عند التصديق على الاتفاقية للسماح للطفل بالالتحاق بتعليم أنسب حتى وإن كان ذلك التعليم متاحاً في مكان آخر. ويحافظ هذا أيضاً على اختيار الوالدين لمدارس تقع خارج مجتمعاتهم المحلية.

٢٣٢- والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم محظور في بريطانيا العظمى بموجب قانون المساواة لعام ٢٠١٠ وفي أيرلندا الشمالية بموجب قانون الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة لعام ٢٠٠٥ (أيرلندا الشمالية). ويحظر قانون المساواة على المدارس قانوناً معاملة

التلاميذ ذوي الإعاقة بصورة أقل تفضيلاً من معاملتها لأقرانهم من غير ذوي الإعاقة من دون مبرر. وينبغي للسلطات والمدارس المحلية أن تتخذ خطوات معقولة لكفالة المساواة في إمكانية الوصول إلى جميع جوانب الحياة المدرسية. ويتضمن القانون أحكاماً تلزم السلطات المحلية بوضع استراتيجيات بشأن إمكانية الوصول كما يلزم المدارس بوضع خطط للتلاميذ ذوي الإعاقة بشأن إمكانية الوصول. ويعني هذا أنه يتعين أن تكون لدى السلطات المحلية خططاً مكتوبة بشأن وظائف التعليم والمدارس توضح كيفية تحسين هذه الخطط لإمكانية وصول التلاميذ ذوي الإعاقة إلى المناهج الدراسية وتحسين البيئة المادية للمدرسة، بحيث تزداد قدرة التلاميذ ذوي الإعاقة على الاستفادة من التعليم، ومن الخدمات التي تقدمها المدارس. وعند وضع الخطط، يتعين على المدارس أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات التلاميذ ذوي الإعاقة وأي أفضليات أعرب عنها. ومن الناحية العملية، يعني هذا أنه ينبغي إتاحة إمكانية الوصول إلى المدارس إلى أقصى حد ممكن للتلاميذ ذوي الإعاقة والاضطلاع بمسؤولية توضيح كيفية تحسين إمكانية الوصول هذه. وينبغي مراعاة هذه المسؤولية عند تطبيق أي معايير جديدة على المدارس.

٢٣٣- وستتاح إمكانية الوصول للصم أو لذوي الإعاقة السمعية، سواء منهم من تلقوا تعليمهم في مدارس عامة أو في وحدات متخصصة في مدارس عامة أو في مدارس خاصة بوسيلة الاتصالات التي يرونها مناسبة لهم وآباؤهم والسلطة المحلية أو المدرسية. وقد يتم ذلك من خلال لغة الإشارة البريطانية، أو التحدث بلغة الإشارة الموجزة، أو الدوائر السمعية.

٢٣٤- ويحظر الأمر الصادر في ٢٠٠٥ على المدارس في أيرلندا الشمالية التمييز ضد أي طفل بسبب الإعاقة، ويلزمها بإجراء تعديلات معقولة، عند الاقتضاء، لمراعاة احتياجات أي طفل ذي إعاقة.

٢٣٥- وتدرك المملكة المتحدة التحديات النوعية التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة لكي يحققوا كل ما في وسعهم. وقامت الحكومات في كل جزء من أجزاء المملكة المتحدة بوضع، أو هي بسبيلها إلى وضع، سياسات للمدارس من أجل تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. ويوجد في جميع أجزاء المملكة المتحدة خليط من المدارس العامة والخاصة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان ٥٤ في المائة من الأطفال والشباب الذين توجد لديهم بيانات عن احتياجاتهم التعليمية الخاصة يتلقون تعليمهم في مدارس عامة وبترتيبات ممولة، و٣٩ في المائة في مدارس خاصة مدعومة مالياً و٦ في المائة في مدارس غير مدعومة مالياً ومدارس مستقلة. ويتطلب الالتحاق بالمدارس الخاصة في إنكلترا الحصول على بيان بالاحتياجات التعليمية الخاصة يُذكر فيه أسماء المدارس.

٢٣٦- وفي إنكلترا، وبموجب قانون التعليم لعام ١٩٩٦، يوصف الطفل بأن له احتياجات تعليمية خاصة إذا كان يواجه صعوبات في التعلم تستدعي اتخاذ ترتيبات تعليمية خاصة. وفي إطار هذا القانون، يعد الطفل ممن يواجهون صعوبات في التعلم إذا كان يجد صعوبة أكبر من تلك التي يواجهها أغلب الأطفال من نفس السن و/أو إذا كان لديه إعاقة تحول بينه وبين

الاستفادة من المرافق التعليمية التي تقدم عموماً للأطفال من نفس سنه في المدارس الواقعة في نطاق السلطة التعليمية المحلية، أو تعرقل تلك الاستفادة. وفي إطار قانون المساواة لعام ٢٠١٠، يعد الطفل من ذوي الإعاقة إذا كانت لديه إعاقة بدنية أو ذهنية تؤثر تأثيراً سلبياً ملموساً وطويل الأجل على قدرته على القيام بالأنشطة اليومية العادية. وفي حين أن هناك تداخلاً كبيراً بين الأطفال الذين يندرجون في نطاق هذين التشريعين، لا يوجد لدى جميع الأطفال الذين يعدون من ذوي الإعاقة بموجب قانون المساواة لعام ٢٠١٠ بيان احتياجات تعليمية خاصة، كما أن الأطفال الحاصلين على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة لا يعدون كلهم من ذوي الإعاقة في إطار قانون المساواة لعام ٢٠١٠.

٢٣٧- ويجب على المدارس، والبيئات التعليمية المبكرة مثل دور الحضانة ورياض الأطفال، والسلطات المحلية وغيرها مراعاة القوانين الحكومية المتعلقة بالممارسة بالنسبة للأطفال الحاصلين على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة. وتبين هذه القوانين، مثلاً، العملية التي قد يحصل الطفل بها على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة ومستوى الدعم الذي يقدم للأطفال الحاصلين على البيان وأنواعه.

٢٣٨- وفي إنكلترا، نشر في آذار/مارس ٢٠١١ الكتاب الأخضر المعنون 'الدعم والتطلعات: نهج جديد إزاء احتياجات التعليم الخاص والإعاقة'^(٤٤) بغرض التشاور. ويقدم الكتاب مجموعة عريضة من المقترحات لإصلاح نظام الاحتياجات التعليمية الخاصة. وقد أفاد الكتاب من الشواغل التي أعربت عنها أسر الأطفال ذوي الإعاقة، والفنيون في مجال التعليم والصحة والمنظمات المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة. وتشير هذه المقترحات، فيما تشير، إلى التعقيد البالغ للنظام الحالي، وصعوبة التعرف على وجوده، وعدم تنسيقه، وإخفاقه في تلبية احتياجات الأطفال والشباب. ويتضمن الكتاب عدداً من الاقتراحات، من بينها تطبيق عملية وحيدة للتقييم والتعليم التجميعي، ووضع خطط للصحة والرعاية للأطفال الحائزين لبيان في الوقت الراهن. وتخطط الحكومة للإعلان عن ردها على مشاورة الكتاب الأخضر في نهاية ٢٠١١.

٢٣٩- وفي أيرلندا الشمالية، يحظر قانون الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة لعام ٢٠٠٥ (أيرلندا الشمالية) على المدارس معاملة التلاميذ ذوي الإعاقة معاملة أقل تفضيلاً عن معاملة التلاميذ الآخرين في جوانب الحياة المدرسية كافة. كما تعزز الحكومة حقوق التلاميذ الحائزين على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة في تلقي تعليمهم في مدارس عامة. ويلزم القانون المجالس التعليمية ومجالس المكتبات بضمان توفير ما يلزم من مشورة ومعلومات لآباء

(٤٤) DfE, March 2011, 'Support and aspiration: A new approach to special educational needs and disability - A consultation' متاح على الموقع التالي: <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130401151715/https://www.education.gov.uk/publications/eOrderingDownload/Green-Paper-SEN.pdf> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بشأن المسائل المتصلة باحتياجات أطفالهم ووسائل تسوية أية خلافات مع المدارس والمجالس. وتضطلع المدارس وسلطات المدارس بالمسؤولية عن ضمان إجراء التعديلات المعقولة في المعلومات والمناهج الدراسية لتلبية احتياجات التلاميذ. كما تضطلع مجالس الإدارات بالمسؤولية القانونية عن إعداد خطة الوصول والحفاظ عليها وتنفيذها على نحو يكفل زيادة إمكانية مشاركة التلاميذ ذوي الإعاقة في المناهج الدراسية. ويجب أن تبين الخطط المتعلقة بإمكانية الوصول الكيفية التي سيتم بها تحسين البيئة المادية من أجل إدخال تحسينات، خلال وقت معقول، في مدى استفادة التلاميذ ذوي الإعاقة من التعليم الذي تقدمه المدرسة ومن الخدمات المصاحبة له.

٢٤٠- وفي اسكتلندا، يمثل المنهج الدراسي للتفوق^(٤٥) محور السياسة التعليمية الاسكتلندية. وهو برنامج إدماجي يركز على الاحتياجات الفردية للأطفال والشباب. وبحق لكل طفل في اسكتلندا أن يصبح متلقياً ناجحاً للتعليم، وفرداً واثقاً ذا إسهام فعال، ومواطناً مسؤولاً، أينما كان المكان الذي يتلقى فيه تعليمه. ويزود نظام التعليم في اسكتلندا آباء الأطفال ذوي الإعاقة بإمكانات متزايدة للوصول إلى المدارس العامة القادرة على تلبية احتياجاتهم. ويقوم قانون المعايير المطبقة في المدارس الاسكتلندية وغيرها لعام ٢٠٠٠ على افتراض وجود تعليم عام وينشئ حقاً لجميع الأطفال والشباب في تلقي تعليمهم إلى جانب أقرانهم في مدارس عامة، وذلك ما لم تكن هناك أسباب معقولة تحول دون ذلك. كما يلزم قانون الدعم (الإضافي) للتعليم في اسكتلندا لعام ٢٠٠٤ (بصيغته المعدلة) السلطات التعليمية بتحديد احتياجات الدعم الإضافي لجميع التلاميذ الذين تكون مسؤولية عن تعليمهم والوفاء بها واستعراضها بصورة مستمرة، وتصميم توفيرها وفقاً للظروف الفردية للتلاميذ. وينطبق تعبير الدعم الإضافي، سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل، على الأطفال أو الشباب الذين يحتاجون لدعم إضافي لسبب أو آخر ليتمكنوا من تحقيق الاستفادة القصوى من التعليم الذي يتلقونه. كما يحول القانون الآباء، ومقدمي الرعاية والتلاميذ الحق في المشاركة في صنع القرارات، ويحدد وسائل تسوية المنازعات مع السلطة التعليمية.

٢٤١- وستجرى مشاورات في إنكلترا واسكتلندا وويلز بشأن تنفيذ الواجب الذي تضطلع به المدارس والسلطات المحلية بموجب قانون المساواة لتوفير مساعدات وخدمات إضافية للأطفال ذوي الإعاقة.

١- تدريب المعلمين

٢٤٢- المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة تلقي جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، تعليمًا جيداً يلبي احتياجاتهم. وفي المملكة المتحدة، يتعين على المعلمين تحت التدريب تحقيق

(٤٥) Learning and Teaching Scotland, 'Curriculum for excellence' متاح على الموقع التالي:

<http://www.ltscotland.org.uk/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

معايير مهنية قبل منحهم مركز المعلم المؤهل. وتكفل هذه المعايير أن يكون المعلمون قادرين على مساعدة جميع التلاميذ، بمن فيهم التلاميذ ذوو الإعاقة، على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويجب على المعلمين تغيير الطرائق التي يتبعونها بحيث تلبى احتياجات جميع التلاميذ، بمن فيهم التلاميذ الحائزون على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويتعين على المعلمين فهم كيفية تأثير التعلم لدى التلاميذ بنموهم البدني، والذهني، واللغوي، والاجتماعي، والثقافي، والعاطفي.

٢٤٣- ويتعين على المعلمين فهم مسؤولياتهم في إطار قانون الاحتياجات التعليمية الخاصة وتعلم كيفية طلب مشورة المتخصصين، مثل الخبراء النفسيين التعليميين والمتخصصين في معالجة القدرة على التحدث والقدرة اللغوية. وتتاح لجميع المتدربين الفرصة للدراسة في أحد المجالات المتخصصة، مثل تعليم الأطفال الحائزين على بيان الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٢- مواصلة التعليم واكتساب المهارات

٢٤٤- في إنكلترا، يجري تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجية الاستثمار في المهارات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، التي تبين التزام الحكومة بمواصلة التعليم الشامل والمنصف والتدريب على المهارات. وتتاح للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٩ سنة (أو الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة إذا لم يبين تقييمهم أنهم يواجهون صعوبات في التعلم) ممن يواجهون صعوبات في التعلم و/أو لديهم إعاقة، مجموعة عريضة من صور الدعم بما في ذلك برامج تعلم مناسبة لهم كأفراد ومعدات مخصصة لهم. وتقدم أموال إضافية واستثنائية لتسوية الدعم المتعلق بالتعليم لكي يتواءم مع المتطلبات الشخصية للمتعلمين.

٢٤٥- وتقع على السلطات المحلية مسؤولية دعم جميع الشباب الضعفاء والبالغين ذوي الإعاقة في التعلم و/أو صور الإعاقة الأخرى (الذين لا تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة) للمشاركة في التعليم أو التدريب. وتتمثل الخطوات التالية في الخدمات المتعلقة بالوظائف هي تقديم خدمات الوظائف للبالغين، وتقديم الوظائف وإسداء المشورة بشأن الوظائف، وتحديد الأوصاف الوظيفية، وتقديم نصائح تتعلق بالمقابلات الشخصية وإعداد ملخصات تاريخ الحياة الوظيفية. كما تقدم دعماً ومشورة متخصصة موجهة للأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، ممن يواجهون عوائق معينة في الالتحاق بعمل.

٢٤٦- وفي اسكتلندا، تعطي استراتيجية 'مزيد من الخيارات، مزيد من الفرص' (٤٦) و'الشراكات مهمة' (٤٧) أولوية للشباب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي للتقليل من عدد

(٤٦) Scottish Government, June 2006, 'More choices, more chances strategy' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2006/06/13100205/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الشباب غير الملحقين بالتعليم أو التدريب أو الوظائف. وتغطي استراتيجية 'تحديد المهارات' (٤٨) في اسكتلندا السنوات الأولى للإمداد، والمدارس ومواصلة التعليم والتعليم العالي والتعلم المتعلق بالعمل، وفرص التعلم غير النظامية، ونظم المعلومات وتقديم المشورة والتوجيه والتمويل. وقد عينت الكليات الاسكتلندية مديراً وطنياً لدعم الملحقين بالتعليم من ذوي الاحتياجات العميقة والمعقدة كجزء من العمل المضطلع به من خلال مشروعها المسمى 'شبكة التفوق'. وقد بدأت الحكومة مورد تخطيط المعلومات الانتقالية (TRiP) لمساعدة الطلبة ذوي الاحتياجات المعقدة وآبائهم ومقدمي الرعاية لهم وموظفي المدارس، لوضع خطة للانتقال من المدرسة إلى الكلية.

٣- التعليم العالي

٢٤٧- المملكة المتحدة ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من مواصلة تعليمهم حتى مستوى الجامعة. وتوفر البدلات التي تصرف للطلبة ذوي الإعاقة دعماً مالياً مباشراً لفرادى الطلبة ذوي الإعاقة لمساعدتهم في تحمل التكاليف الإضافية التي قد يتكبدها بسبب إعاقاتهم. ولا تتوقف البدلات على تقييم القدرات المالية، ويعتمد المبلغ الذي يمنح لأي طالب على احتياجاته الشخصية. وتمكن البدلات الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يصبحوا دارسين مستقلين.

٢٤٨- ويتلقى طلبة الدراسات العليا ذوو الإعاقة في إنكلترا دعماً من المعاهد التي يدرسون فيها. وتقدم الحكومة تمويلاً لمعاهد الدراسات العليا، من خلال مجلس تمويل التعليم العالي لإنكلترا، لمساعدتها في تعيين ودعم طلبة من ذوي الإعاقة. وقدم مبلغ ١٣,٢ مليون جنيه إسترليني خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١.

٢٤٩- ويوجد في أيرلندا الشمالية عدد من المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي للطلبة من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وبخاصة الطلبة ذوو الإعاقة والطلبة الذين يواجهون صعوبات في التعلم. وتدفع وكالة التدريب والتوظيف لمعاهد التعليم العالي مبلغاً مالياً لكي 'توسع نطاق إمكانية الالتحاق' من أجل توفير معدات متخصصة أو وسائل دعم أخرى للطلبة ذوي الإعاقة. ويعتمد مستوى المبلغ الذي يخصص لمعاهد التعليم العالي على عدد الطلبة الذين يدرسون بنظام الدوام الكامل في المستوى الجامعي والذين يتلقون البدلات المخصصة للطلبة ذوي الإعاقة.

(٤٧) Scottish Government, May 2009, 'Partnership Matters' متاح على الموقع التالي:

http://www.scotland.gov.uk/Publications/2009/05/08155445/0 (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٤٨) Scottish Government, September 2007, 'Skills Strategy' متاح على الموقع التالي:

http://www.scotland.gov.uk/Topics/Education/skills-strategy/ (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٢٥٠- ويوفر سجل مقدمي الدعم في أيرلندا الشمالية دعماً شخصياً مباشراً للطلبة ذوي الإعاقة المسجلين في مقررات دراسية معترف بها في التعليم العالي في أي من الكليات أو الجامعات في أيرلندا الشمالية. وقد يتضمن الدعم طابعاً يستخدم طابعة مزودة بمعدات سمعية، ومدوني ملاحظات، ومدرسين متخصصين في عسر القراءة، وموجهين متخصصين في المهارات الدراسية، ومترجمين للغة الإشارة أو معيدين جامعيين.

٢٥١- ويوفر البرنامج الاسكتلندي المعنون 'الشراكة مهمة' توجيهات بشأن أدوار ومسؤوليات الوكالات التي تدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الإضافية، بمن فيهم الطلبة ذوو الإعاقة، عند التأهب للانتقال من المدرسة إلى الكلية أو الجامعة، أو من الكلية أو الجامعة إلى الوظيفة. ويتضمن ذلك مساهمات من خدمات الدعم التي تقدمها الجامعات أو الكليات للطلبة، والموظف المسؤول عن الدعم في الاتحاد الوطني لموظفي الإعاقة الاسكتلنديين وفريق أصحاب المصلحة المعنيين بالطلبة ذوي الإعاقة.

المادة ٢٥ الصحة

٢٥٢- الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة لهم نفس الحق في الوصول إلى أعلى معايير الخدمات الصحية التي يصل إليها الأشخاص الآخرون. والمملكة المتحدة ملتزمة بتقليص الفرق في النتائج الصحية بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على نفس خيارات الرعاية الصحية التي يحصل عليها الأشخاص الآخرون وفي أن تلبى احتياجاتهم الإضافية، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بإمكانية الوصول.

٢٥٣- وتقدم خدمات الرعاية الصحية التي تمولها الحكومة في المملكة المتحدة من خلال الهيئة الوطنية للخدمات الصحية (NHS) في إنكلترا، والهيئة الوطنية للخدمات الصحية والاجتماعية في أيرلندا الشمالية، والهيئة الوطنية للخدمات الصحية في اسكتلندا وفي ويلز. وتنطبق عليها أحكام قانون المساواة لعام ٢٠١٠ (لإنكلترا، واسكتلندا، وويلز) وقانون التمييز ضد الإعاقة (DDA) لأيرلندا الشمالية.

١- الوصول إلى الخدمات الصحية

٢٥٤- رؤية الحكومة للهيئة الوطنية للخدمات الصحية (NHS) في إنكلترا مبنية في الوثيقة المعنونة 'الإنصاف والتميز: تحرير الهيئة الوطنية للخدمات الصحية' - المنشورة في ٢٠١٠. وتبنى الرؤية على القيم والمبادئ الأساسية للهيئة الوطنية للخدمات الصحية - وهي توفر خدمة شاملة متاح للجميع، مجاناً في مكان استخدامهما، على أساس الحاجة، وليس القدرة على الدفع. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، سوف يضعهم ذلك في مركز الصدارة من

كل شيء تقوم به الهيئة الوطنية للخدمات الصحية (NHS). فهي تركز على التحسين المستمر لنتيجة الرعاية الصحية التي تقدم لهم، بما في ذلك تمكين العاملين في العيادات من الابتكار من أجل تحسين خدمات الرعاية الصحية.

٢٥٥- وتزيد الإصابة بمرض عقلي من مخاطر سوء الحالة الصحية، ومع ذلك يقل احتمال استفادة الأشخاص المصابين بأمراض عقلية من المسوح والبرامج العامة المتعلقة بالصحة. ويتمثل أحد أهداف برنامج 'سلامة الصحة مرهونة بسلامة العقل' (٤٩) في أن تكون الصحة البدنية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية جيدة.

٢٥٦- وفي ويلز، يمثل مشروع حكومة ويلز 'مصمم للعمر كله' (٥٠) رؤية مدتها عشر سنوات لخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية. وتشجع هذه الرؤية تقليل عدم المساواة في المجال الصحي وإزالته إن أمكن، وتوفير قدر أكبر من الاستقلالية، ومن مشاركة المستفيدين بالخدمة. وهي تضمن رؤية الأشخاص وعلاجهم بواسطة موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً في منازلهم أو على المستوى المحلي، أو إحالتهم بسرعة إلى رعاية أكثر تخصصاً، عند الاقتضاء.

٢٥٧- وفي أيرلندا الشمالية، ترمي سياسة 'الاستثمار في الصحة' إلى تشجيع أساليب الحياة الصحية عن طريق تحسين الصحة العقلية والسلامة، ومساعدة الناس على الإقلاع عن التدخين، ومنع وقوع الحوادث المنزلية، والوقاية من الإصابة بسرطان الجلد، وتحسين الصحة الجنسية. وتتضمن السياسة مجموعة من القيم والمبادئ من بينها أنه ينبغي أن يكون للناس كافة حقوق متساوية في الصحة، والوصول العادل للخدمات الصحية والمعلومات الصحية، كل بحسب احتياجاته. وقد ساعدت المناقشات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التعرف على احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، والمشورة والخدمات. ثم اتخذت إجراءات للمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات من أجل تيسير إمكانية الوصول، بطرائق منها مثلاً، توفير المعلومات، وبرامج الدعم والتنمية الشخصية والتدريب الذي يشارك فيه العديد من المتخصصين.

(٤٩) DH, February 2011 'No Health without Mental Health: a cross-Government mental health outcomes strategy for people of all ages' https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/135457/dh_124058.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

(٥٠) Welsh Assembly Government, 'Designed for Life' متاح على الموقع التالي: <http://wales.gov.uk/topics/health/publications/health/strategies/?lang=en> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٢٥٨- وفي اسكتلندا، تهدف الاستراتيجية الاسكتلندية لجودة الرعاية الصحية لعام ٢٠١٠^(٥١) التي وضعتها الهيئة الوطنية للخدمات الصحية إلى تقديم خدمات رعاية صحية لكل إنسان تكون آمنة وفعالة وتراعي الظروف الشخصية. وتعيد الاستراتيجية التأكيد على التزام الهيئة بالعمل على فهم احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة، والقضاء على التمييز، والحد من عدم المساواة، وحماية حقوق الإنسان، وبناء علاقات جيدة عن طريق تخطيط الحواجز التي تحول دون وصول الناس إلى ما يحتاجونه من رعاية وخدمات. ووضعت وثيقة التوجيهات المعنونة 'تحقيق وصول عادل' (العدل لأنواع الإعاقة كافة، ٢٠٠٦)^(٥٢) من خلال شراكة بين الهيئة الوطنية للخدمات الصحية واللجنة الاسكتلندية المعنية بحقوق ذوي الإعاقة لمساعدة موظفي الهيئة الوطنية للخدمات الصحية على تنفيذ الجزء ٣ من قانون التمييز ضد الإعاقة، التي تتطلب من مقدمي الخدمات إجراء تعديلات معقولة لمصلحة ذوي الإعاقة لتيسير الوصول إلى السلع، والمرافق، والخدمات والمباني. وقد اتخذ هذا أساساً لتعليم الموظفين وأدوات لتنميتهم، بما في ذلك 'إطار دعم تنمية الموظفين في مركز تنسيق المشاركة المجتمعية للعناية بالمرضى' (٢٠١٠)^(٥٣).

٢- المسح

٢٥٩- يوجد في المملكة المتحدة برامج كثيرة للمسح من أجل التعرف على الحالات المرضية. وتقرر اللجنة الوطنية للمسح ما إذا كانت توصي أو لا توصي بإجراء مسح لمرض معين، وما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي إجراؤه على كامل سكان المملكة المتحدة، أو على سكان جزء معين فيها.

٣- إمكانية الوصول إلى الحملات الصحية العامة

٢٦٠- برنامج 'خيارات الهيئة الوطنية للخدمات الصحية' هو الجهة الرئيسية في إنكلترا لتوفير المعلومات المتعلقة بالصحة العامة. وللبرنامج موقع على الإنترنت ييسر الوصول إليه، وهو مدعوم عن طريق الهاتف وخدمات الهاتف النصي. وتوجد حالياً بعض الحملات

(٥١) Scottish Government, May 2010, 'Healthcare Strategy' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Topics/Health/NHS-Scotland/NHSQuality> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٥٢) NHS Health Scotland, August 2007, 'Achieving Fair Access' متاح على الموقع التالي: <http://www.healthscotland.com/documents/1982.aspx> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٥٣) NHS Education for Scotland, March 2010, 'A Framework to Support Staff Development in Patient Focus Public Involvement' متاح على الموقع التالي: <http://www.nes.scot.nhs.uk/publications-and-resources/publications-search/a-framework-to-support-staff-development-in-patient-focus-public-involvement.aspx> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الرئيسية العامة التي تتاح عند شنها في أشكال يمكن الوصول إليها (مثل الحملة المتعلقة بالتبغ) كما توجد حملات أخرى يجري توفيرها بالطلب (مثل حملة Change4Life، التي تشجع اتباع خيارات صحية للطرائق المعيشية).

٢٦١- وفي اسكتلندا، تمول الحكومة الاسكتلندية هيئة معلومات الحقوق الصحية في اسكتلندا^(٥٤) لإنتاج معلومات عن حقوق المرضى ومسؤولياتهم عند الاستفادة بخدمات الهيئة الوطنية للخدمات الصحية. وتوجد ورقات معلومات أساسية متاحة في أشكال مختلفة.

٢٦٢- وفي ويلز، توفر الهيئة الوطنية للخدمات الصحية في ويلز (NHS Direct Wales) المشورة والمعلومات، وهي متاحة طوال الوقت على مدار الساعة من خلال موقع يمكن الوصول إليه عن طريق الإنترنت، والهاتف، والهاتف النصي، وترحيل النصوص (Typetalk سابقاً).

٢٦٣- ورغم قلة عدد بعض أشد صور الإعاقة، فإنها تنتج عن أمراض نادرة. وتفي المملكة المتحدة بالتزامها بوضع خطة وطنية تستجيب فيها لتوصية المجلس الأوروبي بشأن الأمراض النادرة. وتلزم التوصية الدول الأعضاء بإنتاج وتقديم خطة وطنية بحلول العام ٢٠١٣. وترمي خطة المملكة المتحدة إلى تحسين تشخيص وعلاج الأمراض النادرة وتشجيع البحوث.

٢٦٤- وتقدم خدمات الهيئة الوطنية للخدمات الصحية إلى كل فرد بغض النظر عن نوع جنسه، أو العنصر الذي ينتمي إليه، أو نوع إعاقته، أو عمره، أو توجهه الجنسي أو ديانتها، أو معتقداته. ويمكن للأشخاص المصابين بأمراض نادرة ومعقدة وتسبب الضعف المزمن أن يتوقعوا الحصول على رعاية صحية تعكس الاحتياجات والأفضليات الخاصة بهم وبأسرهم ومقدمي الرعاية لهم.

٤- إمكانية الوصول إلى المعلومات

٢٦٥- الوصول إلى المعلومات أمر حيوي للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من ممارسة المزيد من الخيارات ومن التحكم في الرعاية الصحية والاجتماعية التي يحصلون عليها. وفي إنكلترا، وبعد إجراء مشاورات بشأن 'ثورة المعلومات'^(٥٥)، تناولت بالدرس كيفية الاستفادة بخدمات الهيئة الوطنية للخدمات الصحية (NHS) وخدمات رعاية البالغين، تقوم الحكومة بوضع خطط لتمكين الأشخاص من اتخاذ القرارات بشأن الرعاية التي يتلقونها بالاشتراك مع

(٥٤) Health Rights Information Scotland، 'Health Rights Information Scotland' متاح على الموقع التالي:

<http://www.hris.org.uk/> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٥٥) DH، October 2010، 'An Information Revolution: a consultation on proposals' متاح على الموقع

التالي: <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+www.dh.gov.uk/en/consultations/> liveconsultations/dh_120080

(آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

الفنيين العاملين في مجال الرعاية والمدعومين بالمعارف وبالمعلومات الموجودة في السجلات الصحية وسجلات الرعاية الخاصة بهم.

٢٦٦- وتسليماً من الحكومة بحاجة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم للوصول إلى المعلومات، أعدت توجيهات بشأن استعمال وإنتاج مواد سهلة القراءة لمنظمات القطاع العام، ولسائر المنظمات التي تنتج هذه المعلومات لعامة الجمهور^(٥٦).

٢٦٧- ويتضمن قانون حقوق المرضى لعام ٢٠١١ (اسكتلندا) التزامات معينة لفهم احتياجات الأفراد من المعلومات المتاحة الوصول إليها والاستجابة لها على النحو المناسب، وتقديم الدعم من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات مع التركيز على الإعاقة. ويرمي القانون إلى توجيه الأشخاص نحو مصادر الحصول على المشورة والدعم، مثل خدمات الدعوة والاتصالات التي قد يحتاجونها لممارسة حقوقهم.

٥- العوائق السلوكية التي تعرقل الوصول إلى الخدمات الصحية

٢٦٨- المملكة المتحدة ملتزمة بتغيير المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في قوة العمل وفي تقديم الخدمات في القطاع الصحي. فمثلاً، تتناول الاستراتيجية المتعلقة بالعتة ضرورة قيام الجمهور والفنيين الصحيين بالعمل على تحسين الوعي بالعتة وفهمه.

٢٦٩- وفي اسكتلندا، أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في ٢٠١٠/٢٠٠٩^(٥٧) عن المرضى الداخليين في إطار البرنامج الوطني المتعلق بخبرة المرضى والمعنون 'أفضل معاً' أن المرضى الذين يقدمون أنفسهم على أنهم من ذوي الإعاقة كانوا أقل إيجابية بدرجة قليلة بشأن خبرتهم كمرضى داخليين مقارنة بالمرضى الذين يقدمون أنفسهم على أنهم من غير ذوي الإعاقة. ويستفاد من هذه الاستنتاجات في دعم عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم من أجل تحسين فترات إقامتهم في المستشفيات.

٢٧٠- وتدخل الحكومة الاسكتلندية تحسينات لمصلحة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم من خلال تنفيذ استعراضها المعنون 'مثلك تماماً؟'^(٥٨). كما تقوم الحكومة

(٥٦) DH, 'Making written information easier to understand for people with learning disabilities: Guidance for people who commission or produce Easy Read information. Revised Edition 2010' متاح على الموقع التالي: http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/DH_121940 (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٥٧) Scottish Government, September 2010, 'Scottish Inpatient Patient Experience 2010 Survey results' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2010/09/28112720/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٥٨) Scottish Government, 2000, 'The same as you', متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Topics/Health/care/adult-care-and-support/learning-disability/Same-as-you> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

بتدريب الأطباء وغيرهم من الفنيين العاملين في المجال الصحي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز إدخال تحسينات على المواقف السلوكية تجاه الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم وعلى الخدمات الصحية التي تقدم لهم كما توفر لمجتمع المتخصصين في مجال الإعاقة المتصلة بالتعلم أفرقة للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. ويكفل برنامج العمل للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم الوصول إلى الخدمات المحلية التي تمكنهم من المشاركة بفعالية أكبر في مجتمعاتهم المحلية. ويجري دعم الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم في مجتمعاتهم من خلال منسقي المناطق المحلية (LACs)، الذين يتواصلون مع أكثر الأشخاص عزلة داخل مجتمعاتهم المحلية لمساعدتهم على الوصول إلى الخدمات المحلية.

٢٧١- ولكي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من التمتع بحقوقهم المتعلقة بالرعاية الصحية عند مستوى لا يقل عن مستوى تمتع الأشخاص الآخرين، من المهم أن يكون الأشخاص الذين يقدمون تلك الرعاية على علم بتلك الحقوق وحاصلين على تدريب فيها ويستجيبون لها. ويشعر بعض الأشخاص ذوي الإعاقة أن الفنيين الطبيين يفتقرون إلى التدريب على كيفية تقديم معلومات كاملة لهم وعلى إشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة لعلاجهم الطبي. وتساعد مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالتدريب على معالجة هذه المسألة. فمثلاً، يتضمن المنهج الدراسي للسنوات الأولى، برنامجاً تدريبياً نوعياً مدته سنتان حدده المجلس الطبي العام ويلتحق به جميع الأطباء الحديثي التأهيل في المملكة المتحدة، للإحاطة بالتشريعات الخاصة بالإعاقة.

٢٧٢- وفي اسكتلندا، تقدم المجالس الصحية برنامجاً تدريبياً مهماً لجميع الموظفين يقوم على النموذج الاجتماعي للإعاقة، ويرمي إلى تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية وعلى خبراتهم المتصلة بها. ويشكل البرنامج جزءاً من المنهج الدراسي الأساسي في تدريب المتخصصين الطبيين في الدراسات العليا.

٢٧٣- وفي ويلز، قدمت حكومة ويلز دعماً لمجموعة 'EquiP Cymru'، وهي مجموعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، شكلت لإعداد ملف للتدريب في مجال الإعاقة يتضمن خبرات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية. وقد حصل على هذا التدريب في مرحلة الدراسات العليا مجموعة عريضة من الفنيين الصحيين، بينهم ممارسون عامون وممرضون وأطباء أسنان.

٦- الموافقة الحرة عن بيئة

٢٧٤- نوقشت الموافقة الحرة عن بيئة تحت المادتين ١٥ و ١٧ أعلاه.

٧- التأمين الصحي

٢٧٥- في المملكة المتحدة، يسمح لجهات التأمين بتطبيق شروط خاصة أو أقساط خاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التأمين الصحي عليهم، وتوفير هذه المعاملة معقول ويستند إلى معلومات حديثة مهمة تستقي من مصادر موثوقة. غير أن جهة التأمين قد لا تتبع

سياسة أو ممارسة عامة برفض التأمين أو عرض شروط مختلفة على جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨- إذكاء الوعي - الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن الملاريا

٢٧٦- تمول الإدارات الصحية في المملكة المتحدة خدمات توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه. ويحصل برنامج التوعية على المعلومات عن طريق تقييم الاحتياجات من أجل التعرف على المجموعات الفرعية من السكان الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة بفيروس HIV. بعد ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد وتقديم برامج توعية. ولا تقوم هذه البرامج في الوقت الراهن بتحديد الأشخاص المصابين بالعمى أو الأشخاص الضعيفي البصر كفتة لها احتياجات إضافية فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. ورغم أن البرامج الوطنية الموجهة للوقاية من الفيروس HIV لا توفر معلومات بطريقة برايل، فإن المعلومات الخاصة بالوقاية من الفيروس HIV متاحة في أشكال أخرى للعميان والضعيفي البصر، بما في ذلك من خلال خطوط هاتفية موثوقة.

٢٧٧- وتمول الحكومة جمعية تنظيم الأسرة لإنتاج نسخة مطبوعة بطريقة برايل من نشرة بعنوان 'صحتك الجنسية - من أين تحصل على المساعدات والاستشارات' تتضمن معلومات عن الوقاية من الأحمال التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي (بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية).

٢٧٨- وتوفر الشبكة والمركز الوطني للصحة في أثناء السفر نصائح عن الملاريا للمسافرين. وتتيح الهيئة الوطنية للخدمات الصحية خيارات للوصول من خلال شبكة الإنترنت، والهاتف، والهاتف النصي إلى المعلومات المتصلة بالصحة العامة. وهذه المعلومات متاحة في أشكال مختلفة يمكن الوصول إليها، من بينها نظام برايل.

المادة ٢٦

التأهيل وإعادة التأهيل

٢٧٩- المملكة المتحدة ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى حياة تحقق أقصى قدر ممكن من الاستقلالية والحفاظ عليها. وهناك خدمات وبرامج قائمة في مجالات الصحة، والعمالة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية لتمكينهم من ذلك.

١- الصحة

٢٨٠- في إنكلترا، يوفر المنشور المعنون 'تحويل الخدمات المجتمعية: الطموح، والعمل والإنجاز وتحويل خدمات إعادة التأهيل'^(٥٩) توجيهات عملية لمفوضي العيادات، ومقدمي الخدمات في عيادات خط المواجهة بشأن كيفية توفير خدمات مجتمعية تتسم بالكفاءة والفعالية لمساعدة الناس على بلوغ أفضل حالات الصحة والاستقلالية والمحافظة عليها. وهي تبرز أهمية بناء وتكوين أفرقة متعددة التخصصات ومشاركة بين الوكالات لتقديم خدمات محلية ملائمة لكل حالة.

٢٨١- وفي اسكتلندا، صمم إطار إعادة تأهيل البالغين (٢٠٠٧)^(٦٠) بحيث يعزز الدعم الذي يقدم للأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بأمراض طويلة الأجل، بما في ذلك الإعاقات البدنية وأمراض الصحة العقلية. وهي تبين بوضوح أن الهدف الجوهرى لإعادة التأهيل هو تمكين الأفراد ومساعدتهم على الشفاء أو التكيف من أجل تحقيق كامل إمكاناتهم ومن أن يعيشوا، حياة كاملة نشطة، ويشاركوا في مجتمعاتهم المحلية، كلما كان ذلك ممكناً.

٢٨٢- وتسلم استراتيجية 'الأعمال المتعلقة بالصحة'^(٦١) في اسكتلندا بأهمية العمل (مأجوراً) كان أو غير مأجور) من أجل التمتع بالصحة والرفاه، وتشجيع عودة الأشخاص إلى العمل كجزء من شفائهم وإعادة تأهيلهم.

٢٨٣- وفي ويلز، تلتزم دائرة ويلز للأطراف الصناعية والأجهزة بتوفير خدمات إعادة تأهيل ممتازة بهدف تعظيم القدرة.

٢- تدريب الفنيين العاملين في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل المتعلقة بالصحة

٢٨٤- يضطلع المعهد الوطني للتفوق في مجال الصحة والرعاية (NICE) بالمسؤولية عن تحديد معايير الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك إعادة التأهيل. وقد أعد المعهد توجيهات عن إعادة

(٥٩) DH, February 2011, 'Transforming Community Services: Ambition, Action, Achievement – Transforming Rehabilitation Services' متاح على الموقع التالي: http://www.dh.gov.uk/prod_consum_dh/groups/dh_digitalassets/documents/digitalasset/dh_124193.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٦٠) Scottish Government, February 2007, Delivery Framework for Adult Rehabilitation الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Topics/Health/NHS-Scotland/adultrehabilitation> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٦١) Scottish Government, December 2009, 'Health Works: A Review of the Scottish Government's Healthy Working Lives Strategy' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Topics/Health/workingage-1> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

التأهيل بعد التعرض لمرض خطير^(٦٢) وعن إدارة التغيب المرضي بسبب مرض طويل الأجل وعدم القدرة على العمل^(٦٣).

٢٨٥- وفي اسكتلندا، عين منسقون لإعادة التأهيل في جميع المجالس الصحية تقريباً لتحديد الثغرات في توفير الخدمات من أجل دعم تنفيذ إطار الإيصال عن طريق دعم العمل القيادي الذي يضطلع به البرنامج الوطني في إعادة تصميم الخدمات.

٣- الأجهزة والتكنولوجيات المساعدة

٢٨٦- في إنكلترا وويلز، يتطلب قانون الرعاية المجتمعية لعام ٢٠٠٣ (الخروج المتأخر، وما إلى ذلك) أن تقوم دوائر تقديم الرعاية البيئية والمعدات بتوفير خدماتها بالجان. فجميع المعدات المملوكة للمجتمع المحلي تعار للأشخاص أو تعطى لهم بدون مقابل، وكذلك عمليات التكيف التي يتم تنفيذها، مثل قضبان الدعم التي يستند عليها والتي تقدمها المجالس والتي تتكلف أقل من ١ ٠٠٠ جنيه إسترليني. وفي إنكلترا، قامت الحكومة بدور رائد في مشروع 'تحسين الخدمات المجتمعية للعيش المستقل' (TCES) لتقديم المعدات، بما في ذلك تقديم الأدوات البسيطة التي تساعد في المعيشة اليومية، مثل أوعية الأكل والشرب والقضبان الجانبية بكفاءة أكبر. ويتيح النموذج الجديد لتوفير المعدات المجتمعية للسلطات المحلية للرعاية الاجتماعية أو للفنيين الصحيين إصدار وصفات طبية لصرف الأصناف البسيطة من المعدات التي يمكن صرفها من محال تجزئة معتمدة. وثمة خيار يبدأ بأعلى الأجهزة المتاحة، ويسمح للأفراد بإضافة تعود إلى تكلفة الوصفة الطبية لتوسيع نطاق اختيارهم.

٢٨٧- وفي اسكتلندا، توفر السلطات المحلية المعدات المجتمعية، بما في ذلك معدات المعيشة اليومية، مثل كراسي الحمامات والقضبان التي يستند عليها. ويتاح تمويل من السلطات المحلية وجمعيات الإسكان لإجراء التعديلات الكبيرة للمساكن. وعقد مؤخراً فريق عامل للنظر في مستقبل تمويل عمليات تعديل المساكن في اسكتلندا وكيفية تبسيطها. وتم تطوير معايير الجودة لخدمات إعادة التأهيل السمع التي تقدم للبالغين وخدمات السمع للأطفال بمشاركة الصم والأشخاص الضعاف السمع، بما في ذلك الجمعية الوطنية للأطفال الصم، وبدء استخدامها في عام ٢٠٠٩^(٦٤).

(٦٢) NICE, March 2009, 'Rehabilitation after critical illness' متاح على الموقع التالي:

<http://www.nice.org.uk/cg83> (آخر زيارة للموقع في ٢٠١١/١١/١٤).

(٦٣) NICE, March 2009, 'Management of long term sickness and incapacity for work' متاح على الموقع

التالي: <http://nice.org.uk/PH19> (آخر زيارة للموقع في ٢٠١١/١١/١٤).

(٦٤) Scottish Government, April 2009, 'Quality Standards for Adult Hearing Rehabilitation' متاح على

الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2009/04/27115807/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٠١١/١٠/٢٦).

٢٨٨- وفي ويلز، أعلنت حكومة ويلز في عام ٢٠١٠ تدابير جديدة للتسجيل بتسليم الكراسي المتحركة، والأجهزة المعاونة للاتصالات، والأطراف الصناعية ومعدات أخرى. وتشمل التدابير تأسيس دائرة جديدة متخصصة مسؤولة عن إدارة المعدات وتسليمها وإيجاد مؤشرات جديدة لبيان الأداء في أنحاء ويلز.

٤- التبادل الدولي للتكنولوجيات المعاونة

٢٨٩- توضح الخطة الخمسية للمملكة المتحدة المعنونة 'الصحة استراتيجية عالمية' (٦٥) المبادئ والإجراءات الرامية إلى تحسين صحة الناس في العالم، بما في ذلك في المملكة المتحدة. ويتمثل أحد المبادئ الأساسية للاستراتيجية في تعزيز الإنصاف الصحي. وهو يتضمن التزاماً بتحديد تمويل مباشر ونهج قائمة على السوق لزيادة البحث والتطوير وإدخال تكنولوجيات جديدة تلبي احتياجات الفقراء، والتعجيل بتطبيقها. ويركز التقدم المحرز بشأن هذا الالتزام بصفة أساسية على البحث والتطوير في مجال الأدوية والتطعيمات. وتبادلت المملكة المتحدة الأفكار المتعلقة بتطوير التكنولوجيات المعاونة في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ومع أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتايوان، وجنوب إفريقيا، وجمهورية كوريا.

٢٩٠- ويكمن الاطلاع على معلومات أخرى عن برامج التأهيل وإعادة التأهيل تحت المواد ١٩ و ٢٤ و ٢٧.

المادة ٢٧

العمل والعمالة

٢٩١- المملكة المتحدة ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل على قدم المساواة مع الآخرين. فإيجاد الوظائف وتحقيق التطلعات المتعلقة بها يمثل أولوية للحكومة. وتتيح العمالة طريقاً للخروج من الفقر، وتمكين الأشخاص من الحصول على مزيد من الخيارات ومن التحكم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. كما تمكن الأشخاص من المشاركة الكاملة في جوانب المجتمع كافة. ويجري إحراز تقدم جيد، وقد تم تضيق الفجوة في معدل العمالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين مع الزمن فانخفضت من نحو ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٩ في المائة في ٢٠١٠. وتشير المؤشرات حتى الآن إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يتأثروا بصورة غير متناسبة بالتراجع الاقتصادي الحالي. والحكومة مصممة على مواصلة البناء على ما أحرز من تقدم، وعلى السعي إلى إيجاد وتطبيق وسائل أحدث

(٦٥) DH, March 2011, 'Health is Global' متاح على الموقع التالي: http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/DH_125605 (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

وأفضل لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتحاق بوظائف تعكس تطلعاتهم بصورة أفضل وإصلاح نظام الرعاية لجعل العمل أمراً نافعاً دائماً.

١- التشريعات والتمييز

٢٩٢- يتمتع العمال ذوو الإعاقة بنفس حقوق التوظيف العامة التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون. وفي بريطانيا العظمى، يتضمن قانون المساواة مجموعة من الأحكام التي توفر الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز فيما يتعلق بالعمل. وفي هذا السياق، لا يقتصر العمل على التوظيف، ولكنه يشمل مجموعة عريضة من الأنشطة، كالعمل بعقود، والمشاركة في الأعمال التجارية، وشغل المناصب من قبيل مديري الشركات. وتنطبق الحماية على جميع مراحل التوظيف، بما في ذلك تقديم الطلب الأولي والترتيبات المتعلقة بالعمل، والفصل، والاستغناء.

٢٩٣- ويحظر قانون حقوق الإنسان العمل القسري أو الإجباري.

٢- التعديلات المعقولة

٢٩٤- في بريطانيا العظمى، يضع قانون المساواة واجباً على أصحاب الأعمال بإجراء التعديلات المعقولة لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر الفقرتين ٦٥ و ٦٦)، مثلاً، في الحالات التي تضع فيها سمة من السمات المادية المرتبطة بالعمل الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع أقل بدرجة كبيرة من الأشخاص الآخرين.

٣- توفير دعم متخصص لتوظيف ذوي الإعاقة

٢٩٥- تقر المملكة المتحدة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الأشخاص المصابون بأمراض طويلة الأمد، قد يحتاجون إلى مزيد من الدعم الشخصي لكي يتمكنوا من الحصول على عمل. وفي بريطانيا العظمى، سوف يقدم برنامج العمل الجديد التابع للحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا عمل لهم ما يلزمهم من مساعدة للحصول على عمل، بما في ذلك تقديم دعم أكثر ملائمة من أجل العودة إلى العمل للأشخاص الذين ظلوا بلا عمل لفترات طويلة والأشخاص الذين يواجهون عدداً أكبر من العوائق في التوظيف.

٢٩٦- كما توفر المملكة المتحدة دعماً متخصصاً لتشغيل ذوي الإعاقة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل والمحافظة عليه. وقد أطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ برنامج 'خيار العمل'. وسوف يكفل ذلك حصول الأشخاص ذوي الإعاقة، ممن يواجهون عوائق أكثر تعقيداً في الحصول على عمل بسبب الإعاقة، على الدعم المناسب لمساعدتهم في التحضير للوظيفة والالتحاق بها والمحافظة عليها، بهدف التقدم في العمل إذا كان ذلك ممكناً. وهو برنامج تطوعي للتوظيف يتاح بغض النظر عن المطالبة بأي استحقاقات. وقد وضع برنامج 'خيار العمل' بالتشاور المباشر مع جماعات ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي

الإعاقة. وهو برنامج يتسم بأنه قليل التوجيه كثير المرونة مقارنة بنهج 'برنامج واحد يصلح للجميع' الذي كان متاحاً من خلال البرامج السابقة. وسوف يعمل البرنامج الحالي إلى جانب برنامج العمل ويكون متمماً له.

٢٩٧- وإضافة إلى ذلك، يقدم دعم من خلال برنامج الحصول على عمل، وإعادة التوظيف، وكليات التدريب التي توفر الإقامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ طلبت الحكومة من ليز سايس، التي تشغل منصب الرئيس التنفيذي لبرنامج RADAR الإشراف على إجراء استعراض مستقل لهذه البرامج. ونشر الاستعراض الذي صدر بعنوان - 'الالتحاق بالعمل، والبقاء فيه، والمضي قدماً' - في حزيران/يونيه ٢٠١١. وهو يتضمن توصيات بشأن أفضل الوسائل التي تمكن الحكومة من استخدام الموارد المتاحة لمساعدة أعداد أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتحاق بعمل من خلال برامج دعم مخصصة قائمة على الأدلة. ونشر رد الحكومة على الاستعراض في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد رحبت الحكومة بالموضوع الأساسي للاستعراض بضرورة تركيز الموارد المخصصة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، بدلاً عن تركيزها على مؤسسات معينة. وقد عقدت الحكومة مشاورات بشأن عدد من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، وتقوم حالياً بدراسة الرد عليها.

٢٩٨- وهناك مجموعة من البرامج الإضافية التي تستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف أنحاء المملكة المتحدة. ففي إنكلترا، يعطي برنامج 'الحق في التحكم' الأشخاص ذوي الإعاقة المزيد من الخيارات والتحكم على الدعم الذي يتلقونه، بما في ذلك برنامجا 'خيار العمل' و'إمكانية الوصول إلى العمل' المشار إليهما أعلاه. وسيتيح الحق في التحكم أيضاً الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على قيمة الدعم كمدفوعات نقدية وعمل الترتيبات الخاصة بهم.

٢٩٩- وتسلم الحكومة بأن معدلات العمل لبعض جماعات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم، والمصابين بالتوحد، وبأمراض صحية عقلية شديدة، تقل عن معدلات العمل للأشخاص ذوي الإعاقة ككل. وكجزء من الجهود التي تبذل للتصدي لهذه الظاهرة في إنكلترا، نشرت الحكومة مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات للتوظيف المدعوم، والتوجيه المتعلق بالتوظيف. والتعلم من مواقع الإيضاح التي تحمل عنوان 'الحصول على حياة'، والتي تتناول كيفية تحسين نواتج التوظيف خلال فترة الانتقال إلى مرحلة البلوغ، يساعد أيضاً في وضع السياسات.

٣٠٠- وفي أيرلندا الشمالية، تقدم الدائرة الاستشارية المعنية بالإعاقة مجموعة من البرامج المهنية السابقة على الالتحاق بمهنة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم في سن العمل. ويوفر 'مشروع التقديم للوظائف' مشروع وظيفة مدتها ١٣ أسبوعاً. ويوفر مشروع 'Workable (NI)' دعماً طويلاً للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون عوائق ضخمة

في الحصول على عمل والاحتفاظ به. وساعد البرنامج السابق الاستعداد للعمل على نمو الحافز والثقة.

٣٠١ - ويبين موقع WorkForce Plus^(٦٦) على الإنترنت نهج الشراكة الذي تتبعه اسكتلندا في التصدي للعوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات المعقدة. ويتناول الموقع العمل الذي اضطلع به على المستويين الوطني والمحلي والذي يرمي إلى زيادة أعداد الأشخاص المتحقين بأعمال مجزية ومستدامة. ويرمي إطار التوظيف المدعوم للأشخاص ذوي الإعاقة في اسكتلندا إلى كفالة تمكين أعداد أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة من الانتقال من التدريب إلى وظائف مأجورة. ويتوقع أن يؤدي الإطار إلى تحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والمساواة في إمكانية الوصول إلى الوظائف.

٣٠٢ - وفي ويلز، تدعم حكومة ويلز مجموعة من الأنشطة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بعمل. فمثلاً، صمم مشروع 'Want2work'، وهو مبادرة مشتركة بين أحد المراكز المتفوقة المعنية بالوظائف وحكومة الجمعية الشعبية في ويلز لمساعدة الأشخاص غير النشطين اقتصادياً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، على الاقتراب من ميدان العمل أو الدخول فيه. ويهدف مشروع 'Genesis Cymru Wales 2' إلى توفير دعم يكون الوصول إليه ميسوراً، بما في ذلك دعم تنمية المهارات الشخصية عن طريق تحديد العوائق التي يواجهها الفرد في الالتحاق بسوق العمل. وهو يساعد الأفراد على اتخاذ الخطوة الأولى نحو التدريب والالتحاق بعمل.

٤ - زيادة مشاركة أصحاب الأعمال

٣٠٣ - دعماً لتطوير نهج إيجابي نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بين أعداد أكبر من أصحاب العمل، تعمل حكومة المملكة المتحدة بالتعاون مع أصحاب الأعمال الملتزمين، ومنظمات أصحاب الأعمال والأشخاص ذوي الإعاقة، على زيادة مشاركة أصحاب الأعمال. وتمثلت النتيجة العملية الأولى لهذا النشاط في إصدار 'Clearkit'، وهي مجموعة أدوات مجانية متاحة على الإنترنت مصممة من أجل تشجيع إيجاد حلول عملية للعوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وأصحاب الأعمال. وتتضمن المجموعة إمكانية الوصول إلى التعيين عن طريق الإنترنت، والإعاقة، والخبراء القانونيين.

٥ - التلمذة الصناعية

٣٠٤ - صور التلمذة الصناعية مفتوحة أمام جميع الأشخاص الحاصلين على مؤهلات مناسبة ممن تبلغ أعمارهم ١٦ سنة أو أكثر، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة أو الأشخاص الذين

(٦٦) Scottish Government, June 2006, 'Workforce Plus' متاح على الموقع التالي:

(آخر زيارة للموقع <http://www.scotland.gov.uk/Resource/Doc/129285/0030791.pdf>)

في ٢٦/١٠/٢٠١١).

يواجهون صعوبات في التعلم. وفي ٢٠٠٩/٢٠١٠، بلغت نسبة الملحقين بالتعليم ذوي الإعاقة ٩,٧ في المائة من جميع الملحقين بالتلمذة الصناعية في إنكلترا. ولأن صور التلمذة الصناعية هي وظائف مأجورة، فإن التعيين فيها يعكس احتياجات أصحاب الأعمال وأنماط سوق العمل. وفي إطار هذه البارامترات تعمل الحكومة على زيادة فرص الالتحاق بالتلمذة الصناعية، والتعرف على العوائق التي تعترض سبيل الالتحاق بها وإحراز تقدم فيها وإزالة تلك العوائق. ومن الأمثلة على ذلك، إيجاد ترتيبات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تقديم أدلة بديلة للتدليل على ملائمتهم للالتحاق بالتلمذة الصناعية عندما يحال بينهم وبين الحصول على المؤهلات المحددة في الأحوال العادية. وفي قانون التعليم لعام ٢٠١١، يتحمل الرئيس التنفيذي المسؤولية عن تمويل المهارات، وعن تحديد أولويات تمويل مجموعات معينة من الشباب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ سنة، الذين حصلوا على مكان للدراسة في مؤسسات التلمذة الصناعية.

٦- الحماية من الفصل المجحف

٣٠٥- تتوفر للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية في التوظيف، والحماية من عمليات الفصل المجحف من خلال التشريعات، بما فيها قانون المساواة لعام ٢٠١٠ وقانون التمييز ضد الإعاقة، بصورته المعدلة.

٧- عضوية الاتحادات العمالية

٣٠٦- يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بنفس الحق الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون في أن يقرروا الانضمام أو عدم الانضمام إلى الاتحادات العمالية، أو البقاء في الاتحادات العمالية أو الانسحاب منها.

٨- التحفظ بشأن المادة ٢٧

٣٠٧- تحفظ المملكة المتحدة بشأن الخدمة في القوات المسلحة لا يزال قائماً. وقد تم استثناء الخدمة في القوات المسلحة من أحكام التوظيف الواردة في قانون التمييز ضد الإعاقة، لأن أفراد القوات المسلحة يجب أن يكونوا فعالين في القتال لكي يتمكنوا من استيفاء الحاجة إلى النشر على المستوى العالمي، ولضمان بقاء المسائل المتعلقة بالحالة الصحية، واللياقة للأعمال العسكرية أموراً يقررها الوزراء الذين يشغلون منصب وزير الدفاع على أساس المشورة العسكرية، ولا تتقرر في المحاكم. وقد تم استعراض الحاجة إلى الإبقاء على هذا الاستثناء عند وضع قانون المساواة لعام ٢٠١٠، ورئي أنه لا يزال مطلوباً. ويعكس التحفظ هذا الموقف.

المادة ٢٨

مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية

٣٠٨- حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تحسين مستوى المعيشة للأشخاص الذين يواجهون الحرمان، والتصدي للفقر عن طريق إزالة أسبابه. وتظهر آخر البيانات أن عدد الأشخاص البالغين ذوي الإعاقة في بريطانيا العظمى الذين يعيشون في فقر دائم يبلغ ضعف عددهم بين الأشخاص الآخرين^(٦٧). وقد أعلنت الحكومة عن برنامج إصلاح جذري للرعاية للتصدي للفقر الأبدي وإنهاء البطالة التي تؤثر على الأجيال من خلال برامج إصلاح الرعاية والتوظيف. ويحقق قانون إصلاح الرعاية، الذي بدأ سريانه في شباط/فبراير ٢٠١١ أكبر عملية إصلاحات جذرية في نظام الضمان الاجتماعي على مدى ٦٠ عاماً. وسوف يوفر نظاماً أبسط، وأكثر عدلاً، ويكون فيه العمل نافعاً دائماً.

٣٠٩- وتقدم المملكة المتحدة الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة، والدعم المالي لكل إنسان، وهو دعم يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليه وإلى الدعم غير المالي.

١- الدعم المالي الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة

٣١٠- توفر إعانات المعيشة في ظل الإعاقة (DLA) وإعانات الخدمة (AA) إسهاماً نقدياً في التكاليف الزائدة المتعلقة بالإعاقة التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة الذين هم في أمس الحاجة للدعم. وإعانات المعيشة في ظل الإعاقة واستحقاقات الخدمة لا تتوقفان على تقييم القدرات المالية، ولا تخضعان للضرائب. كما أنهما توفران إمكانية الوصول إلى مساعدات أخرى، مثل المدفوعات المتعلقة بالإعاقة في الإعانات المرتبطة بالدخل، وحالات الإعاقة الشديدة، ومبالغ إضافية في استحقاقات المعاش التقاعدي، وعناصر الإعاقه في الإعفاءات الضريبية. وتوجد صور دعم أخرى: مشروع القدرة على الحركة، والإعفاء من ضرائب السيارات، ومشروع الشارات الزرقاء لأماكن الانتظار الخاصة بسيارات ذوي الإعاقة - متاح أيضاً لمن يحصلون على المعدلات الأعلى من إعانات المعيشة في ظل الإعاقة لعنصر الانتقال في إعانات المعيشة في ظل الإعاقة.

٣١١- وبعد عقد مشاوره عامة، حددت حكومة المملكة المتحدة مقترحاتها لإصلاح إعانات المعيشة في ظل الإعاقة بإضافة استحقاق نقدي جديد للأشخاص ذوي الإعاقة يسمى مدفوعات الاستقلال الشخصي. وإعانات المعيشة في ظل الإعاقة (DLA)، بصورتها القائمة حالياً، تتسم بالتعقيد في التقدم للحصول عليها وفي إدارتها، ويمكن أن تفتقر إلى الاتساق في الطريقة التي تدعم بها الأشخاص ذوي الإعاقة المتماثلين من حيث احتياجاتهم للدعم.

(٦٧) الدراسة الاستقصائية التي أجراها فريق الدراسات الاستقصائية البريطاني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. عرف الفقر المستمر بأنه قضاء ٣ سنوات أو أكثر من فترة ٤ سنوات في أسرة معيشية يقل دخلها عن ٦٠ في المائة.

وستكفل الإصلاحات التي ستجريها الحكومة استمرار استدامة الاستحقاق وتوجيه الدعم إلى من يواجهون أشد العقبات في سبيل العيش المستقل. وسوف تحل مدفوعات الاستقلال الشخصي محل إعانات المعيشة في ظل الإعاقة، اعتباراً من ٢٠١٣، وذلك بصورة أولية لمن تتراوح أعمارهم بين ١٦ سنة و٦٤ سنة، مع زيادة شفافية واستدامة الاستحقاقات التي تقيم الاحتياجات الفردية بدرجة أكبر من الموضوعية. وكما هو الحال بالنسبة لإعانات المعيشة في ظل الإعاقة سوف تمثل مدفوعات الاستقلالية الشخصية استحقاقات لا ترتبط بتقييم القدرات المالية للمستفيد، ولا تحصل عنها ضرائب، ويستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة إنفاقها كيفما شاءوا. وسوف تدفع للأشخاص سواء كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل. وأكدت الحكومة أنها ستضع في اعتبارها عند تصميم مدفوعات الاستقلالية الشخصية الترتيبات القائمة المتعلقة بالأحقية في الحصول على الاستحقاقات والخدمات الأخرى بغية الإبقاء عليها كلما كان ذلك ممكناً.

٣١٢- ويقدم بدل التوظيف والدعم (ESA) الدعم والمساعدة المالية للأشخاص العاطلين عن العمل المصابين بمرض أو إعاقة. ويُشجع هؤلاء الأشخاص على الالتحاق بعمل مناسب إذا استطاعوا.

٣١٣- وتتوفر معلومات على موقع الحكومة على الإنترنت^(٦٨) Directgov عن الأشكال الأخرى للدعم المالي الذي قد يكون متاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢- الدعم المالي المتاح للجميع والذي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول عليه

٣١٤- يتاح استحقاق شبكة الأمان المرتبط بالدخل والذي يتضمن إعفاءات ضريبية، واستحقاقات الأطفال، واستحقاقات المعاشات التقاعدية لكل إنسان، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. و'الاثتمان الشامل' الجديد سوف يشكل رصيماً متكاملًا في سن العمل يوفر بدلاً أساسياً مع عناصر إضافية للأطفال، والإعاقة، والإسكان، والرعاية. وسوف يدعم كلاً من الأشخاص الذين يعملون والعاطلين عن العمل، ويحل محل الإعفاء الضريبي للعمل، والإعفاء الضريبي للأطفال، وبدل السكن، ودعم الدخل، والبدل الذي يحصل عليه الباحثون عن عمل والذي يقيم على أساس الدخل، وبدل التوظيف والدعم المرتبط بالدخل. وسوف يؤدي الإعفاء الشامل إلى تبسيط نظام الاستحقاق المرتبط بالدخل من أجل تحقيق الاستفادة من العمل، ومكافحة البطالة والفقر.

٣١٥- والمقصود بالإعفاء الشامل هو الحد من العوائق المالية المتصلة بالعمل والتي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، بما فيها الحالات التي يستطيعون فيها فقط أداء كميات ضئيلة أو غير منتظمة من العمل. وفي إطار الإعفاء الشامل، يتوخى في الوقت الراهن أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الحصول على مبلغ يتراوح بين ٢٠٨٠ جنيهًا إسترلينياً و٧٠٠٠ جنيه

(٦٨) Directgov - <http://www.direct.gov.uk/en/index.htm> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

إسترليني سنوياً قبل تطبيق الخفض التدريجي للإعفاء الشامل الموحد. وإضافة إلى ذلك، سوف يتضمن حساب الدعم الشامل مبالغ إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة، لمراعاة التكاليف الزائدة المتعلقة بالحصول على الاستحقاقات لفترات أطول. وسيعطى الأشخاص ذوو الإعاقة أولوية الوصول إلى برنامج العمل، بعد ثلاثة أشهر على أساس تطوعي، باعتبارهم جزءاً من مجموعة تكون مساعدتها أصعب من غيرها.

٣- أشكال الدعم الأخرى

٣١٦- يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بنفس الحق في الوصول إلى برامج الإسكان العام الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون. وإضافة إلى ذلك، واعترافاً بحاجة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى دعم إضافي، قد يكون للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على إعانة تكاليف صحية، مثل الوصفات الطبية التي يحصلون عليها من الهيئة الوطنية للخدمات الصحية، وعلاج الأسنان، وتكاليف الانتقال إلى المستشفيات، فضلاً عن المعدات الأخرى، مثل، الكراسي المتحركة، والسماعات الطبية. وقد تكون بعض السلع مؤهلة للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، إذا كانت السلعة مصممة أو معدلة لكي يستخدمها شخص ذو إعاقة بمفرده.

٤- الأطفال ذوو الإعاقة

٣١٧- الحكومة ملتزمة بالتصدي للفقر، وقد سنت قانون فقر الطفل لعام ٢٠١٠، الذي يدخل في التشريعات التزاماً باستئصال فقر الأطفال بحلول العام ٢٠٢٠. ويدرج الأطفال الذين يعيشون في أسر فيها شخص بالغ ذو إعاقة والأطفال الذين يعيشون في أسر فيها طفل ذو إعاقة ضمن الجماعات التي يرجح أن تعيش في فقر بصورة غير متناسبة وأن تتعرض لحرمان اقتصادي - اجتماعي.

المادة ٢٩

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

١- الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

٣١٨- حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت، كما يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم في المملكة المتحدة بنفس الحق في التصويت الذي يتمتع به الأشخاص الآخرون. كما أن الأشخاص المصابين بأمراض عقلية لهم الحق في التصويت، بمن فيهم الأشخاص المقيمون في مستشفيات الأمراض النفسية وذلك ما لم يكونوا محتجزين تحت بنود معينة من تشريع الصحة العقلية ذي الصلة أو مجرمين مدانين في جرائم. وكما هو الحال بالنسبة للأشخاص غير ذوي

الإعاقة، يجب أن يتخذ المقترعون ذوو الإعاقة بأنفسهم القرار المتعلق بما إذا كانوا سيصوتون أو لا يصوتون والطريقة التي سيصوتون بها.

٣١٩- وتسلم المملكة المتحدة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يواجهوا عوائق في ممارسة حقهم في التصويت. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بإزالة هذه العوائق، وتوفير دعم إضافي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم، من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والحياة العامة.

٢- إمكانية الوصول إلى نظام الاقتراع

٣٢٠- قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة محمية من خلال تشريعات مثل، قانون المساواة، وقانون التمييز ضد الإعاقة، وقانون إدارة الانتخابات لعام ٢٠٠٦. ويجب أن تتضمن مراكز الاقتراع في المملكة المتحدة أي تعديلات مادية معقولة لازمة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على جميع مراكز الاقتراع توفير طبعة مكبرة من بطاقة الاقتراع، وجهاز اقتراع يعمل باللمس ومستوى منخفض للاقتراع. ويمكن للمقترعين أيضاً أن يستعينوا بشخص آخر لتدوين علامات الاقتراع على بطاقاتهم الانتخابية. ويجب أن تتاح الوثائق بلغات وأشكال أخرى، بما في ذلك إتاحتها في شكل صور وفي الشكل المطبوع بنظام برايل والشكل الصوتي. وقد أصدرت لجنة الانتخابات - وهي الهيئة المستقلة التي ترصد العملية الانتخابية وتقدم لها المشورة - عدداً من التوجيهات بشأن كيفية التصويت، بما في ذلك فيلم توضيحي^(٦٩) وإرشادات للسلطات المحلية بشأن كيفية تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لعملية التصويت^(٧٠).

٣٢١- ويمكن للأشخاص كافة في إنكلترا وويلز واسكتلندا - بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة - التصويت عن طريق البريد دونما حاجة لتقديم سبب لذلك. ويمكن للأشخاص في أيرلندا الشمالية - بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة - التصويت عن طريق البريد ولكنهم يحتاجون إلى تقديم سبب لذلك. وإذا تعذر على أي شخص التصويت بصورة شخصية، فإن بإمكانه تقديم طلب لتفويض شخص آخر بالتصويت نيابة عنه.

(٦٩) The Electoral Commission, 'Polling Station Walk Through' متاح على الموقع التالي: http://www.aboutmyvote.co.uk/how_do_i_vote/polling_station_walkthrough.aspx (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

(٧٠) The Electoral Commission, 'Access to voting for disabled people Fact sheet' متاح على الموقع التالي: http://www.lbhf.gov.uk/Images/Accessstovotingfordisabledpeople_17987-6126_E_N_S_W_tcm21-54208.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

٣- المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

٣٢٢- تعهدت الحكومة بمعالجة مشكلة النقص الحالي في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة والحياة السياسية. وتبين آخر الأرقام أن احتمال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إنكلترا في الأنشطة المدنية يقل عن الأشخاص الآخرين^(٧١). فخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، اضطلع ٦٠ في المائة من الأشخاص غير ذوي الإعاقة بالمشاركة بنشاط مدني واحد على الأقل^(٧٢) خلال الإثني عشر شهراً السابقة، مقابل ٥٥ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، انخفضت بدرجة كبيرة أعداد أعضاء البرلمان الذين أعلنوا أن لديهم إعاقة مقارنة بنسبتهم إلى السكان ككل.

٣٢٣- والخطوة الأولى هي تقديم دعم إضافي للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في أن يصبحوا أعضاء في البرلمان، أو أعضاء في المجالس المحلية أو مسؤولين منتخبين آخرين. ففي إنكلترا، عقدت مشاورات عامة عن 'وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المناصب التي تشغل بالانتخاب' خلال الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١١. وتشير استجابة الحكومة للمشاورات، التي نشرت في أيلول/سبتمبر، إلى عزم الحكومة على السير قدماً في خمسة من الاقتراحات الستة التي تم التشاور بشأنها، بما في ذلك إنشاء صندوق لدعم التكاليف المرتبطة بالإعاقة للأفراد الذين يسعون إلى شغل مناصب عن طريق الانتخاب.

٣٢٤- وستعمل الحكومة خلال الأشهر القادمة مع الأحزاب السياسية، ومنظمات الإعاقة وأصحاب المصلحة المعنيين بتحقيق المساواة على مواصلة تطوير هذه الاقتراحات التي تستهدف تحطيم العوائق التي تحول دون قيام الأشخاص ذوي الإعاقة بترشيح أنفسهم لشغل مناصب وطنية ومحلية، مع توفر مليون جنيه إسترليني سنوياً خلال الفترة بين ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٤/٢٠١٣.

٣٢٥- وفي اسكتلندا، تمول الحكومة الاسكتلندية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية على العمل مع الحكومة الوطنية والحكومة المحلية. وتساعد شبكة المشاركة المدنية الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة للاتصال من أجل المشاركة في الحياة العامة. كما تسهم الشبكة في المبادرة الحكومية الرامية لضمان شمولية الاتصالات في كامل القطاع العام.

(٧١) DCLG, July 2010, 'Citizenship Survey 2009/10' متاح على الموقع التالي:

<http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20120919132719/http://www.communities.gov.uk/publications/corporate/statistics/citizenshipsurveyq4200910>

(آخر زيارة للموقع في ٢٦/٦/٢٠١٣).

(٧٢) تشمل المشاركة المدنية التطوع الرسمي، والنشاط المدني، وممارسة الأنشطة المدنية، والمشاركة المدنية، والمشاورات المدنية.

٣٢٦- وفي ويلز، تنظم حكومة ويلز حملات لإذكاء الوعي من أجل تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التقدم بطلبات للتعين في الوظائف الحكومية. ويشارك في هذه الحملات الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يشغلون وظائف حكومية أو شغلوا مناصب حكومية من قبل.

المادة ٣٠

المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة

٣٢٧- تبين آخر البيانات المتاحة أن احتمال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة يقل عن احتمال مشاركة الأشخاص الآخرين في معظم الأنشطة الثقافية وأنشطة التسلية والرياضة. والمملكة المتحدة ملتزمة بمعالجة هذا الوضع، بالبناء على التقدم الذي تحقق بالفعل، وبإتاحة فرص للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين للمشاركة في الثقافة والترفيه والتسلية والرياضة^(٧٣).

١- الدعم المقدم للفنون والثقافة

٣٢٨- في المملكة المتحدة، هناك دعم واضح لمساندة وتشجيع الفنانين ذوي الإعاقة ولزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الفنون والثقافة. ففي إنكلترا، مثلاً، يركز مشروع مساواة ذوي الإعاقة بالآخرين ٢٠١٣/٢٠١٠ التابع لمجلس الفنون في إنكلترا على رؤية تستهدف 'إبراز' أعمال الأشخاص ذوي الإعاقة مما يعني الكتابة عنهم وإظهار وجودهم. وتشجع المنح الفنية التي تقدم في اليانصيب الذي ينظمه مجلس الفنون أعمال الفنانين ذوي الإعاقة وتزيد مشاركتهم في الفنون. وقدم صندوق اليانصيب الكبير دعماً لأكثر من ١٠٠٠ من مشاريع الأعمال التطوعية والخيرية لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، بينها عدد يتضمن مشاركات مع أنشطة فنية.

٣٢٩- وسوف يمثل 'البرنامج غير المحدود'، وهو برنامج رائد لتشجيع الأعمال الفنية والثقافية التي يقوم بها الفنانون ذوو الإعاقة والفنانون الصم من أجل الأولمبياد الثقافي، جزءاً من الأعمال التمهيديّة للمشاركة في الألعاب الأولمبية العادية والألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة في لندن ٢٠١٢.

٣٣٠- وفي أيرلندا الشمالية، يقوم مجلس الفنون في أيرلندا الشمالية بتشغيل مشروع 'دفع المكافآت' في نطاق مشاريع التمويل لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى الفنون. ويشمل المشروع دفع تكاليف مقدمي الرعاية، والترجمة اللغوية، ووسائل المساعدة البصرية، وتقديم المساعدة في مجالي لغة الإشارة وأجهزة المساعدة على السمع. وشكل مجلس

(٧٣) دراسة استقصائية عن المشاركة ٢٠١٠/٢٠٠٠. تشمل الأنشطة الاستفادة بخدمات المكتبات العامة، وزيارة المتاحف والمعارض الفنية والمحفوظات، والمشاركة في الأعمال الفنية، وزيارة الأماكن التاريخية، والمشاركة في الألعاب الرياضية والذهاب إلى السينما.

الفنون فريق 'الوصول إلى المشاركة' التابع للمنظمات التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الفنون والمشاركة فيها. كما يستعرض الفريق التقدم الذي يحرزه الأشخاص ذوو الإعاقة في إزالة العوائق التي تعترض سبيل مشاركتهم في الفنون.

٣٣١- وفي اسكتلندا، أكدت الاستراتيجية الوطنية للعمل المتعلق بالشباب^(٧٤) التي نشرت في عام ٢٠٠٧ التزام الحكومة بزيادة مشاركة ذوي الإعاقة من الشباب في الفنون. واضطلع الشباب من ذوي الإعاقة البصرية بدور رائد في المشاورة المتعلقة بألعاب الكومونولث التراثية التي قامت منظمة غير حكومية تسمى الاسكتلنديون الشباب بتقديمها إلى الحكومة الاسكتلندية. وتحمل منظمة اسكتلندا الخلاقة مسؤولية قانونية عن تشجيع أكبر عدد ممكن من الأشخاص على الوصول إلى الفنون والثقافة والمشاركة فيها.

٣٣٢- وفي ويلز، تعمل دائرة البيئة التاريخية التابعة لحكومة ويلز (Cadw) مع مشروع Taking Flight، وهو فرقة مسرحية تضم ممثلين من ذوي الإعاقة وغيرهم، من أجل تقديم مشاريع وعروض في مواقع Cadw، كجزء من برنامج يستمر لأربع سنوات. وسوف يتيح البرنامج فرصاً للشباب من ذوي الإعاقة للمشاركة في أنشطة وعروض خلاقة. كما تعمل دائرة Cadw مع الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، لفهم العوائق المادية والفكرية والسلوكية التي تعرقل الوصول إلى الفنون والأنشطة الخلاقة. وأجريت خلال عام ٢٠١٠ بحوث ركزت على فئات شملت الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢- قانون الملكية الفكرية

٣٣٣- قد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبات في الوصول إلى الأعمال المشمولة بحفظ حقوق الطبع لأشكالها الأصلية. ويمكن أن تكون العوائق التي تواجههم ذات طابع قانوني أو عملي. ويسمح قانون حقوق الطبع في المملكة المتحدة باستنساخ المطبوعات التي يتاح الوصول إليها من المواد المشمولة بحقوق الطبع التي يحصل عليها الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية، أو تنتج نيابة عنهم وهيئات معينة بغرض بثها مشفوعة بمواد إذاعية. وتشارك المملكة المتحدة بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) من أجل تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية حول العالم إلى حقوق الطبع. وتدعم الحكومة الحوار الذي يجري في المملكة المتحدة بين الناشرين والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، فضلاً عن الحوار الدولي الذي يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وترمي هذه الحوارات إلى تشجيع أفضل الممارسات في استخدام التكنولوجيات الرقمية وإلى إيجاد حلول عبر الصناعة تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى الأعمال المشمولة بحقوق الطبع.

(٧٤) Scottish Government, March 2007, 'Moving Forward: a strategy for Improving Young People's Chances through Youth Work' متاح على الموقع التالي: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2007/03/08113759/0> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٣- الرياضة

٣٣٤- تتيح الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة التي ستجري في لندن عام ٢٠١٢ فرصة هائلة لإذكاء الوعي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. والحكومة ملتزمة باستضافة أفضل دورات الألعاب الأولمبية من حيث تيسير إمكانية الوصول وزيادة الشمولية على الإطلاق. ويتضمن الالتزام رصد ٢ مليون جنيه إسترليني لـ 'الوصول إلى الصندوق التطوعي' لدعم المنظمات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على التطوع. ويقدم شراء العقود الخاصة لعام ٢٠١٢ نموذجاً للممارسة الجيدة للتنوع والإدماج.

٣٣٥- وتستفيد الحكومة من دورة ألعاب ٢٠١٢ لتشجيع الأعمال التجارية على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إيضاح المنافع الاقتصادية لتوفير مرافق وتوظيف استثمارات في التوعية المتعلقة بالإعاقة وتدريب عملائها وتوفير معلومات يمكن الوصول إليها. وتبين الخطة التراثية لدورة الألعاب الطريقة التي سيتم بها تكوين تراث دائم للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٣٦- ويضطلع كل من هيئة صندوق الرياضة الشبابية، والهيئة الرياضية الإنكليزية، والرياضة في المملكة المتحدة، وهيئة الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة في المملكة المتحدة، وجمعية مدربي الألعاب الرياضية في المملكة المتحدة بتمويل مشروع 'من الملعب إلى المنصة'، الذي سيحدد ويدعم الشباب والبالغين من ذوي الإعاقة الذين تتوفر لديهم القدرة ليصبحوا رياضيين مرموقين ويوفر لهم تدريباً وتوجيهاً إضافيين.

٣٣٧- وكجزء من المساهمة في خطة تراثية للرياضة تتكلف ١٣٥ مليون جنيه إسترليني لدورة لندن للألعاب الأولمبية في عام ٢٠١٢، سيتشاور كل من جمعية 'Places People Play' (٧٥)، والهيئة الرياضية الإنكليزية مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن كيفية إنفاق ٨ ملايين جنيه إسترليني إضافية جمعت من خلال يانصيب جديد لتمويل التصدي للعوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في ممارسة الألعاب الرياضية. وستكفل الهيئة الرياضية الإنكليزية أن يعمل كل جزء من البرنامج أيضاً لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل كفالة تلبية احتياجاتهم المتعلقة بإمكانية الوصول عند تحديث المرافق.

٣٣٨- وتمول الهيئة الرياضية الإنكليزية الاتحاد الإنكليزي للألعاب الرياضية لذوي الإعاقة (EFDS) باعتباره الشريك الوطني لها للألعاب الرياضية لذوي الإعاقة. والاتحاد EFDS مسؤول عن زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إنكلترا في مجال الألعاب الرياضية، والعمل المباشر مع هيئات الإدارة الوطنية في مجال الألعاب الرياضية، والشركاء الأساسيين، والمنظمات الرياضية الوطنية لذوي الإعاقة.

(٧٥) Sport England, 'Places People Play' متاح على الموقع التالي: <http://www.sportengland.org/> media_centre/press_releases/places_people_play.aspx (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

٣٣٩- وفي اسكتلندا، يتم إدماج التمكين للتنوع وضمان المساواة في جميع أعمال التخطيط والأنشطة التراثية لدورة ألعاب الكومنولث في غلاسغو في عام ٢٠١٤. وتتحدث الهيئة الرياضية الاسكتلندية لذوي الإعاقة إلى ذوي الإعاقة عن تراث الألعاب. ومشروع أفضل أداء شخصي 'Personal Best' هو برنامج توظيف توجهه وكالة شرق غلاسغو للتجديد (Glasgow East Regeneration) ومختلف الشركاء الآخرون، بما في ذلك مركز التوظيف المتقدم Job Centre Plus. ويتيح المركز إمكانية مشاركة ذوي الإعاقة في دورة الألعاب الرياضية كمتطوعين. وتعمل هيئة الدعوة لزيارة اسكتلندا (Visit Scotland) مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وقطاع التطوع، وصناعة السياحة على تمكين الزوار ذوي الإعاقة من استعراض وتعزيز عملية إيجاد سياحة ذات إمكانية وصول كاملة في اسكتلندا قبل دورتي ألعاب ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

٣٤٠- وسوف تستضيف ويلز مخيمات التدريب السابق لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة لأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. وقد عملت حكومة ويلز مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ويلز، بما في ذلك الاتحاد الرياضي لذوي الإعاقة في ويلز، لضمان تمكين الفرق الزائرة من الاستعداد للألعاب في بيئة سلمية آمنة ويمكن الوصول إليها.

المادة ٣١

جمع الإحصاءات والبيانات

٣٤١- في ٢٠٠٧، أجرت الحكومة مشاورات على نطاق واسع، بما في ذلك التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم بشأن كيفية قياس التقدم المحرز صوب مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين. ونتيجة لذلك، تجمع المعلومات من جميع الإدارات الحكومية عن عدد من المجالات التي قال الأشخاص ذوو الإعاقة أنها مهمة بالنسبة لهم. وأحد الأجزاء المهمة في هذا الصدد هو ضمان التزام الصراحة بشأن كيفية النظر في تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين، بما في ذلك ضمان إمكانية تفصيل البيانات التي تجمعها مختلف الإدارات بحسب نوع الإعاقة. ففي إنكلترا، مثلاً، تضمن تعداد المدارس الذي أجري في ٢٠١١ سؤالاً اختيارياً أدرج لأول مرة عن وضع التلاميذ بالنسبة للإعاقة.

٣٤٢- وفي بريطانيا العظمى، بدأ مسح الفرص الحياتية (LOS)^(٧٦) على الصعيد الوطني جمع معلومات عن الفرص الحياتية التي تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين، في مجالات مثل العمل، والتعليم، والمشاركة الاجتماعية، والتجارب التي تم التعرض لها في مجالي الجريمة والتمييز. ويهدف المسح إلى التعرف على العوائق الاجتماعية التي تحول دون مشاركة

(٧٦) ODI 'Life Opportunities Survey' متاح على الموقع التالي: <http://odi.dwp.gov.uk/disability-statistics-and-research/life-opportunities-survey.php> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

الناس في مختلف مجالات الحياة بالقدر الذي يودون المشاركة به. وسوف تستخدم هذه المعلومات للمساعدة في توجيه السياسات والموارد إلى حيث تبلغ الحاجة إليهما أقصى مدى لها، وكفالة مشاركة أعداد أكبر من ذوي الإعاقة في المجتمع. وقد صمم المسح بحيث يتيح الوصول إليه لعدد من ذوي الإعاقات المختلفة.

٣٤٣- ويشمل مسح الآراء الذي أجراه مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) وحدة نمطية توجه أسئلة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة عما يواجهونه من صعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى عدد من السلع والخدمات، ومقدار ما يكون متاحاً لهم من الخيارات والتحكم في حياتهم اليومية. وتنتشر هذه البيانات كجزء من مؤشرات مكتب شؤون الإعاقة (ODI) بشأن مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين^(٧٧).

٣٤٤- كما يقوم مكتب شؤون الإعاقة ومكتب الإحصاءات الوطنية بإعداد مجموعة من الأسئلة المتجانسة بشأن الإعاقة لاستخدامها في المسوح الاجتماعية، من أجل تيسير مقارنة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة.

المادة ٣٢ التعاون الدولي

٣٤٥- تشجع المملكة المتحدة الحكومات الأخرى على التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها، كجزء من العمل الأوسع نطاقاً الذي يضطلع به لتعزيز حقوق الإنسان. وتدعو المملكة المتحدة، من خلال بعثاتها في أعالي البحار، لإحداث تغييرات في الممارسات والقوانين التمييزية في البلدان المضيفة. ومولت حكومة المملكة المتحدة منظمة غير حكومية في أوروبا لوضع مبادئ توجيهية وقوائم مراجعة عملية لمساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ الاتفاقية ورصدها. وعملت المملكة المتحدة بصورة مباشرة مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية من أجل إنجاز تصديق الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية.

٣٤٦- والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١٠، أعادت الحكومة التأكيد على التزام المملكة المتحدة بإيصال قيمة المعونة إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول ٢٠١٣، لمساعدة أفقر الناس في العالم، وبعضهم من ذوي الإعاقة. ولا يزال مشروع الحكومة لعام ٢٠٠٧ المعنون 'كيف تلاحظ' (How to Note)، والذي يرمي إلى استمرار العمل في مجال الإعاقة لتوفير الدعم للمواطنين العاملين في أعالي البحار في العمل مع البرامج الإنمائية في المملكة المتحدة ودعمها.

(٧٧) ODI 'Disability Statistics and Research' متاح على الموقع التالي: <http://odi.dwp.gov.uk/disability-statistics-and-research/index.php> (آخر زيارة للموقع في ٢٦/١٠/٢٠١١).

وفي تصميم البرامج، توصي المكاتب القطرية التابعة لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) بإجراء تحليل اجتماعي، يشمل الاستبعاد على أساس الإعاقة، على أن تسعى الوزارة، عند التعرف على وجود استبعاد مرتبط بالإعاقة، لكفالة أن تعمل برامجها بصورة مرضية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تصميم برامج وتنفيذها ومراقبتها.

٣٤٧- ويوجد لدى المملكة المتحدة مجموعة محددة من مشاريع التعاون. ففي عام ٢٠١٠، مثلاً، وافقت الحكومة على تقديم تمويل بمبلغ ١,٣٥ مليون جنيه إسترليني (حتى ٢٠١٣) إلى صندوق الحقوق المتعلقة بالإعاقة، من أجل زيادة التعريف بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة مشاركتها في جنوب أوروبا وأوروبا الشرقية عموماً. ويهدف الدعم إلى كفالة إمكانية المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في هذين الإقليمين في عمليتي التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. ومولت المملكة المتحدة مشروعاً لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في الدعوة إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة في روسيا. وفي الهند، عملت المملكة المتحدة مع منظمات المجتمع المدني لزيادة التعريف بقضايا الإعاقة. وسوف يسجل تعداد ٢٠١١ الآن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ومن ثم سوف يساعد الحكومة الهندية على تحسين توجيه الدعم نحو تلبية احتياجاتهم. وفي الأردن، دعمت المملكة المتحدة مشروعاً لتعزيز قدرة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة على تحديد المعايير المهنية لخدمات الإعاقة في الأردن. كما تشارك المملكة المتحدة في بحوث من أجل توفير أدلة بشأن التفاعل بين الإعاقة والفقر، والمياه والمرافق الصحية وبناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الجنوب الأفريقي. ويقدم المرفق الخامس نماذج أخرى لأنشطة التعاون الدولي التي تضطلع بها المملكة المتحدة.

المادة ٣٣

التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

٣٤٨- في المملكة المتحدة، يمثل مكتب شؤون الإعاقة (ODI) مركز التنسيق المطلوب في المادة ٣٣(١) لتنسيق العمل بشأن الاتفاقية. ونتيجة للطابع الحكومي الوطني في المملكة المتحدة هناك مراكز تنسيق منفصلة في كل حكومة من الحكومات المفوضة. ويعمل مكتب شؤون الإعاقة مع مراكز التنسيق المشار إليها باعتبارها ضرورية للمسائل المتصلة بالاتفاقية، بما في ذلك مسألة إعداد هذا التقرير.

٣٤٩- ويساعد مكتب شؤون الإعاقة ومراكز التنسيق التابعة للحكومات المفوضة الإدارات الحكومية المعنية بالسياسات والمسؤولة عن تنفيذ الحقوق الواردة في الاتفاقية في مجال السياسة الذي تعمل فيه، لكفالة إدراكها للالتزامات المترتبة على الاتفاقية، ولمراعاة تلك الالتزامات عند وضع تشريعات وسياسات وبرامج جديدة. كما عمل مكتب شؤون الإعاقة ODI ومراكز التنسيق التابعة للحكومات المفوضة مع آلية الرصد والإبلاغ المستقلة، ومع

الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لإذكاء الوعي بالاتفاقية، وتشاطر الفهم، وتحديد المسائل المتعلقة بالتنفيذ.

١- آلية الرصد والإبلاغ المستقلة

٣٥٠- عينت اللجان الأربع للمساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة لتكون الإطار المستقل للرصد والإبلاغ اللازم بموجب المادة ٣٣(٢) من الاتفاقية. وهي لجنة المساواة وحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية، ولجنة المساواة في أيرلندا الشمالية، واللجنة الاسكتلندية المعنية بحقوق الإنسان. وترد تفاصيل أخرى عن اللجان في الوثيقة الأساسية المشتركة^(٧٨). وتعمل اللجان معاً بشأن الاتفاقية للمملكة المتحدة ككل، فضلاً عن فروعها الوطنية لإنكلترا، وويلز، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا، على التوالي. وقد عملت اللجان من أجل إذكاء الوعي بالاتفاقية من خلال مواد وأحداث بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، والتي قدمت لها الحكومة تمويلاً إضافياً.

٢- الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم

٣٥١- تدرك حكومة المملكة المتحدة أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية ورصدها والإبلاغ عنها، وفقاً لما هو مطلوب في المادة ٣٣(٣). وتعاونت الحكومة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم على نطاق واسع خلال فترة إعداد هذا التقرير. وعمل مكتب شؤون الإعاقة مع فريق مستقل من منظمات ذوي الإعاقة برئاسة مجلس المملكة المتحدة المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة (UKDPC)، وعقد ثمانية جلسات مع الفريق فيما بين عامي ٢٠١٠، و ٢٠١١. وحدد الفريق خلال هذه الجلسات المسائل التي يعتقد أنه ينبغي معالجتها كجزء من تنفيذ الاتفاقية في المملكة المتحدة. كما ناقش الفريق مع الإدارات الحكومية المعنية بالسياسات إعلان المملكة المتحدة وتحفظاتها. وترد قائمة بأعضاء الفريق واختصاصاته في المرفق الثالث. ومولت الحكومة دورات تدريبية لدعم العمل الذي يضطلع به مجلس المملكة المتحدة المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة في إنكلترا من أجل إذكاء الوعي بالاتفاقية، ولقاء لمساعدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على اكتساب فهم أفضل للاتفاقية.

٣٥٢- واستخدم مكتب شؤون الإعاقة أيضاً مشروع شبكة الشبكات في إنكلترا للإحاطة بآراء الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقية. وشبكة الشبكات هي شبكة افتراضية مكونة من اثني عشرة منظمة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أنشئت من أجل تحسين الاتصالات فيما بين الأشخاص ذوي الإعاقة والحكومة. وترد قائمة بأعضاء الشبكة في المرفق الثالث.

(٧٨) الفقرات من ١٩٨ إلى ٢٠٢ والفقرة ٢٥٢ من الوثيقة الأساسية المشتركة.

٣٥٣- وقدم فريق المساواة في ٢٠٢٥ أيضاً المشورة للحكومة بشأن الاتفاقية. والمساواة في ٢٠٢٥ هو فريق من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدمون مشورة استراتيجية سرية للوزراء والمسؤولين بشأن المسائل التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشارك فريق المساواة في ٢٠٢٥ في المراحل المبكرة لوضع السياسات أو في الفحص التفصيلي للسياسة القائمة.

٣٥٤- وتم توفير مسودة هذا التقرير لكي يعلق عليها الجمهور. وقد أتيحت بتنظيم PDF، Word، و Easy Read، وبراييل ضماناً لإمكانية الاطلاع عليها. وأبلغ مكتب شؤون الإعاقة (ODI) جميع المنظمات غير الحكومية التي أعربت عن اهتمامها بالاتفاقية بفرصة التعليق على مسودة التقرير، وتم توفير المسودة على موقع مكتب شؤون الإعاقة على الإنترنت. وورد أكثر من ٧٠ استجابة من مجموعة من المنظمات والأفراد، من بينها عدد من المنظمات ذات التغطية الشاملة. كما قدم فريق المساواة في ٢٠٢٥ والإطار المستقل للرصد والإبلاغ آراء بشأن التقرير ككل.

٣٥٥- وترحب الحكومة بشدة بالاهتمام الذي أثارته مسودة التقرير، وبنطاق الآراء التي أعرب عنها. ويرد في المرفق الثاني ملخص لما أثير من مسائل. ويمثل هذا التقرير بالضرورة نظرة عامة لحالة المساواة المتصلة بالإعاقة في المملكة المتحدة، وفي نطاق قيود الإبلاغ في الأمم المتحدة، لا يسعى إلى الاستجابة للنطاق العريض للمسائل التي أثيرت. على أن الآراء التي أعرب عنها سوف تساعد في الإحاطة بالطريقة التي تعمل بها الحكومات في المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسائل الإعاقة من أجل تقديم حقوق الاتفاقية في صورة تقديمية. وحكومة المملكة المتحدة تقر وتفخر بما تم إحرازه من تقدم نحو المساواة المتصلة بالإعاقة، ولكنها لا تكتفي بذلك وستبقى ملتزمة بالمحافظة على زخم العمل حتى يمكن تحقيق المزيد. وتعزز الآراء التي أعرب عنها المستجيبون التزام الحكومة بمواصلة دفع هذا العمل قدماً.

٣- إدماج مسائل الإعاقة في جداول أعمال الوزارات

٣٥٦- في المملكة المتحدة، تمسك الحكومة ككل بزمam الاتفاقية، وتضطلع مراكز التنسيق بدعم الوزارات المعنية بالسياسات. وجميع الوزارات الحكومية - والحكومات المفوضة - ملتزمة بالاتفاقية، ويتعين عليها إدماج مسائل الإعاقة في كل ما تفعله.

٣٥٧- وقبل التصديق على الاتفاقية، قامت جميع الوزارات والحكومات المفوضة بفحص تشريعاتها وسياساتها في ضوء الالتزامات المترتبة على الاتفاقية للتأكد من أن المملكة المتحدة يمكنها التصديق على الاتفاقية. وما برح هذا الفحص مستمراً مع تطور السياسات الجديدة. وقد أوضح الوزير المسؤول عن الأشخاص ذوي الإعاقة ضرورة أن تصبح الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع السياسات في الوزارات بحيث يجري النظر في أحكام الاتفاقية، عند وضع سياسات وبرامج جديدة تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان اتساق

النواتج مع الالتزامات المترتبة على الاتفاقية. وتتلقى الوزارات المعنية بالسياسات الدعم في هذا الأمر من مراكز التنسيق، بما في ذلك الدعم المتعلق بكيفية إشراكها الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا العمل.

٣٥٨- والنظر في المسائل المتعلقة بالإعاقة وإدماجها ليس أمراً جديداً في المملكة المتحدة. فالاتفاقية تساعد في تعزيز متطلبات التشريعات القائمة بشأن جميع هيئات القطاع العام (الوارد وصفها في الفقرة ٥٨) للنظر في تأثير سياساتها وخدماتها وقراراتها على كفالة مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالآخرين.

٣٥٩- ويجب أن يتم إدماج مسائل الإعاقة في جداول أعمال الوزارات على نحو يلائم التنسيق بين جداول الأعمال. ويبين النهج المتبع لكفالة المساواة المتعلقة بالإعاقة والمبينة في السرد القطري لكل من إنكلترا، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا، وويلز في الصفحات ابتداء من ١ إلى ٦ من هذا التقرير كيف يعمل كل منها لتحقيق نهج متضافر عبر الوزارات.

٤- اعتمادات الميزانية

٣٦٠- تواصل الحكومة توظيف استثمارات كبيرة في الخدمات والدعم المالي للذين يقدمان للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها تلتزم التزاماً واضحاً بإزالة جميع العوائق التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة وتقدم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه. وتنفق الحكومة ما يزيد عن ٤٠ بليون جنيه إسترليني سنوياً على الأمراض والإعاقة. وتعتقد الحكومة بشدة في جدول أعمال العدالة الاجتماعية، وهي تعمل لتمكين جميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، من أن يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع يحظون باحترامهم. والحكومة مصممة على ضرورة دعم الأشخاص الذين لم يبلغوا كامل إمكاناتهم لكي يحققوا ذلك. ويعني ذلك النظر إلى ما هو أبعد من التدابير المالية البحتة لمعالجة الأسباب الجذرية للحرمان الأبدي، مثل ضعف التحصيل التعليمي والبطالة.

٣٦١- وطرائق إنفاق الموارد المتاحة عنصر مهم أيضاً. وقد أظهرت المناقشات التي أجريت مع الأشخاص ذوي الإعاقة أن التكاليف الزائدة التي يتكبدها غالباً ما تكون ذات طابع نوعي تماماً وشخصية. ولذا تعمل الحكومة من أجل شخصنة الخدمات كلما كان ذلك مناسباً. فالحكومة ملتزمة مثلاً، ببسط الميزانيات الشخصية لكي تتيح للأشخاص المشمولين بالرعاية ولمن يقدمون الرعاية لهم قدراً أكبر من التحكم ولزيادة قدراتهم الشرائية، واستخدام نظام المدفوعات المباشرة لمقدمي الرعاية، وتقديم الرعاية على أساس المجتمع المحلي من أجل تحسين الوصول إلى الرعاية المؤجلة، وتطوير إمكانية الوصول إلى العمل، وإصلاح الرعاية الصحية والاجتماعية.

٣٦٢- كما يعزز مبدأ تحسين النتائج وإتاحة المزيد من الفرص والتحكم للأشخاص على ما يقدم لهم من خدمات ويدعم جميع الإصلاحات المتعلقة بالرعاية الصحية والاجتماعية.

ومن ثم يصبح تقديم الخدمات الشخصية للأشخاص الذين تظل العوائق التي تعترضهم قائمة أمراً بالغ الأهمية. وتعمل الحكومة مع الشركاء في جميع القطاعات - العامة، والخاصة وفي المجتمع المحلي - من أجل تحقيق ذلك.

٣٦٣- وعند تحديد التمويل لفترة استعراض الإنفاق للسنوات الأربع حتى ٢٠١٤/٢٠١٥، اتبعت الحكومة نهجاً جديداً قائماً على الانفتاح والابتكار والتشاور. فقد دعت الحكومة الناس إلى الإسهام بأفكار واقتراحات، وأجرت مشاورات مع الخبراء وعامة الجمهور في مناقشات مائدة مستديرة ولقاءات إقليمية. وشمل ذلك اجتماع مائدة مستديرة بشأن مسألة المساواة، حضره ممثلون عن المنظمات المعنية بالإعاقة والمساواة.

٣٦٤- وفي ضوء القرارات المتعلقة باستعراض الإنفاق، يحق لكل وزارة أن تقرر الكيفية التي ستخصص بها الموارد الداخلة في ميزانيتها. وتقوم الوزارات حالياً عند وضع سياساتها وخدماتها، وفي ضوء الالتزامات الواردة في الاتفاقية، بدراسة متأنية للتأثيرات المحتملة لذلك على الأشخاص ذوي الإعاقة.

المرفقات

المرفق الأول

مقاطعات التاج وأقاليم أعالي البحار

مقاطعات التاج

آيل أوف مان
جزر القنال الإنكليزي: جزيرة بيلويك التابعة لجيرسي، وجزيرة بيلويك التابعة لغيرنزي
(بما في ذلك غيرنزي والأقاليم التابعة لها)

الإقليم البريطاني في المحيط الهندي

انغيلا
برمودا
إقليم القارة القطبية الجنوبية (انتارتيكا) البريطاني
الإقليم البريطاني في المحيط الهندي
جزر فيرجين البريطانية
جزر كايمان
جزر فوكلاند
جبل طارق
مونتسيرات
بيكترن وجزر هندرسون، ودوسي، وأونيو
سانت هيلانة ومقاطعات سانت هيلانة (جزيرة إسنسيون وترستان كونها)
جزر جنوب جورجيا وجنوب جزر ساندويتش
مناطق القاعدة السيادية لأكروتيري ودهيكليا
جزر تركس وكايكوس

المرفق الثاني

موجز المسائل التي أثارها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها في أثناء إعداد التقرير

في أثناء إعداد التقرير، اشتركت الحكومة على نطاق واسع مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لاستطلاع آرائهم بشأن تنفيذ الاتفاقية في المملكة المتحدة (الفقرات ٣٥١ إلى ٣٥٥). وتضمن ذلك إتاحة مسودة التقرير للتعليق العام عليها على مدى ١٠ أسابيع خلال المدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١١. واستجابت لذلك مجموعة عريضة من المنظمات (الواردة أسماؤها أدناه) و٢٤ فرداً. كما قدمت لجان الرصد والإبلاغ الأربع المستقلة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان والتي تكون آلية الرصد والإبلاغ المستقلة في المملكة المتحدة تعليقات تفصيلية على التقرير.

ورحب الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة المتحدة بالتصديق على الاتفاقية وأوضح أن هناك التزاماً بالنموذج الاجتماعي. وكانوا ايجابيين فيما يتعلق بالفرصة التي أتاحت للتعليق على مسودة التقرير، ولمشاركتهم في عمليات الرصد والإبلاغ والتنفيذ.

وكان هناك عدد من الردود الإيجابية أيضاً بشأن النهج العام الذي اتبع من أجل تحقيق المساواة فيما يتصل بالإعاقة في المملكة المتحدة، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذت لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام والبيئات المبنية؛ والإطار القانوني في المملكة المتحدة وقانون المساواة لعام ٢٠١٠؛ واعتزام وضع استراتيجية بشأن الإعاقة. كما استقبلت السياسات والبرامج النوعية استقبلاً جيداً، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالوصول إلى العمل، والحق في المراقبة؛ وحماية المنح المخصصة لمرافق الإعاقة، ومبلغ الثلاثة ملايين جنيه إسترليني المخصص لبرامج دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يديرها المستعملون.

وركزت الردود إلى حد كبير على المجالات التي يرغب الأشخاص ذوو الإعاقة في إدخال المزيد من التحسينات عليها. ويرد فيما يلي موجز الآراء التي أعرب عنها بتواتر أكبر. ويصف الجزء الرئيسي من التقرير بالفعل ما يحدث في الكثير من هذه المجالات بالنظر إلى التشريعات، والاستراتيجيات، والسياسات، والمؤشرات الإحصائية ومعالجة الحقوق الواردة في الاتفاقية. على أن الحكومة تعترف بأن التعليقات التي أثّرت تشير إلى أن ثمة حاجة فعلاً إلى مزيد من المناقشة، عن فعالية وتأثير سياسات معينة واردة في التقرير، وعن كيفية زيادة تحسينها، مثلاً.

ويجري إحراز تقدم جيد بشأن المساواة المتصلة بالإعاقة في المملكة المتحدة والحكومة ملتزمة بالسير قدماً في هذا المجال. والآراء التي أعرب عنها الأشخاص ذوو الإعاقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية باعتبارها وسيلة لفهم الأثر أو الأثر المتصور للسياسات على الحياة التي يحيونها. وستستخدم الآراء التي أعرب عنها لمساعدة الحكومة في عملها في المملكة المتحدة، سواء من حيث التفكير في مدى فعالية القوانين والسياسات الراهنة ووسائل إيصالها، أو من حيث تطوير نهج جديد.

وليس مقصوداً بهذا الموجز أن يمثل جميع الآراء التي أعرب عنها. فبعضه يتصل بالمسائل الواسعة النطاق، مثل مدى توفر المعلومات التي يمكن الوصول إليها، ومواقف وفهم العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وجدول أعمال إصلاح الرعاية، والتمويل المقدم من القطاع العام. والبعض الآخر أكثر دقة، فقد أبرز فيه المستجيبون الظروف والاحتياجات المحددة لجماعات معينة من ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك كبار السن ذوي الإعاقة؛ والنساء ذوات الإعاقة (المادة ٦)؛ والأطفال والشباب ذوي الإعاقة (المادة ٧)؛ والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم؛ والأشخاص الذين لهم ظروف صحية عقلية؛ والأشخاص ذوي الاحتياجات المعقدة.

المواد من ١ إلى ٥

- يرد وصف في المقدمة لالتزام الحكومة بالاتفاقية وبتخاذ إجراءات معينة لتحقيق المساواة لذوي الإعاقة، كما يرد في الفقرات من ٥٣ إلى ٦٨ من التقرير وصف لإجراءات معينة أخرى بشأن هذه المواد، بما في ذلك الإطار التشريعي.
- وأشار بعض الذين استجابوا إلى أنه في الوقت الذي يحدد فيه التقرير نهجاً وطنية لتنفيذ الاتفاقية في كل من إنكلترا، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا، وويلز، فإن من المفيد إيجاد استراتيجية أو خطة عمل وطنية شاملة للمملكة المتحدة بشأن الاتفاقية، إيماناً بأن ذلك يمكن أن يوفر تماسكاً شاملاً أكبر وأن يحدد اتجاهها للتنفيذ.
- وجرى الترحيب بقانون المساواة لعام ٢٠١٠، وإن أشير إلى أنه يلزم جعل أحكام التعديل المعقول لقانون المساواة لعام ٢٠١٠ أكثر رسوخاً (فيما يتعلق بالوصول إلى العمل، مثلاً) وأن من الضروري زيادة الإنفاذ النشط للقانون.

المادة ٨

إذكاء الوعي

- تقرر الحكومة بأهمية إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والإجراءات المتخذة في هذا المجال مبينة في الفقرات من ٧٨ إلى ٨٧ من التقرير.

- يعتقد الأشخاص ذوو الإعاقة أن ثمة حاجة إلى استخدام صور أكثر إيجابية ولغة أكثر ملاءمة عند تمثيلهم في وسائل الإعلام، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة العقلية. وأشار البعض إلى أن ضمان أن يكون العاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر استجابة لاحتياجاتهم وآرائهم، فإن ثمة حاجة مستمرة إلى إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين الأشخاص غير ذوي الإعاقة، والفنيين ومقدمي الخدمات.

المادة ٩

إمكانية الوصول

- تغطي إمكانية الوصول مجموعة عريضة من المسائل والإجراءات التي تتخذها الحكومة بشأنها، على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في النقل العام المبنية في الفقرات من ٨٨ إلى ٩٩ من التقرير.
- إمكانية الوصول - واستمرار وجود عوائق أمام المشاركة يتعين إزالتها - هو أحد المواضيع التي برزت في التعليقات في عدد من المجالات، مثل المباني، والنقل، والمعلومات، وفيما يتعلق بمواد أخرى، مثل، المادة ٣٠ (المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة) والمادة ٢١ (حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات).

المادة ١٠

الحق في الحياة

- التزام الحكومة بحق الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة مؤكد في الفقرة ١٠٠ من التقرير.
- وأعرب عن شواغل بشأن نهج معالجة الإجهاض في المملكة المتحدة، حيث أشار الأشخاص ذوو الإعاقة إلى أن هناك تحيزاً نحو إنهاء حالات الحمل إذا كان هناك احتمال في أن يصبح الطفل ذا إعاقة. ويعتقد الأشخاص ذوو الإعاقة أن ثمة حاجة إلى موافقة واضحة في النهج الذي يتبع لإعادة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة عندما يعانون مرضاً خطيراً.

المادة ١٢

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

- تبين الفقرات من ١٠٤ إلى ١١٧ من التقرير التزام الحكومة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، والتقدم المحرز بشأن التحفظ المتعلق بالمعنيين المستفيدين؛
- وأبرز الأشخاص ذوو الإعاقة عدداً من المجالات التي يودون أن يروا حدوث تغييرات فيها. واشتمل ذلك الاقتراح الداعي إلى زيادة تطوير الدعم الذي يقدم في الوقت الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على اتخاذ القرارات الخاصة بهم، كأن يتم ذلك مثلاً، من خلال تحسين برامج الدعوة. وأعرب عن التأييد 'لقانون سو' وتعديل قانون القدرة العقلية لتمكين الأشخاص الذين لا توجد بينهم علاقة معترف بها قانوناً من تسمية أقرب المقربين إليهم بدلاً عن أقرب أقرانهم، عن طريق إعلان قانوني بسيط. وأشار أيضاً إلى ضرورة مراعاة الاتساق في النهج عند تطبيق التشريعات في الواقع بحيث تكون لدى الأشخاص الذين يتخذون قرارات كثيرة نيابة عن الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم الحق القانوني في أن يفعلوا ذلك. كما أثّرت مسألة مراعاة الاتساق أيضاً فيما يتعلق بنهج تقديم الخدمات الفنية (مثل الأطباء، ومقدمي خدمات الدعم) في اتخاذ القرارات المتعلقة بقدرة الفرد على إعطاء الموافقة.

المادة ١٣

إمكانية اللجوء إلى القضاء

- يرد وصف في الفقرات من ١١٨ إلى ١٣١ لالتزام الحكومة بكفالة إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء وأن تكون لديهم الثقة في النظام القضائي؛
- وأشار الأشخاص ذوو الإعاقة إلى ضرورة العمل على إزالة العقبات المتبقية أمام إمكانية اللجوء إلى القضاء، مثلاً من حيث تحسين إمكانية الوصول إلى المباني والمعلومات. وأعرب عدد من المستجيبين عن رأي مفاده أن الإصلاحات الراهنة المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية قد يكون لها تأثير غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة وقد تقلل من إمكانية لجوئهم إلى القضاء. واقترح إجراء استعراض لموقف الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم والأشخاص المصابين بأمراض تتعلق بالصحة العقلية وتصنيفهم في إطار الصحة العقلية والتشريع المتعلق بالإجراءات الجنائية. كما اقترح زيادة تحسين الدعم اللازم لمساعدة الأشخاص

الذين يواجهون صعوبات في التعلم، والذين هم أكثر احتمالاً لأن يقعوا ضحايا لجرائم، على تقديم أدلة؛

- واقترح أيضاً إجراء استعراض لموقف بعض الأشخاص ذوي الإعاقة - الأشخاص الذين يتلقون علاجاً لأمراض تتعلق بالصحة العقلية، ومستخدمي لغة الإشارة البريطانية - الذين لا يستطيعون أن يعملوا كمحلفين.

المواد من ١٤ إلى ١٧

حرية الشخص وأمنه، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء، وحماية السلامة الشخصية

- يرد في الفقرات من ١٣٢ إلى ١٤٥ وصف لالتزام الحكومة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المجالات، والإجراءات المتخذة لحماية تلك الحقوق - مثل الأولوية المعطاة لتسجيل جرائم الكره ضد الإعاقة؛
- وتشير التعليقات المقدمة بشأن هذه المواد إلى أن بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة يعتقدون أنه ينبغي تحسين ما يقدم لهم من حماية، وما يتلقونه من تسجيل واحترام لمتساوي مع ما يقدم لغير ذوي الإعاقة. ويشير الأشخاص ذوو الإعاقة إلى ضرورة إدخال تحسينات من أجل إزالة إمكانية المعاملة غير المناسبة، وإساءة المعاملة في السجون وفي أماكن تقديم الرعاية الصحية والرعاية المتألمة، وإلى ضرورة تحسين العمليات المتعلقة باللوائح والتفتيش، مثلاً، من خلال تعزيز اللجنة المعنية بجودة الرعاية؛
- ويشير الأشخاص ذوو الإعاقة إلى ضرورة تحسين تسجيل جرائم الكراهية، وضرورة الالتزام بالاتساق في الأحكام الصادرة بحيث تكون الإدانة على أساس كراهية الإعاقة مساوية للإدانة في جرائم الكراهية الأخرى؛
- واقترح فيما يتعلق بحالات تقديم الرعاية الصحية تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الشباب ذوو الإعاقة على أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن يتلقوا علاجاً.

المادة ١٩

العيش المستقل والإدماج في المجتمع

- يرد في الفقرات من ١٧٣ إلى ١٩٢ وصف للنهج الذي تتبعه الحكومة إزاء العيش المستقل والتأكيد على ذلك في السعي لتحقيق المساواة لذوي الإعاقة؛

- ويود الأشخاص ذوو الإعاقة أن يروا قدراً أكبر من الاتساق في الدعم المقدم من السلطات المحلية ومدى قدرتهم على أن تكون لهم اختياراتهم الخاصة. وأشار إلى أن إحداث تغييرات في إنفاق السلطات المحلية من شأنه أن يؤدي إلى تركيز إنفاق السلطات المحلية على توفير الخدمات التي يتعين عليها تقديمها قانوناً. كما أشار إلى أن الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية يؤثر على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة في اختيار المكان الذي يعيشون فيه، مع زيادة احتمال توفير العيش في بيوت الرعاية. ويرغب الأشخاص ذوو الإعاقة في تمكينهم بسهولة من إلزام السلطات المحلية بتبرير ما تقدمه من خدمات؛
- وأشار الأشخاص ذوو الإعاقة إلى أنهم عندما ينتقلون بين السلطات المحلية قد يشهدون انخفاضاً في مستوى الدعم المتاح لهم بسبب الترتيبات المتعلقة باحتمال تحويل صفقات الرعاية/الدعم؛
- وأعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن رغبتهم في أن يروا مزيداً من الوضوح بشأن المسؤولية عن توفير الخدمات. وقد يساعد في هذا الصدد زيادة توضيح التمييز بين الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الأساسية المناسبة لهم. وسوف تفيد عمليات تقييم صفقات الرعاية من اتباع نهج كلي؛
- وأشار إلى أن معايير رعاية ومعاملة الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض بيئات الرعاية السكنية بحاجة إلى تحسين وإلى ضرورة خفض عدد عمليات التفتيش على المنازل. وأعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن رغبتهم في استمرار بقاء خدمات الرعاية، وفي تحسين رصد الأشخاص العاملين في مجال دعم الرعاية.

المادة ٢٤ التعليم

- يرد في الفقرات من ٢٣٠ إلى ٢٥١ من هذا التقرير وصف للخلفية المتعلقة بالتشريعات والسياسات، والالتزام الحكومة بتحسين نتائج تعليم الشباب ذوي الإعاقة؛
- وتساءل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة عن النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة إزاء التعليم الشامل وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي للحكومة أن تظهر التزاماً أكثر وضوحاً بتشجيع تعميم تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، وعن رغبتهم في أن تتيح السياسات التي يجري وضعها حالياً الفرصة لحدوث ذلك. وأشار أيضاً إلى ضرورة اتخاذ خطوات لرفع التوقعات التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة، وإدخال تحسينات

على نوعية التعليم - سواء في البيئات المدرسية الخاصة أو العامة - من خلال توفير التدريب المناسب والتأهيل المناسب للمعلمين. وأعرب عن شواغل بشأن عملية تقديم البيانات المتعلقة بالاحتياجات التعليمية الخاصة. وضرورة تمكين الأطفال من الطعن في قرارات هيئات تقرير الاحتياجات التعليمية الخاصة، وفي تنسيبهم خارج مناطقهم المحلية؛

- وعلى مستوى المرحلة السابقة للالتحاق بالمدارس، يعتقد الأشخاص ذوو الإعاقة أنه ينبغي تحسين إمكانية الالتحاق بدور الحضانة وتوفير الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة؛
- وعن مستويات مواصلة التعليم، دعا للأشخاص ذوو الإعاقة إلى تحسين التمويل المتاح لتحسين تلبية احتياجات الشباب الذين يواجهون صعوبات في التعلم، وإلى أن تستهدف الدورات الدراسية لمواصلة التعليم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الالتحاق بوظائف.

المادة ٢٥

الصحة

- يرد في الفقرات من ٢٥٢ إلى ٢٧٨ وصف لالتزام الحكومة بتحقيق المساواة في مجال الرعاية الصحية التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة وبالدعم الذي يتاح لهم؛
- وأعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن رغبتهم في أن يروا تحسناً في الرعاية الصحية التي يتمتعون بها، بأشكال منها زيادة الوعي باحتياجاتهم وإيجاد مواقف إيجابية أكثر اتساقاً بين الفنيين العاملين في تقديم الرعاية الصحية. وحيثما توجد عوائق أمام وصول بعض أفراد فئات معينة من ذوي الإعاقة - مثل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية، أو الذين يواجهون صعوبات في التعلم أو المصابين بإعاقة سمعية - فإنه ينبغي عمل المزيد لمساعدتهم. وينبغي ألا تؤثر إعاقة أي شخص من ذوي الإعاقة على القرارات المتعلقة بأي معاملة أخرى، سواء كانت مرتبطة أو غير مرتبطة بالإعاقة. وينبغي للمعهد الوطني للتفوق في مجال الصحة والرعاية أن ينظر في ما إذا كان استخدام سنوات العمر المعدلة لمراعاة جودة العيش يحدث أو لا يحدث فرقاً في نهج توفير ما يلزم للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين لظروف صحية طويلة الأجل مقارنة بالأشخاص الآخرين؛
- ويعتقد الأشخاص ذوو الإعاقة أن التغير في تمويل الرعاية الصحية والاجتماعية ينبغي ألا يعني تركيز خدمات الرعاية على الأشخاص الذين يعتبر أن احتياجاتهم عند مستوى حرج. وظهر هذا القلق أيضاً فيما يتعلق بتوفير خدمات إعادة التأهيل (المادة ٢٦) حيث يعتقد بعض الأشخاص ذوي الإعاقة أنه ينبغي للسلطات المحلية أن

تقدم مساعدات تتجاوز المساعدات التي تقدم للأشخاص ذوي الاحتياجات الحرجة أو الكبيرة.

المادة ٢٧ العمل والعمالة

- تعتقد الحكومة أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على وظائف والاحتفاظ بها هو مفتاح تحقيق العيش المستقل والمشاركة الكاملة في المجتمع. ويرد في الفقرات من ٢٩١ إلى ٣٠٧ بيان بالنطاق العريض للدعم المتاح والذي يجري تطويره في هذا المجال؛
- وكما يوضح التقرير، فإن مستويات العمالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة أقل بصفة عامة منها بين الأشخاص غير ذوي الإعاقة، كما أن متوسط العمالة لا يعكس وضع بعض الجماعات ذات الإعاقة - العميان وضعاف البصر، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم، والأشخاص ذوي الأمراض العقلية - الذين يزيد احتمال أن يكونوا بلا عمل. ودعا الأشخاص ذوو الإعاقة إلى ضرورة تحليل استخدام برامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل بحسب نوع الإعاقة بحيث يمكن استهداف احتياجات فئات معينة؛
- وأشار إلى أنه في الحين الذي تحدد فيه تقييمات القدرة على العمل (WCA) الأشخاص القادرين على العمل، ينبغي أن يكون الدعم المناسب متاحاً لتمكين الأشخاص الذين شملهم التقييم من إيجاد عمل والالتحاق به. كما أعرب عن شواغل بأنه يتعين على جهات تقييم القدرة على العمل أخذ الصحة العقلية وتقلب الظروف الصحية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان شخص ما قادراً على العمل. كما أعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن رغبتهم في زيادة الدعم من أجل مساعدتهم على العمل لحساب أنفسهم أو على إنشاء تعاونيات.

المادة ٢٨ مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية

- الحكومة ملتزمة بإصلاح نظام الرعاية لكفالة تركيز الدعم على أكثر الناس احتياجاً له، ويجعله أكثر بساطة وعدلاً. ويرد وصف لذلك في الفقرات من ٣٠٨ إلى ٣١٧؛
- ويعتقد الأشخاص ذوو الإعاقة أنه في النهج الذي يتبع في الإصلاح، وفي طموح الحكومة إلى التقليل من إنفاق القطاع العام، ينبغي للحكومة أن تتجنب أي خطوات قد تؤثر عليهم تأثيراً غير متناسب مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة.

فقد أشير، مثلاً، إلى أن التغيرات في استحقاقات الإعاقة ينبغي أن تُستعرض في ضوء مطلب "التحسن المستمر في مستويات المعيشة" المشار إليه في الاتفاقية. وأشار إلى أن استعراض التغيرات في عمليات الإسكان الاجتماعي قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين وإلى فقدان الروابط المجتمعية ويؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الشباب ذوو الإعاقة الذين يعيشون مع والديهم.

المادة ٢٩

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

- الحكومة ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والحياة العامة، ويرد في الفقرات من ٣١٨ إلى ٣٢٦ من هذا التقرير بيان بالإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد؛
- ومع تزايد التركيز على المجتمع الكبير والمحلية، يود الأشخاص ذوو الإعاقة أن يروا الحكومة توضح لهم كيفية التي سيشاركون بها ويكونون قادرين على الاضطلاع بدور كامل ونشط.

المادة ٣٢

التعاون الدولي

- تؤيد حكومة المملكة المتحدة التصديق على الاتفاقية وتنفيذها وتدعو الدول الأخرى التي لم تصدق عليها وتنفيذها حتى الآن إلى العمل من أجل تحقيق ذلك. ويرد في الفقرات من ٣٤٥ إلى ٣٤٧ من هذا التقرير بيان بنطاق الإجراءات التي اتخذت لدعم التعاون في مجال الإعاقة؛
- وفي الحين الذي رحبت فيه بعض المنظمات بالتزام المملكة المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من قيمة الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠١٣، دعا عدد من المنظمات إلى إعطاء أولوية للإعاقة في العمل الإنمائي الذي تضطلع به المملكة المتحدة على الصعيد الدولي؛ كما دعا إلى تعميم المسائل المتعلقة بالإعاقة في برامج تقديم المعونة؛ وإلى أن تسعى المملكة المتحدة من أجل إدراج الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

المادة ٣٣ الرصد والإبلاغ

- الحكومة ملتزمة بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في رصد الاتفاقية والإبلاغ عنها وتنفيذها، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم. ويرد في الفقرات من ٣٤٨ إلى ٣٥٠ من هذا التقرير وصف للنهج المتبع في هذا الصدد؛
- وأعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن ترحيبهم بفرصة المشاركة في عملية الإبلاغ، وفرصة التعليق على مسودة التقرير، وإن كان قد اقترح أن ثمة حاجة إلى إطالة مهلة تقديم التعليقات، وأشار إلى أن التقرير لا يعكس ولا يستجيب بصورة كافية لما أعرب عنه من آراء.

المنظمات التي قدمت تعليقات أثناء تقديم مسودة التقرير

1	RNIB
2	Action on Hearing Loss (RNID)
3	Spinal Injuries Association
4	Equality 2025
5	Employers Forum on Disability
6	Partners for Inclusion (Partnership Board for People with physical, sensory and cognitive impairments)
7	Share the Vision
8	Neurodiversity International, Autistic Rights Movement UK
9	Deaf Ex-Mainstreamers' Group Ltd
10	Action for Mental Illness
11	National Association of Deafened People
12	British Deaf Association
13	TAG (Telecommunications Action Group)
14	International Federation of Anti Leprosy Associations
15	Action on Disability and Development International
16	Leonard Cheshire Disability (International Department)
17	Bond - the UK membership body for non-governmental organisations (NGOs) working in international development
18	People First (Scotland)
19	Scottish Association for Mental Health (SAMH)
20	Disability Action (NI)
21	Children with Disabilities Strategic Alliance (Northern Ireland)
22	Learning Disability Wales

23	Disability Wales
24	Inclusion Scotland
25	Disability Awareness in Action
26	Alliance for Inclusive Education
27	Equalities National Council
28	Scope
29	Preston Disc
30	Norfolk Coalition of Disabled People
31	National People First
32	REGARD
33	Capability Scotland
34	MEMPHASIS
35	Leicestershire Centre for Integrated Living
36	Learning Disability Coalition
37	Guide Dogs Association
38	Mencap
39	Social Care Institute for Excellence
40	Disability Charities Consortium
41	Independent Disability Council
42	Femaura
43	Newlife Foundation for Disabled Children
44	Equality and human rights commissions
45	UK Disabled Peoples Council
46	Sorenson Communications Inc

المرفق الثالث

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: الفريق العامل

الاختصاصات

اختصاصات الفريق العامل هي:

- ١- وفقاً للمادة ٣٣,٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لكفالة مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (DPOs) وإسهامها في عملية رصد الاتفاقية،
- ٢- تقديم رأي مستقل لدى مكتب المسائل المتعلقة بالإعاقة وحكومة المملكة المتحدة بشأن المسائل الناشئة عن التنفيذ والرصد والإبلاغ عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك:
 - المسائل الرئيسية الناشئة فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية من منظور الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم. على أن يشمل ذلك، مثلاً، الآراء المتعلقة بالفجوات في الامتثال، أو عندما يكون هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لكفالة أعمال الحقوق، والإبلاغ عن مجالات النجاح، أو عندما يتم إحراز تقدم؛
 - الأفكار المتعلقة بما يلزم أن يعرفه الأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم بشأن الاتفاقية، وبشأن الكيفية التي يمكن بها تقديم تلك المعلومات بصورة فعالة؛
 - تشاطر المعلومات عما تفعله المنظمات الأعضاء في الفريق العامل وما تفعله الحكومة لتعزيز وإذكاء الوعي بالاتفاقية.

السلطة

ليس لدى الفريق أي سلطة فيما يتعلق باتخاذ القرارات (لا يمكن له اتخاذ أي قرارات بشأن السياسات، مثلاً). وسوف تستخدم آراء الفريق وتوصياته لتوجيه أنشطة حكومة المملكة المتحدة بشأن الاتفاقية وإعداد تقرير المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١.

العضوية

- تتم عضوية الفريق عن طريق الدعوات. وسوف يتألف أعضاؤه من ممثلين عن الأسماء الواردة في المرفق ألف أدناه؛

- وسيرأس الفريق عضو من مجلس الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة؛
- يجوز للرئيس، عند الاقتضاء، طلب مدخلات من الخبراء المختصين من منظمات أخرى للأشخاص ذوي الإعاقة ومن الحكومة.

الإطار الزمني

- شكل الفريق في تموز/يوليه ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يظل قائماً حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حين يجري استعراض قائمة أعضائه في سياق تقديم التقرير الأول بشأن الاتفاقية من المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة، وسير العمل قدماً بعد ذلك.

تواتر الانعقاد

- سوف يجتمع الفريق بانتظام كلما دعت الحاجة لإتاحة الفرصة للاستفادة بالآراء في عملية الإبلاغ، وسوف يستضيفه مكتب المسائل المتعلقة بالإعاقة، وذلك ما لم يتفق على غير ذلك.

قائمة الأعضاء

- مجلس الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة؛
- هيئة العمل في مجال الإعاقة في أيرلندا الشمالية؛
- المجلس الوطني للمساواة؛
- REGARD (النساء المساحقات والرجال المثليون من ذوي الإعاقة والأشخاص من ذوي النشاط الجنسي المزدوج والأشخاص المزدوجو المثلية)؛
- منظمة الإدماج في اسكتلندا؛
- تحالف التعليم الإدماجي (ALLFIE)؛
- تحالف الأشخاص ذوي الإعاقة في نورفولك؛
- هيئة الناس أولاً الوطنية (National People First)؛
- جمعية الإعاقة في ويلز؛
- جمعية مساواة ذوي الإعاقة بغيرهم المحدودة؛
- Scope؛
- RADAR.

شبكة الشبكات

قائمة الأعضاء

- Age UK;
 - Inclusive Living Sheffield;
 - Leicestershire Centre for Independent Living;
 - Mind;
 - National Centre for Independent Living;
 - People First;
 - Richmond Users Independent Living Scheme;
 - Royal National Institute for the Blind;
 - Spinal injuries Association;
 - RADAR;
 - Shaping Our Lives;
 - Royal National Institute for Deaf People.
-